الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

الموضوع

دور التنويع الاقتصادي في تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2010-2022)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: تسويق/ مالية وتجارة دولية

من إعداد الطالب (ة):

- قيسي فتيحة

الأستاذ (ة) المشرف(ة)

- حوحو فطوم

لجنة المناقشة

أعضاء اللجـنة	الرتبة	الصـفـة	الجامعة
- عمران كريمة	- أستاذ محاضر- أ-	رئيسا	بسكرة
- حوحو فطوم	- أستاذ محاضر- أ -	مناقشا ومقررا	بسكرة
- خوني رابح	- أستاذ	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2022-2023

شكر وعرفان

أشكر الله العلي القدير الذي أنعم عليَّ بنعمة العقل والدين.

القائل في محكم التنزيل ''وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ'' سورة يوسف آية 76.... صدق الله العظيم

أحمد الله حق حمدك وأشكرك على تيسيرك الطريق لي لتحقيق هدفي سبحانك ربي، ما أعظمك محسنا، وما أضعفني شاكرا.

وقال رسول الله (صلي الله عليه وسلم):''من صنع إليكم معروفاً فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه به فادعوا له حتى تروا أنكم كافأتموه'' ..... (رواه أبو داوود)

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والامتنان وفائق الاحترام لأولئك المخلصين الذين لم يألوا جهداً في مساعدتنا في مجال البحث العلمي، وأخص بالذكر *الأستاذة المحترمة* ***حوحو فطوم"*** *التي تفضلت بالإشراف على هذا البحث والتي لم تبخل عليّ بنصائحها وتوجيهاتها.*

وأخيراً أتقدم بجزيل شكري *وإلى الأساتذة الذين حضينا بشرف الجلوس متعلمين بين أيديهم والذين استفدنا من توجيهاتهم وكل من ساهم بالقليل أو الكثير في إتمام هذا العمل المتواضع.*

الإهـــــداء

قال لقمان لابنه ناصحا: *"إن الدنيا بحر عريض، قد هلك فيه الأولون والأخرون، فإن استطعت فاجعل سفينتك تقوى الله وعدتك التوكل على الله وزادك العمل الصالح، فإن نجوت فبرحمة الله وإن هلكت فبذنوبك..."*

أهدي هذا العمل المتواضع.

لمن كان سببا في وجودي "**أمي**" و"**أبي**" *اللذان رحلا إلى دار الحق ولن يعودان رحمهم الله وأسكنهم فسيح جناته*

وإلى سندي ومن شجعني على إكمال دراستي زوجي الغالي "**سليم**"

أهدي هذا البحث لأبنائي: "**سناج**" و"**عدلان**"

وأشكرهم لتشجيعي على إكمال تعليمي بعد انقطاع، فكم أنا مسرور بهم، وكم أتمنى أن أكون دومًا مصدر ثقة وفخر لهم.

وإلى كل من علمني حرفا في مسيرتي الدراسية.

ملخص

لقد أدركت الدول النامية على عدم اعتمادها على صادرات المحروقات كمورد أساسي اقتصادي ناضب يكون ركيزة للصادرات ومحرك للنشاط والنمو الاقتصادي، من هذا المنطلق تعمل العديد من الدول على تنمية صادراتها والابتعاد عن الأحادية في التصدير، والجزائر من بين هذه الدول حيث يسيطر قطاع المحروقات على 97% من إجمالي صادراتها، مايجعل اقتصادها رهينا للأسواق الخارجية وتقلبات أسعار هذه المادة الحيوية، لذا سارعت الجزائر لاتخاذ مجموعة من الإجراءات والتحفيزات المالية والضريبية، الجمركية، التجارية، إضافة إلى خلق إطار مؤسسي لتحفيز المؤسسات الوطنية على التصدير واختراق الأسواق الدولية، بهدف تنمية وتنويع صادراتها خارج قطاع المحروقات والقضاء على وحدانية التصدير للمحروقات.

الكلمات المفتاحية:

التنويع الاقتصادي، الصادرات خارج المحروقات ، آليات تنمية الصادرات خارج المحروقات ، الجزائر.

Abstract :

Developing countries, especially petroleum, have realized the necessity of not relying on oil as a depleted economic basic resource that is a pillar for exports and an engine for economic activity g to develop their exports and move and growth. From this standpoint, many countries are workin away from unilateralism in export, and Algeria is among these countries, where the fuel sector dominates 97% of its total exports, which makes its economy dependent on foreign markets and his vital material, so Algeria hastened to take a set of financial, tax, fluctuations in the prices of t customs, and commercial measures and incentives, in addition to creating an institutional ith framework to stimulate national institutions to export and penetrate international markets, w the aim of developing and diversifying its exports. Outside the hydrocarbon sector and .eliminating the monopoly of hydrocarbon exports.

Key words :

Economic diversification, non-hydrocarbon exports, mechanisms for developing non-hydrocarbon exports.

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-2	تطور مؤشر الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2020-2022)	41
2-2	أهم صادرات المنتجات الزراعية بالقيمة في الجزائر لسنة 2021	43
3-2	التوزيع النوعي لإنتاج التمور في الجزائر لسنة 2015	44
4-2	توزيع النوعي لإنتاج القمح في الجزائر خلال الفترة (2015-2019)	46
5-2	تطور المؤشر الإنتاج الصناعي النوعي خارج المحروقات للمؤسسات العمومية في الجزائر خلال الفترة (2017-2021)	47
6-2	تطور حجم صادرات المواد الصناعية في الجزائر خلال الفترة (2010-2022)	49
7-2	توزيع الفنادق حسب درجة التصنيف في الجزائر خلال الفترة (2010-2022)	54
8-2	تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010-2021)	64
9-2	مساهمة القطاعات في إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (2010-2021)	67
10-2	تطور معدل نمو المؤشر هرفندال-هيرشمان(H.H) مقارنة معدل نمو المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)	70
11-2	العملاء الرئيسين لدى الجزائر خارج قطاع المحروقات لسنة 2020	71
12-2	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2010-2021)	73

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	ملخص أنواع استراتيجيات التنويع الاقتصادي	8
2-1	طريقة التصدير الغير المباشر	14
3-1	طريقة التصدير المباشر	15
4-1	منحنى سعر الصرف الحقيقي	24
1-2	تطور مؤشر الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2020-2022)	42
2-2	أهم صادرات المنتجات الزراعية بالقيمة في الجزائر لسنة 2021	43
3-2	تطور حجم صادرات التمور الجزائرية خلال الفترة (2010-2022)	45
4-2	توزيع النوعي لإنتاج القمح في الجزائر خلال الفترة (2015-2019)	46
5-2	المؤشر الإنتاج الصناعي النوعي خارج المحروقات للمؤسسات العمومية في الجزائر خلال الفترة (2017-2021)	48
6-2	تطور حجم صادرات المواد الصناعية في الجزائر خلال الفترة (2010-2022)	50
7-2	توزيع الفنادق حسب درجة التصنيف في الجزائر خلال الفترة (2010-2022)	55
8-2	تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010-2021)	65
9-2	الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات لسنة 2022	66
10-2	مساهمة القطاعات في إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (2010-2021)	69
11-2	تطور معدل نمو المؤشر هرفندال-هيرشمان(H.H) مقارنة معدل نمو المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)	70
12-2	العملاء الرئيسين لدى الجزائر خارج قطاع المحروقات لسنة 2020	72
13-2	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2010-2021)	74

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	التصنيف العالمي للجزائر في لأمن الغذائي	100
02	التصنيف العربي للجزائر في الأمن الغذائي	101
03	التوزيع النوعي لإنتاج القمح لسنة 2016	102
04	التوزيع النوعي لإنتاج القمح لسنة 2017	103
05	التوزيع النوعي لإنتاج القمح 2019/2018	104
06	مؤشر الإنتاج الصناعي للمؤسسات العمومية	105
07	هيكل الصادرات الجزائر	106
08	الإجراءات الجمركية عند التصدير	107
09	الإعفاء من دفع الحقوق الجمركية	108
10	التسهيلات الجمركية عند التصدير	109
11	الأنظمة الجمركية الاقتصادية وترقية الصادرات	110
12	شروط متعلقة بطبيعة المصدر	111
13	مؤشر هيرفيندال هيرشمان للجزائر	112
14	أهم المتعاملين الاقتصاديين مع الجزائر	113

مقدمة

يعتبر التنويع الاقتصادي من بين أهم السياسات والأهداف التي تسعى دول العالم إلى تحقيقه لاسيما البترولية منها أن اعتمادها على مصدر دخل واحد يجعل اقتصادياتها أكثر عرضة للصدمات الخارجية خاصة تلك الناجمة عن تقلبات أسعار البترول، الأمر الذي تلك البلدان إلى البحث عن حلول مناسبة لغرض تنويع اقتصادياتها وصادراتها خارج قطاع المحروقات حتى تتمكن من التحرر من التبعية للثروات البترولية والباطنية بصفة عامة.

واحتلت تنمية الصادرات مكانة هامة في الفكر الاقتصادي المرتبط بالتنمية الاقتصادية للدول النامية مما أوجب على هذه الدول رسم إستراتيجية كلية ترتكز على مجموعة من العناصر تأتي في مقدمتها برامج إنماء الصادرات، ويعتبر التصدير منذ زمن طويل من القضايا الأساسية التي أولتها الدول أهمية كبيرة وذلك بالنظر إلى الدور الذي كانت تلعبه في جلب الثروة والسعي وراء تطوير نشاط التصدير في العالم باتخاذ سياسات وإستراتيجيات تناسب واقع وإمكانيات الدول وهذا ما عملت به الدول النامية.

والجزائر كغيرها من الدول تسعى إلى الخروج من تبعية الاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات منذ عدة عقود ولا تزال تتبنى في كل مرحلة برامج تهدف إلى الخروج من هذه التبعية من خلال تحقيق التنويع الاقتصادي عموما وترقية الصادرات خارج المحروقات خصوصا، وفي الحقيقة يأتي هذا لاهتمام كحتمية وليس كخيار بسبب ما يطبع أسعار المحروقات ولاسيما البترول من تذبذب في الآجال القصيرة والمتوسطة والاتجاه نحو الانخفاض في الآجال الطويلة نتيجة البحث والتطوير الخاصين بإيجاد بدائل لهذا المصدر الطاقوي.

ومن هذا المنطلق جاء هذا البحث ليسلط الضوء على دور التنويع الاقتصادي في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر من خلال تذليل الفرص والتحديات المتعلقة بهذا المسعى سواء تعلق الأمر بسن القوانين التشريعات الضرورية، وكذلك إنشاء الهياكل الداعمة للتصدير واتخاذ كل الآليات اللازمة لتحقيق ترقية مستدامة للصادرات خارج قطاع المحروقات.

أ. الإشكالية:

على ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

- **كيف ساهم التنويع الاقتصادي في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر؟**

وللإحاطة بجوانب الموضوع تم الاستعانة بمجموعة من الأسئلة الفرعية، جاءت على النحو التالي:

1. ماهي أبرز مبررات اللجوء إلى تنويع الصادرات ؟
2. ماهي أهم إجراءات تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات؟
3. ماهي أهم القطاعات التي يمكن للجزائر أن تحقق بها التنويع الاقتصادي خارج المحروقات؟

ب. فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية والتساؤلات السابقة ارتأينا وضع الفرضيات التالية:

1. تذبذب أسعار البترول في السنوات الأخيرة مما أدى إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي؛
2. من أهم إجراءات تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات هي الإجراءات الجمركية؛
3. من أهم القطاعات التي يمكن للجزائر أن تحقق بها التنويع الاقتصادي هي قطاع الزراعي.

ت. مبررات اختيار الدراسة:

تتمثل مبررات اختيارنا لهذا الدراسة فيما يلي:

أ. أهمية موضوع التنويع الاقتصادي وتأثيره على المستوى الاقتصادي؛

ب. تفاقم أزمة قطاع المحروقات والتي عرفت تزايدا ملحوظا في السنوات الأخيرة؛

ت. إبراز مدى مساهمة التنويع الاقتصادي في ترقية الصادرات خارج المحروقات بصفة عامة وارتفاع معدل النمو الاقتصادي بصفة خاصة.

ث. أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

أ. إبراز أهمية التنويع الاقتصادي بالنسبة للاقتصاد الجزائري خاصة في ظل الأزمات التي تشهدها أسعار البترول في الأسواق العالمية؛

ب. تحليل واقع الذي يشهده الاقتصاد الجزائري؛

ت. التعرف على أهم الآليات المحفزة التي تبنيها الجزائر لزيادة فعالية الإجراءات المعتمدة حاليا في ترقية وتنمية الصادرات خارج المحروقات؛

ث. تقييم مساهمة تنويع الصادرات خارج المحروقات في تحقيق النمو الاقتصادي.

ج. أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من خلال قيمة البحث الذي يتناول موضوعا يعد أحد المشاكل الحالية التي يواجهها الاقتصاد الوطني في ظل ارتفاع أسعار البترول في الجزائر، وبالتالي للتنويع الاقتصادي دور فعال في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات من الموضوعات المهمة المرتبطة بتفعيل دور القطاعات الاقتصادية في تحقيق مستويات مقبولة من النمو الاقتصادي، وهذا من أجل التخفيف من سيطرة القطاع البترولي لتفادي تقلبات أسعار البترول، وذلك بإعطاء الأولوية للقطاعات خارج المحروقات، ولاسيما ذات القدرة التنافسية المرتفعة للتوجه التصديري، مما يساهم في التحول التدريجي من اقتصاد أحادي المورد إلى اقتصاد متعدد الموارد.

ح. حدود الدراسة:

فيما يخص الحدود فقد تطرقنا:

1. **الإطار المكاني**:دراسة الموضوع كانت في الجزائر.
2. **الإطار الزماني**: الفترة الممتدة من 2010 إلى 2022.

خ. منهج الدراسة:

في دراستنا هذه تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي للوقوف على دور التنويع الاقتصادي في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، إذ يتمثل في المسح المكتبي، الذي وفر للدراسة مصادر متنوعة من كتب، مراجع، بحوث، دراسات سابقة، رسائل أطروحات، أين تم اختيار أهم ما كتب عن الموضوع ليكون جزءا رئيسيا في الجانب النظري من هذا البحث، أما المنهج الثاني تم استعمال منهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي أي دراسة حالة، وذلك لدراسة واقع الجزائر الذي يشهده الاقتصاد الوطني وتحليل لعرض معطيات وبيانات خاصة بصادرات الجزائر وإظهار آثار تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي، وهذا من خلال عرض أهم الآليات المحفزة لترقية الصادرات خارج المحروقات وتقييم مساهمة تنوع الصادرات في تنمية الصادرات خارج المحروقات، كما تم استعمال بعض الأدوات كالملاحظة، والتحليل، والاستفسار عن بعض الأمور المساعدة على إجراء الدراسة التطبيقية.

د. تقسيمات الدراسة:

من أجل الإحاطة بالموضوع واختبار مدى صحة الفرضيات، ومن اجل الوصول إلى النتائج النهائية للدراسة قسمنا البحث إلى فصلين وهي كتالي:

1. **الفصل التمهيدي:** الذي يتم التطرق من خلاله إلى مقدمة العمل تضمنت طرح الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية والفرضيات وتمت الإجابة عليها في قائمة العمل كما قمنا بمجموعة من الدراسات السابقة وتمت مقارنتها مع الدراسة الحالية؛
2. **الفصل الأول:** مضمونه هو مدخل نظري للتنويع الاقتصادي في تنمية الصادرات خارج المحروقات ويعتبر فصلا تمهيديا يتضمن محتواه على عموميات حول التنويع الاقتصادي وماهية تنمية الصادرات وآليات التنويع وتنمية الصادرات، لما لها من أهمية في الدراسة؛
3. **الفصل الثاني:** المعنون بـ: دور التنويع الاقتصادي في تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، فقد تطرقنا إلى مفاهيم عامة في التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر، والمبحث الثاني تناولنا آليات التنويع الاقتصادي وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، والمبحث الثالث دراسة تحليلية حول دور التنويع في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر.

ذ. الدراسة السابقة:

من أجل إثراء الحقل المعرفي ومساهمة منا في تقديم إضافة في ميدان البحوث العلمية التي تدخل ضمن دور التنويع الاقتصادي في تشجيع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، قمنا بالاطلاع على مجموعة من الدراسات لتفادي التكرار وتحقيق التكامل معها من خلال الاعتماد على ما وصلت إليه الدراسات من نتائج، ونذكر بعض هذه الدراسات فيما يلي:

1. مذكرة ماجستير قدمت في جامعة بسكرة من طرف وحيد خير الدين عام 2013/2012: بعنوان أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات (دراسة حالة) وقد حاولت الدراسة معالجة الإشكالية إلى أي حد تساهم الثروة النفطية في تفعيل الاقتصاد الدولي؟ وماهي أهم الاستراتيجيات البديلة لها؟ وتوصلت الدارسة إلى بعض النتائج وهي كالآتي:
   - الاهتمام بالقطاع الزراعي ووضع إستراتيجية طويلة المدى لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع؛
   - القطاع السياحي يعتبر قطاعا خصبا للاستثمار؛
   - يجب تفعيل استراتيجيات تنموية بديلة لقطاع المحروقات لتحقيق التنمية المستدامة؛

   وفي الأخير لقد غلب على هذا البحث المنهج الوصفي والتحليلي ومنهج دراسة حالة.
2. أطروحة دكتوراه قدمت في جامعة الجزائر من طرف وصاف سعيدي سنة 2005/2004: بعنوان تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في البلدان النامية (الحوافز والعوائق) وقد حاولت الدراسة معالجة الإشكالية على النحو التالي هل يمكن أن تؤثر عملية تنمية الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة من خلال التأثير على عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية؟ وتوصلت هذه الدراسة إلى بعض النتائج وهي كالآتي:
   - الصادرات محرك للنمو والتنمية الاقتصادية؛
   - عدم وجود علاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي في الدول النامية؛
   - ضعف حصة الصادرات الغير النفطية في الناتج المحلي في الجزائر؛

   لقد غلب على هذا البحث المنهج الوصفي والتحليلي والإستنتاجي والقياسي والمنهج المقارن.
3. مذكرة ماجستير قدمت في جامعة الشلف من طرف الأستاذة بلقلة براهيم سنة 2009/2008 بعنوان: آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي. وقد حاولت الدراسة معالجة الإشكالية على النحو التالي: ماهي الآليات التي يمكن إتباعها لتنمية وتنويع الصادرات بهدف تحفيز النمو الاقتصادي؟ وتوصلت الدراسة إلى بعض النتائج وهي كالآتي:
   - توجد علاقة بين نمو الصادرات خارج المحروقات ونمو الناتج المحلي الإجمالي؛
   - تلعب الصادرات دورا كبيرا في تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي؛

- بعد إتباع سياسة تنمية الصادرات لم يتحقق تنويع ولا زيادة في الصادرات الجزائرية خارج المحروقات حسب النسب المرجوة. مازالت صادرات المحروقات تطغى على الصادرات الكلية للجزائر رغم الجهود المبذولة في تنميتها وتنويعها خارج المحروقات.

وفي الأخير لقد غلب على هذا البحث المنهج الاستنباطي الاستقرائي والوصفي والتحليلي والقياسي ومنهج دراسة حالة.

ر. صعوبات الدراسة:

على اختلاف بعض البحوث فإن مراجع البحث متوفرة في هذا الموضوع هي نفسها بشكل جعل أحد صعوبات البحث، فذلك استدعى عملية تحليل أكبر من أجل ضمان سلامة المعلومات وترابطها في نسق يساعد القارئ على الفهم، هذا من جهة ومن جهة أخرى هنا بعض الصعوبات التي نوجزها فيما يلي:

- نفس الدراسات السابقة المتعلقة بهذا الموضوع؛
- قلة المراجع من الكتب التي تتناول هذا الموضوع وجوانب أخرى من القسم النظري وبالتالي اعتمدنا على مراجع مختلفة كالملتقيات والمجلات والرسائل والأطروحات بالإضافة إلى المواقع الإلكترونية لأهم الهيئات التي تعني بالإحصائيات.

الفصل الأول

الإطار النظري للتنويع الاقتصادي وتنمية الصادرات خارج المحروقات

تمهيد

للتنويع الاقتصادي أهمية بالغة خاصة بالنسبة للدول المصدرة للمحروقات، وفي ظل التحديات الراهنة التي تواجهها هذه البلدان والناجمة عن تقلبات أسعار المحروقات، وباعتبار أن النفط مادة نابضة وليست دائمة جعلت الدول تدرك حجم المخاطر والفرص المتاحة والإمكانات المهدورة، وقد بات من المستحيل على أي دولة سواء كانت متقدمة أو نامية أن تنعزل بنفسها عن العالم الخارجي، وذلك راجع إلى احتياجات الدولة من المواد الضرورية للإنتاج لا تتوفر عليها أو لوجود فائض على مستوى نشاطها الاقتصادي مما يحتم عليها اللجوء إلى التبادل التجاري وترقية صادراتها .

كما تعتبر الصادرات خارج المحروقات أحد أهم ركائز الاقتصاد لمختلف الدول الريعية، وذلك لكونها البديل المستقبلي للصادرات النفطية، لذلك تسعى جميع الدول للاهتمام بها، وهذا بالاعتماد على آليات التنويع وتنمية صادراتها خارج المحروقات لتجنب آثار الأزمات الاقتصادية.

وقصد الإحاطة بالعناصر ذات العلاقة بالموضوع، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث المباحث التالية:

- **المبحث الأول: عموميات حول التنويع الاقتصادي؛**
- **المبحث الثاني:ماهية تنمية الصادرات خارج المحروقات؛**
- **المبحث الثالث: آليات التنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات.**

المبحث الأول: عموميات حول التنويع الاقتصادي

يعتبر التنويع الاقتصادي من بين أهم الخطط المتبناة من طرف البلدان التي تعتمد كثيرا على قطاع النفط، بما فيها الجزائر خاصة بعد انهيار النفط، فهو يعني الحد من الاعتماد على صادرات ومداخيل قطاع المحروقات وتطوير الاقتصاد خارج المحروقات واستحداث صادراتها ومصادرها للإيرادات، ولنجاح هذا الأخير يتطلب توفير بيئة مناسبة تجعل من التنويع الاقتصادي هو أمرا ممكنا.وسنتطرق في هذا المبحث التنويع الاقتصادي إلى ماهية التنويع الاقتصادي وأهميته وأهم مؤشراته.

المطلب الأول: ماهية التنويع الاقتصادي

إن التنويع الاقتصادي يعد هدفا استراتيجيا في سياسات التنمية الاقتصادية للدول النامية منها الجزائر منذ عقود، وذلك من خلال العمل على الحد من الاعتماد الشديد على قطاع المحروقات بتطوير القطاعات الأخرى واستحداث مصادر جديدة للإيرادات. لهذا سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم التنويع الاقتصادي وأهم أنماطه.

الفرع الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي

يعتبر التنويع الاقتصادي ضرورة للخروج من الاقتصاد الريعي، مما استوجب علينا التعرف على التنويع الاقتصادي وفيما تكمن أهميته، وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا الفرع.

أولا:"تعريف التنويع الاقتصادي

تعددت التعاريف التي وردت بشأن التنويع الاقتصادي، ويذكر منها:

أولا:"يعرف التنويع الاقتصادي بأنه:" عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيسي في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العامل الوطنية وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل". (أحمد، 2018، صفحة 22)

ثانيا:" كما يعرف التنويع الاقتصادي بأنه:"أنه البلد الذي ينتج لتصدير قائمة واسعة من السلع والخدمات، أما بالنسبة للبلدان التي تعتمد كثيرا على قطاع النفط، فالتنويع الاقتصادي بالنسبة لها يعني الحد من الاعتماد الشديد على الصادرات ومداخيل قطاع المحروقات وتطوير القطاع الغير نفطي." (محمد، 2011-2012، صفحة 63)

ثالثا:" التنويع الاقتصادي هو:"هو سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع

أو منتوج واحد، بمعنى آخر التنويع الاقتصادي يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع الأسواق الخارجية." (نبيلة، 2007، صفحة 29)

ومن خلال ما سبق يمكن التوسع في تعريف التنويع الاقتصادي بأنه: تنويع مصادر الدخل الوطني من خلال إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الدخل ببناء قاعدة عريضة من المنتجات المحلية والمصدرة، والتي يعتمد من خلالها على مصدر واحد، مما يجعله عرضة للتقلبات الاقتصادية في حالة حدوث أي تغير في هذا المصدر." (الجبوري، 2015، صفحة 24)

ثانيا:"أهمية التنويع الاقتصادي

تتجلى أهمية التنويع الاقتصادي في كونه يعمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات، وتكمن فيما يلي: (أحمد، 2018، صفحة 22)

أ. أهمية وضرورة التنوع الاقتصادي تكمن في تحقيق الاستقرار للموازنة العامة ومن ثم تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها، وذلك من خلال تفعيل القطاعات الأخرى؛

ب. تقليل المخاطر الاستثمارية أي توزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية؛

ج. تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات؛

د. زيادة رأس المال البشري أي يساهم التنويع الاقتصادي في زيادة إنتاجية العمل ورأس المال البشري ويؤدي بالتالي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي؛

هـ. توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية أي يعمل التنويع على زيادة قطاعات الاقتصادية المنتجة وتقوية العلاقات التشابكية فيما بينها، مما ينجم منه العديد من التأثيرات الخارجية في الإنتاج التي تنعكس إيجابيا على النمو الاقتصادي؛

و. تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي؛

ز. توليد الفرص الوظيفية وزيادة القيمة المضافة؛

ح. التقليل من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الراهنة التي ترتبط بتركيب اقتصاد أحادي شجعته التكنولوجيا؛

ط. الحل ما بعد المحروقات يكمن في تحقيق التنويع الاقتصادي، لأن الموارد المستخرجة من باطن الأرض تتسم بغياب التجدد، هذا يستوجب أن تكون هناك قاعدة اقتصادية بديلة للإنتاج وفي ظروف غياب مثل هذه القاعدة فإن النشاط الاقتصادي المحلي والعائدات تنخفض مع استمرار استنزاف النفط مما يؤثر سلبا في النشاط الاقتصادي للبلد.

ي. الفرع الثاني: أنماط التنويع الاقتصادي

ك. يوجد جوانب وأشكال مختلفة من التنويع الاقتصادي، وتأتي في مقدمتها ما يلي: (روابنية، 2016، صفحة 136)

ل. **أولا:"تنوع الهيكل الإنتاجي(الصناعي)**: يكون متعلق بشكل خاص بتحقيق مكاسب الإنتاجية، وهو ينطبق بشكل خاص على الاقتصاديات القائمة على الموارد المنحصرة في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية، وبشكل خاص بهدف التهيأ للدخول في فضاءات جديدة للإنتاج، وبالتالي يمكن أن يساعد في الحد من الاعتماد على مجموعة محدودة من الأنشطة الإنتاجية، وتفادي الظواهر غير المرغوب فيها مثل "لعنة الموارد الطبيعية". التنوع الإنتاجي يمكن أن يعمل على تسهيل

التغير الهيكلي نحو أنشطة ذات مستويات أعلى من تكنولوجيا والمهارات، وبالتالي التنمية بمعناه الأكثر شمولية؛

ثانيا:"تنويع الأسواق: ويحتل نفس القدر من الأهمية، إذ أن الاعتماد المفرط على سوق واحدة، أو عدد قليل جدا من الأسواق يحمل مساوئ واضحة، حيث أن الانخفاض في الطلب يمكن أن يؤثر عكسيا على الاقتصاد كما لو كان هناك مزيجا متنوعا، أو عوضا عن ذلك وجود طلب أكثر استقرارا في الأسواق الأخرى، علاوة على ذلك، هناك وفرات خارجية يمكن جنبها من خلال الوصول إلى أسواق جديدة بمنتجات جديدة، والتي تمكن البلد من تحقيق القدرة التنافسية الصناعية. على سبيل المثال، المهارات التكنولوجيا وإنشاء قنوات التسويق التي تحتاج لفتح منافذ تصدير محتملة، كما تحتاج المهارات المتخصصة والمؤسسات الناشئة للدعم للدخول في خطوط المنتجات الجديدة، وعموما، تنويع الأسواق يقلل من التعرض للصدمات الخارجية، ويعمل على تخفيف سرعة الطلب والمنافسة الجديدة، كذلك فإن التصدير إلى أكثر من بلد مؤشر على قدرة البلد على المنافسة دوليا.

المطلب الثاني: مبررات الأساسية ومحددات التنويع الاقتصادي

هناك العديد من المبررات التي تحفز على التوجه إلى التنويع الاقتصادي، كما لهذه الأخير محددات لابد توفرها من أجل تحقيق التنويع الاقتصادي، ولتبيان ذلك تم التطرق إلى أهداف التنويع الاقتصادي وأهم محدداته.

الفرع الأول: أهداف التنويع الاقتصادي

وتتمثل أهداف التنويع الاقتصادي فيما يلي: (حسن، 2008، صفحة 26)

أ. تطوير منتجات أخرى غير المحروقات، كعامل مولد للدخل لمواجهة حالة توقف الموارد النفطية أو انخفاضها (مورد غير متجدد)؛

ب. زيادة والحفاظ على القدرة التفاوضية للدولة في التجارة الخارجية؛

ج. زيادة أثر التعلم على مستوى القطاعات الأخرى.

د. خلق اقتصاديات تنافسية ومن أجل الاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي دون الاعتماد على المحروقات؛

هـ. الاعتماد على النمو الذي يعتمد على القطاع الخاص الوطني والأجنبي في القطاعات في القطاعات خارج المحروقات؛

و. تنويع الاقتصاد الوطني نحو القطاعات كثيفة العمالة والتي تمتلك قدرة تنافسية على المستوى الدولي.

الفرع الثاني: محددات التنويع الاقتصادي

هناك عدة متغيرات تلعب دورا مهما في نجاح أو فشل التنويع الاقتصادي، وفي هذا الإطار يسرد تقرير اللجنة الاقتصادية لإفريقيا بالأمم المتحدة حول التنويع 2006 خمس فئات من المتغيرات التي تؤثر على عملية التنويع وهي: (الأزعر، 2014، صفحة 138)

أولا:"العوامل المادية: الاستثمار ورأس المال البشري؛

ثانيا:"السياسات العمومية: السياسات المالية والتجارية والصناعية من خلال تأثيرها على تعزيز القاعدة الصناعية؛

ثالثا:" متغيرات الاقتصاد الكلي: سعر الصرف والتضخم والتوازنات الخارجية؛

رابعا:" المتغيرات المؤسسية: الحوكمة، البيئة الاستثمارية والوضع الأمني؛

خامسا:" الوصول إلى الأسواق: درجة الانفتاح على التجارة في السلع والخدمات ورأس المال(القضاء على الحواجز الجمركية وغير الجمركية) والحصول على التمويل.

المطلب الثالث: الإمكانيات الاقتصاد الجزائري المحفزة لتحقيق التنويع الاقتصادي

توجد العديد من الإمكانات في اقتصاد الجزائر لتحقيق التنويع الاقتصادي وتنمية الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات، وتأتي في مقدمتها ما يلي:

أولا:" القطاع الفلاحي

تتوفر الجزائر على فرص كثيرة في القطاع الفلاحي، وذلك كونها تعتبر بوابة القارة الإفريقية ومحور للدول المغاربية وكذا قربها من السوق الأوروبية، فضلا على امتلاكها الأراضي الخصبة الشاسعة وموارد مائية هائلة وكذا إمكانات بشرية ومالية تمكنها من تطوير هذا القطاع وتنمية كي يكون قاطرة الاقتصاد الوطني، ويمكن تلخيص الموارد والإمكانات في النقاط التالية:

أ. **الموارد المائية**

تتنوع الموارد المائية في الجزائر ، حيث تتكون من:

1. **الموارد المطرية** والتي تقدر نسبتها 8% من إجمالي الأمطار؛
2. **الموارد السطحية** التي تتمثل في السدود والمحاجز المائية والأنهار ويصل حجمها إلى 13.5 مليار متر مكعب في السنة وتوزع جغرافيا في كامل التراب الوطني؛
3. **الموارد الجوفية:** والتي تقدر بحوالي 7 مليار متر مكعب في السنة؛

ثانيا:"الأراضي الفلاحية: تمتلك الجزائر أراضي زراعية تقدر حوالي 42.46 مليون هكتار، إلا أن المساحة و المستغلة للزراعة لا تتعدى 8.42 مليون هكتار أي نسبة لاتتعدى 20% من المساحة الزراعية الكلية، كما أن في السنوات الأخيرة وفي إطار استصلاح الأراضي فقد ارتقت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة خاصة في ولايات الجنوب الجزائرية كولاية الوادي، وولاية البيض وبسكرة. ورغم ذلك فإن المساحة المستغلة للزراعة لا تزال ضعيفة مقارنة بالمساحة الكلية، وهذا ما يؤكد لنا إمكانية الاستثمار أكثر في القطاع الفلاحي لإحداث أمن غذائي وكذا إمكانية التصدير للخارج، ليصبح القطاع الفلاحي من ضمن بدائل قطاع المحروقات؛

ثالثا:"الموارد البشرية: بلغ متوسط اليد العاملة في القطاع الفلاحي سنة 2022 حوالي 3 مليون عامل، حيث كان لا يتعدى 1.63 مليون عامل سنة 1980، إلا أن هذه الزيادة في حجم اليد العاملة في القطاع الفلاحي ليست بالكبيرة مقارنة مع النمو السكاني في هذه الفترة، ورغم توفر الموارد البشرية في هذا القطاع إلا أنه غير كافي خاصة في السنوات الأخيرة فلاحظنا عزوف كبير عن العمل في هذا القطاع، كما أن الفلاحين غالبا ما ينقصهم التأهيل العلمي وقلة اعتمادهم على المهندسين الفلاحين مما ينعكس سلبا على إنتاجية هذا القطاع؛

رابعا:"القطاع الصناعي: لقد اعتمدت الجزائر ابتداءا من 2007 إطلاق سياسة النمو الصناعي،وذلك من خلال تجسيد الإستراتيجية الصناعية الجديدة والتي تعتمد على أربعة عوامل رئيسية:

أ. إعادة تأهيل المؤسسات؛

ب. تطوير الإبداع لدعم التقدم الذي يغذي بدوره النمو الاقتصادي؛

ج. تطوير الموارد البشرية والتأهيل عن طريق التكوين؛

د. ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر.

خامسا:"القطاع السياحي: يجب أن يتوفر القطاع السياحي على عدة مقومات لكي يكون ذا كفاءة ويحقق قيمة مضافة، ومعظم الدول التي تتمتع بقطاع سياحي رائد ومتطور تتوفر على هذه المقومات، والتي يمكن تقسيمها إلى مقومات جغرافية، مقومات طبيعية، مقومات تاريخية، وثقافية، مقومات مادية (البنية التحتية).

المطلب الرابع: إستراتيجية التنويع الاقتصادي

تواجه البلدان التي لها ميزة نسبية قوية جدا في مورد طبيعي معين من التحديات منها مشكلة إدارة الإيرادات المالية، وضعف روابط القطاع مع القطاعات الأخرى، وتواضع هذا القطاع في خلق فرص عمل، وهناك أدلة تؤكد أن البلدان لديها وفرة في الموارد وتجد صعوبة أكبر في التنوع الاقتصادي، وهناك جدل بين الاقتصاديين حول كيفية استخدام الإيرادات الناجمة عن وفرة الموارد في طرائق تخفض تكاليف الإنتاج وخلق صناعات جديدة وفرص عمل، ومن هنا بدأ التخمين في كيفية التحول من اقتصاد أحادي إلى اقتصاد متنوع يكون للقطاعات الاقتصادية مختلفة وخاصة قطاع الصناعات منه أوزان نسبية متناسبة ومتوازنة. فهناك وجهات نظر تختلف فينوع استراتيجيات التي تركز العدد منها على استقرار الاقتصاد الكلي والانفتاح، وتلك التي تحث استراتيجيات الكلاسيكية لحماية الصناعات الناشئة والترويج للصناعات الثقيلة.

وعليه ومما تقدم يمكن التطرق إلى أنواع استراتيجيات التنويع تحت مجموعتين رئيسية كما هو موضح في الشكل الآتي:

الشكل رقم (1-1) : ملخص أنواع استراتيجيات التنويع الاقتصادي

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على المؤلف (الجبوري، 2015، صفحة 30)

الفرع الأول: إستراتيجية الاتجاه التلقائي للنمو الصناعي والتصنيع طبقا لخطة موضوعة

وتتمثل إستراتيجية الاتجاه التلقائي للنمو الصناعي والتصنيع طبقا لخطة موضوعة فيما يلي:

أولا: الاتجاه التلقائي للنمو الصناعي: تعتمد هذه الإستراتيجية على قانون أنجل الذي يتجه نحو التدرج الصناعي الذي يبدأ أولا بالسلع الاستهلاكية، ومن ثم السلع الاستهلاكية المعمرة، والسلع الوسيطية، وهذه كلها تدفع بقوى الطلب إلى إنشاء صناعات الاستثمار، وتنميتها بعيدا على تدخل الدولة، وهو النمط الذي سلكته الدول المتقدمة خلال القرنين الثامن والتاسع عشر. (الجبوري، 2015، صفحة 30)

ثانيا: التصنيع طبقا لخطة موضوعة:

هذه الإستراتيجية تستهدف النمو الصناعي السريع ويركز على الصناعات الأساسية وصناعات سلع الإنتاج، وتعتمد هذه نمطين أساسيين في التصنيع، وهما: (الجبوري، 2015، صفحة 30)

أ. **التصنيع عن طريق إحلال الواردات:** هذه الإستراتيجية تعتمدها الدول التي لا تعتمد على قطاع المحروقات تعاني من قصور في النقد الأجنبي، ولكن تعاب هذه الإستراتيجية أن هناك حدودا لما يمكن توفيره من عملة أجنبية، وإطراد تضاؤل الوفرة التوسع في إنتاج السلع الاستهلاكية فضلا عن قيود صناعية؛ (الجبوري، 2015، صفحة 31)

ب. **التصنيع من أجل التصدير:** وهي إستراتيجية أكثر تعقيدا نظرا للقيود على الصادرات والاستيرادات، من قبل الدول الصناعية، فضلا عن ذلك ارتفاع التكاليف الصناعية بالرغم من انخفاض الأجور في الدول النامية، ويرجع ذلك لضيق السوق المحلية، وانخفاض إنتاجية العامل، كل ذلك يضعف قدرة السلع الصناعية على منافسة مثيلتها من الصناعات الأجنبية، وعلى الرغم من المعوقات التي تشير العديد من الدراسات إلى أن هناك علاقة قوية بين تبني إستراتيجية من أجل التصدير وبين النمو الاقتصادي. (الجبوري، 2015، صفحة 31)

الفرع الثاني: إستراتيجية النمو المتوازن وغير المتوازن

يوجد مذهبان في إستراتيجية تنوع الاقتصاد وتنميته، وهما: (الجبوري، 2015، صفحة 32)

أ. **إستراتيجية النمو المتوازن:** تستمد هذه الإستراتيجية من فكرة ساي للأسواق، وهو كل زيادة في الإنتاج إذ تم توزيعها وفقا لاهتمامات وحاجات أفراد المجتمع فإن هذا الإنتاج سوف يوجد الطلب وحاجات أفراد المجتمع فإن هذا الإنتاج سوف يخلق الطلب الخاص به. (الجبوري، 2015، صفحة 32)

ب. **إستراتيجية النمو غير المتوازن:** تتمثل هذه الإستراتيجية في القدرة على اتخاذ القرار وخاصة قرارات الاستثمار، ومن ثم يبحث عن الشروط الواجب توافرها لاتخاذ هذه القرارات بكفاءة عالية وتمثل سياساتها التركيز على قطاع معين في الاقتصاد القومي سلسلة من الضغوط والاختناقات واختلال التوازن، والتي تؤدي بدورها إلى تقدم هذا القطاع وتجذب بدورها القطاعات الأخرى. (الجبوري، 2015، الصفحات 32-33)

المطلب الخامس: قواعد ومؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

يرتكز قياس التنويع الاقتصادي على قاعدتين كما تعتمد منظمة التجارة العالمية على بعض المؤشرات من أجل تصنيف الدول التي انتهجت التنويع الاقتصادي، وهذا ما سيتم التطرق له في هذا المطلب.

الفرع الأول: قواعد التنويع الاقتصادي

للتنويع الاقتصادي اشتراطات وقواعد أساسية يمكن عرضها في قاعدتين هما: (فطيمة، صفحة 4)

أولا:"القاعدة الأولى: تعتمد على الفوائض التي يمكن من خلالها تنويع الاقتصاد أو النشاط الاقتصادي؛

ثانيا:"القاعدة الثانية: قاعدة الموارد وتتصرف إلى مدى توفر الموارد المادية والبشرية والتقنية التي يمكنها تحقيق مستوى التنويع الفاعل والحقيقي.

الفرع الثاني: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

لقياس مدى التنويع ودرجته يمكن الاستعانة بعدة مؤشرات اقتصادية منها:

أولا:"مؤشرات قياس مدى التنويع الاقتصادي

هناك عدة مؤشرات تدلنا على مدى التنويع وتقويم استراتيجيات التنوع الاقتصادي لأي دولة أهمها: (الجبوري، 2015، الصفحات 35-36)

أ. معدل درجة التغير الهيكلي، كما تدل عليهما النسبة المئوية لإسهام قطاع الموارد الطبيعية، مقابل القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي، ويجرى قياس مدى التنوع على أساس الظروف الأولية، وهو يختلف من بلد إلى آخر، ومن المفيد أيضا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع؛

ب. درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم استقرار سعر الموارد ويفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار هذا مرور الزمن؛

ج. تطور إجمالي العمالة بحسب القطاع، ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن ينعكس ويعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي؛

د. نسبة الصادرات من غير الموارد الأولية، ويدل الارتفاع المطرد للصادرات من غير الموارد الأولية على زيادة التنوع الاقتصادي، على أن التغييرات قصيرة الأجل في هذا المقياس تكون مضللة، إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار الموارد مثل المحروقات؛

هـ. مقاييس أخرى: مثل نسبة إيرادات المورد الطبي إلى إجمالي الإيرادات، وملكية الأصول بين القطاع الخاص والعام، ومقاييس الإنتاجية، ومقياس تنوع وجهة الصادرات..إلخ

و. تغير ما للقطاع العام والقطاع الخاص من إسهام نسبي في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا المؤشر هام لأن التنويع الاقتصادي يعني ضمنا زيادة إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي؛

ز. مقاييس الإنتاجية، حيث يمكن تطبيق هذه المقاييس خصوصا على أنشطة متنوعة في القطاع الخاص، لتقييم معدل تنميته وتحديثه؛

ثانيا:" قياس درجة التنويع الاقتصادي

إن المؤشرات السابقة تدل على مدى التنويع الاقتصادي في الدولة، إلا أنها لا تعطينا درجة التنويع الاقتصادي بدقة، وذلك لتشبيت واختلاف المؤشرات المستعملة في معرفة مدى التنويع، ولإجراء عمليات المقارنة فيما يخص مدى التنويع الاقتصادي سواء بين الدول المختلفة أو في نفس الدولة خلال فترات مختلفة، هناك مقياسين من خلالهما يمكن معرفة درجة التنويع الاقتصادي هما: (أحمد، 2018، صفحة 23)

أ. **مقياس فلاديمير كوسوف (cos):**

يأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية: (أحمد، 2018، صفحة 23)

$$\cos = \frac{\sum_{i=1}^{n} aiXBi}{\sqrt{\sum_{i}^{n} a_i^2} \; x \sqrt{\sum_{i=1}^{n} B_i^2}}$$

- **ai:** الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساس؛
- **Bi:** الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة؛
- **Cos:** مؤشر فلاديمير كوسوف حيث كلما أصبحت قيمة $cos = 0$ يعني ذلك حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد المعني، وعلى العكس في حال الابتعاد الكبير عن هذه القيمة يدل على نقص تلك التغيرات الهيكلية.

ب. **مقياس هرفندل–هيرشمان (Herfindal-hirshman):** يعد هذا المؤشر من أشهر المؤشرات التي تقيس التنوع الاقتصادي، يستخدم هذا المؤشر بكثرة في التجارة الخارجية لقياس تركز الصناعات أو إحدى فروع قطاع معين، أ, لقياس تمركز أسواق التجارة الخارجية كما يستخدم في أنظمة ومؤشرات التنمية العالمية مثل نظام التحليلات والمعلومات التجارية والحل العالمي للتجارة المتكاملة . ويأخذ الصياغة التالية: (أحمد، 2018، صفحة 24)

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} (x_i|x)^2} - \sqrt{1/N}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

- **H.H:** مؤشر هرفندل- هيرشمان يأخذ قيمة (0) عندما يكون تنوعا كاملا (كل القطاعات مساهمة في النمو الاقتصادي بنفس النسبة) في المتغير المدروس كاملا (كل القطاعات مساهمة في النمو الاقتصادي بنفس النسبة) ويأخذ القيمة (1) عندا يكون مقدار التنوع (0)، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متمركزا في قطاع واحد؛
- **Xi:** الناتج المحلي الإجمالي في القطاع i؛
- **X:** الناتج المحلي الإجمالي PIB؛
- **N:** عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات التي يتكون منها التركيب الهيكلي المدروس)

أما المتغيرات التي تطبق عليها المؤشرات التنويع فهي عديدة منها: الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات الواردات، الإيرادات الحكومية، إجمالي تكوين رأس المال الثابت، وقوة العمل...إلخ.

كما وضعت هيئة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة في محاولتها لتحدد الدول الأقل نموا معيار لتنويع يتكون من العناصر التالية:

- مقدار إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي – نسبة إسهام العمل في الصناعة؛
- مقدار الاستهلاك الفردي من الكهرباء – مقدار التركز في الصادرات.

المبحث الثاني: ماهية تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات

احتل موضوع التصدير مكانا لابأس به في الفكر الاقتصادي لارتباطه بالنمو الاقتصادي، خاصة الدول النامية وقد نجحت العديد من التجارب في الدول النامية وعملت جاهزة لغرض تنمية وترقية صادراتها والابتعاد عن الأحادية في التصدير والانتقال من قطاع تصديري تقليدي إلى قطاع التصديري غير تقليدي الذي يركز على التصنيع من أجل التصدير بحيث تبنت إستراتيجية تشجيع الصادرات كخيار تنموي، أي يوفر لها الاستقرار الاقتصادي على نحو أسرع مما يحقق لها إحلال الواردات.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول التصدير

سوف يتم التطرق في هذا المطلب إلى أهم الجوانب المتعلقة بموضوع التصدير باعتبار أهميته وأهدافه في اقتصاد أي دولة تسعى إلى التنويع والنمو والتطور وتحقيق الرفاهة لمجتمعها.

الفرع الأول:تعريف التصدير

توجد عدة تعاريف للتصدير، وسيتم التطرق إلى بعضها، منها:

أ. **عرف التصدير بأنه:**" عملية تقوم على بيع وإرسال سلع وخدمات وطنية إلى الخارج." (المهدي، 1980، صفحة 141)

ب. **كما عرف التصدير بأنه:**" بيع سلعة معينة من مراكز إنتاجها إلى مراكز لتسويقها أو بتغيير آخر من أحد الأسواق التي تمثل السلعة جزء من احتياجاتها." (فؤاد، 1993، صفحة 235)

ج. **عرف التصدير حسب الموسوعة الاقتصادية بأنه:**"تلك العملية التي من خلالها تتدفق السلع والخدمات من التراب الوطني والتي تحول خارج هذه الحدود، ويمكن أن تكون بكثرة أو بقلة." (المهدي، 1980، صفحة 142)

د. **عرف التصدير على أنه:**"عملية تصريف الفائض الاقتصادي الذي حققته دولة إلى الدول التي تعاني من نقص الإنتاج وهو عملية عبور السلع والخدمات من الحدود الوطنية." (النجار، 2002، صفحة 15)

ومما سبق يمكن تعريف التصدير بالمعنى الواسع على أنه قدرة الدولة ومؤسساتها على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية، ومعلوماتية ومالية وسياحية والبشرية إلى دول وأسواق عالمية ودولية أخرى غرضها تحقيق أهداف الصادرات، من أرباح وقيمة مضافة وتوسع ونمو وانتشار وفرص عمل، والتعرف على ثقافات أخرى وتكنولوجيا جديدة وغيرها. (النجار، 2002، صفحة 15)

الفرع الثاني: أهمية التصدير

لقد تطورت عملية التصدير بتطور النشاط الاقتصادي وتنوعه وأصبح التصدير الداعم على الصعيدين التنموي والاستثماري وتظهر أهميتة فيما يلي: (قاسم، 2008، الصفحات 21-22)

أ. **محرك للإنتاج:** أي المشروع لايقبل التوسع في إنتاجه مالم يتوفر الطلب القادر على امتصاصه، والعكس إذا كان هناك قصور في الطلب المحلي عند إنتاجه، فإن الطلب الخارجي عليه يعوض نقص الطلب المحلي، ويساهم في رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية من خلال تطبيق الأساليب الحديثة كما يسهل امتداد التصنيع إلى المجالات جديدة لم تكن متاحة من قبل؛

ب. **بناء الطاقات الإنتاجية:** عن طريق تمويل شراء السلع الوسيطة لصرف الأجنبي؛

ج. **استغلال الطاقات الإنتاجية العاطلة:** تعتبر الصادرات الأداة المثلى لاستغلال الطاقات الإنتاجية العاطلة بالشكل الذي يساهم في تخفيض تكاليف الإنتاج، وزيادة معدلات العائد الاقتصادي عن طريق زيادة القدرة على مواجهة المنافسة الأجنبية في الأسواق المحلية والعالمية؛

د. **محدد للاستثمار:** تمثل الصادرات مصدرا أساسيا من مصادر تمويل الواردات الوسيطة، التي بدورها تعتبر أحد محددات الاستثمار في الدول النامية، فإن نمو الصادرات من شأنه أن يحدث أمر موجب على الطلب للاستثمار في هذه الدول، باعتبارها مكون من مكونات الطلب الكلي؛

هـ. **التخلص من الإختلالات الهيكلية:** على أساس أن الأداء التصديري هو المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني وأن الصادرات هي القطاع القائد والرائد للتنمية؛

و. **يساهم في التقليل من حدة البطالة:** حيث كلما زادت الطاقة الإنتاجية وزاد الطلب على العمالة مما يؤدي إلى انخفاض البطالة؛

ز. **زيادة النقد الأجنبي لدى الدولة:** حيث أن الزيادة في الإنتاج من أجل التصدير يساعد في زيادة النقد الأجنبي المتاح لدى الدولة، وبالتالي فالتصدير يمكنه أن يعالج مشكلة الاقتراض الخارجي، لأن إستراتيجية التصدير تؤدي إلى نمو سريع مما يؤدي إلى توفر النقد الأجنبي، التي تستطيع من خلاله سداد فوائد القروض الخارجية التي تم الحصول عليها، كما تؤدي إلى رفع السقف الائتماني للدولة وتحسين موقفها في مواجهة الصعوبات المالية الخارجية.

الفرع الثالث: أهداف التصدير

يهدف التصدير إلى: (زكريا، 2015/2016، صفحة 26)

أ. الخروج من قوقعة التجارة المحلية المحصورة والمحدودة إلى آفاق عالمية أوسع تتنوع فيها السلع والأسواق والعملاء والمعاملات التجارية؛

ب. زيادة خروج منتجاتها إلى الأسواق الخارجية بأفضل الأسعار وأنسب الشروط والاستفادة من الظروف الاقتصادية العالمية والمنافسة الدولية الشديدة في الأسواق؛

ج. تحسين سمعتها التجارية في الأسواق الخارجية؛

د. تحقيق الأرباح التي تكون موردا هاما للعملات الصعبة واكتساب الخبرة؛

هـ. زيادة احتياطات النقد الأجنبي، وخلق فرص العمل؛

و. مساعدة الصناعات على البقاء والنمو بحيث كلما لقيت المنتجات إقبال واسع وخاصة زادت على تطوير ونمو أكثر؛

ز. البحث على الفرص في الأسواق الدولية والخارجية لتعزيز الإنتاج الوطني.

المطلب الثاني: أنواع ومؤشرات الصادرات

تحتوي عملية التصدير على عدة طرق للتصدير كما تتنوع الصادرات والمؤشرات من الواحدة إلى أخرى.

الفرع الأول: طرق التصدير

يعتبر التصدير من أبسط أشكال الدخول للأسواق الخارجية لأنه يضمن أقل نسبة مخاطرة، والتصدير حسب نشاط الشركة يمكن أن يكون تصديرا موسميا (Occasional) حسب الفرص المتاحة، وقد يحدث التصدير في حالة وجود فائض سلعي من وقت لآخر حسب سعة واستيعاب السوق المحلي للشركة. أو قد يكون التصدير مستمرا ومعنى ذلك أن تقرر الشركة التصدير لدولة معينة أو مجموعة من الدول بصورة رئيسية من خلال إستراتيجية تسويقية مقررة من قبل إدارة الشركة نفسها، ويوجد طريقتين من التصدير هما: (الصوص، 2012، صفحة 88)

أ. **التصدير غير المباشر**: ويتم ذلك عن طريق استخدام أو تعيين وسطاء دوليين يقومون بمهام التصدير لتلك الدولة، وهذه الطريقة غالبا ما تكون شائعة بين الشركات حديثة العهد بالتصدير للأسواق الخارجية لأنها تتطلب أقل استثمار أو مخاطرة، كما أن الشركة حسب هذه الطريقة ل اضطر إلى تعيين وتطوير أيادي العاملة في الخارج، فالوسيط التجاري لديه المعرفة التامة والكافية بأحوال السوق الأجنبي وطريقة التعامل في الأسواق المستهدفة خارجيا. ويمكن توضيح هذه الطريقة من التصدير في الشكل الآتي:

الشكل رقم (1-2): طريقة التصدير الغير المباشر

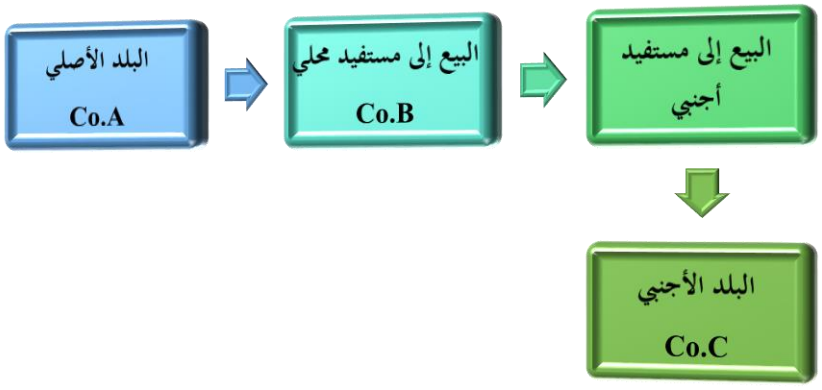

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على المؤلف (ياسين، 2002، صفحة 39)

ومن أشكال الوسطاء المتوفرين في السوق المحلي للتصدير: (الصوص، 2012، الصفحات 88-89)

1. **التاجر المحلي المصدر**: يقوم هذا الوسيط بشراء إنتاج الشركة لحسابه الخاص، ثم يتولى عملية تسويقه وبيعه على مسؤوليته في الخارج بهدف تحقيق الربح؛
2. **الوكيل المحلي المصدر**: يوجد أنواع مختلفة من الوكلاء أو السماسرة، والوكلاء بالعمولة أما السماسرة فمنهم وكيل البيع، وكيل المنتج، السمسار الحر، والوكيل بالعمولة، فالوكيل في جميع الحالات يبحث ويتفاوض نيابة عن موكله ويتقاضى مقابل عمله عمولة تختلف حسب العقود التجارية بين الوكيل والموكل ونوع الوكالة؛
3. **المؤسسات أو المنظمات التعاونية**:تقوم هذه المنظمات بتنفيذ المهام المتعلقة بالتصدير، وذلك نيابة عن عدة منتجين وهي تقع جزئيا تحت إدارتهم ورقابتهم ويستخدم هذا النوع عادة من قبل منتجي البضائع الأولية كالمنتجات الزراعية.

ب. **التصدير المباشر**: بهذا الخيار يقوم المنتج نفسه مباشرة بأعمال التصدير إلى السوق الأجنبي دون الاستعانة بخدمات الوسطاء، (الصوص، 2012، صفحة 89)،ويمكن توضيح هذه الطريقة من التصدير في الشكل الآتي:

الشكل رقم (1-3): طريقة التصدير المباشر

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على المؤلف (ياسين، 2002، صفحة 38)

وتتبع الشركات في تصدير منتجاتها مباشرة إحدى الطرق التالية: (الصوص، 2012، صفحة 89)

1. **استحداث قسم التصدير للأسواق الخارجية**: وهذا يتطلب من الشركة إنشاء قسما مستقلا للتصدير في الشركة وضمن هيكلها التنظيمي ليقوم بكافة مهام ووظائف التصدير؛
2. **إنشاء فروع في الأسواق الخارجية**: وهذا يعني إنشاء فروع في السوق الأجنبي يتولى مهام التصدير والتوزيع في ذلك السوق المستهدف،وهذا يسمح للشركة بتحقيق رقابة أفضل على نشاطاتها في السوق الخارجي؛
3. **إيفاد مندوبي مبيعات للخارج**: يقومون بالبحث عن العملاء المحتملين في الأسواق المستهدفة والاتصال والتفاوض معهم بشأن عقد صفقات البيع.

الفرع الثاني: أنواع الصادرات

يمكن تقسيم الصادرات إلى عدة أنواع رئيسية، تأتي في مقدمتها: (بكري، 2005، صفحة 282)

ج. **الصادرات المنظورة:** والتي تضم صادرات السلع المادية الملموسة التي تعبر الحدود الجمركية تحت نظر السلطات الجمركية، مثل القمح، السيارات... وتنقل من المقيمين في دولة ما إلى المقيمين في الخارج، ويمكن للسلطات الجمركية معيناتها وإحصائها؛

د. **الصادرات غير المنظورة:** وهي الخدمات التي يؤديها الأفراد والمؤسسات للأجانب، ومن أمثالها خدمات المطاعم والفنادق التي تقدم للسياح الأجانب، أو خدمات البنوك الوطنية لعملائها المقيمين في الخارج؛

هـ. **الصادرات المؤقتة:** وهي تلك البضائع أو الأموال التي يتم تصديرها إلى الخارج لمدة معينة من الزمن، ثم يعاد استيرادها ومن جملتها:

- المنتجات التي تقدم في المعارض والمؤتمرات أو الصالونات الدولية؛
- مواد وأجهزة أو آلات أشغال للقيام بمهمات عمل في الخارج أو في إطار عقود مقاولة من الباطن؛
- إرسال أجهزة وآلات لإصلاحها في الخارج.

و. **الصادرات النهائية:** هي تلك السلع والخدمات التي يتم تصديرها بصفة نهائية بحيث تنقطع علاقتها بالمصدر بمجرد وفائه بالتزامات التعاقدية مع المستورد؛

الفرع الثالث: مؤشرات التصدير

هناك مجموعة من المؤشرات لقياس التصدير، يمكن ذكر منها: (العيسوي، 1989، الصفحات 44-43)

أ. **مؤشر القدرة على التصدير:** يمثل نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في تكوين إجمالي الناتج المحلي للبلد، ويحسب بنسبة الصادرات خارج المحروقات إلى إجمالي الناتج المحلي، فكلما كانت النسبة كبيرة كان أفضل في اعتماد البلد

ب. على الخارج في تكوين إجمالي الناتج المحلي، ويجب مقارنة النسبة مع مؤشر القدرة على تصدير المحروقات ومدى تغطيتها للواردات، فتمثل الصادرات خارج المحروقات في العلاقة التالية:

$$X_i = \frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي}}{100} *$$

X_i: مؤشر القدرة على التصدير

ب. **مؤشر التنوع السلعي**: وهو مؤشر يقيس انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة في إجمالي صادراتها عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية، وتتراوح قيمة المؤشر مابين الـ 0 والـ 1، بحيث كلما اقترب المؤشر من الـ 0 كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل المؤشر إلى الـ 0 يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية، ويعطى بالعلاقة التالية:

$$SJ=\frac{\sum i|hij-hj|}{2}$$

بحيث:

h_{ij}: هي حصة المنتج في الصادرات الإجمالية للبلد .

h_i: هي حصة المنتج في الصادرات العالمية الإجمالية

ج. **مؤشر معدل التغطية**: وفقا لمؤشر معدل التغطية يتم قياس مدى تغطية الصادرات خارج المحروقات للواردات خارج المحروقات، وذلك عن طريق عدم احتياج الدولة إلى وسائل تمويل أخرى لتغطية تكلفة الواردات بالعملة الصعبة عن طريق اللجوء إلى الاستدانة من الخارج أو الاقتطاع من احتياطي النقد الأجنبي.

بحيث كلما كان معدل تغطية الصادرات للواردات، فكلما نتج عن ذلك توفير فائض في احتياطي النقد الأجنبي، خاصة إذا كانت مدفوعات الواردات تسعر بالعملة الأجنبية، ويحسب معدل التغطية بنسبة إجمالي الصادرات خارج المحروقات إلى إجمالي الواردات خارج المحروقات، وتعطى بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{إجمالي الصادرات خارج المحروقات}}{\text{إجمالي الواردات خارج المحروقات}}$$

د. **مؤشر الانفتاح التجاري**: ويعبر هذا المؤشر عن العلاقة التي تربط مابين الاقتصاد الوطني والاقتصاد العالمي عن طريق التصدير والاستيراد، ويدل على مدى اعتماد الاقتصاد الوطني على الخارج في توفير العرض أو الطلب الكلي من السلع والخدمات الأجنبية عن طريق المبادلات التجارية، ويمكن تمثيل هذا المؤشر في العلاقة التالية:

$$\frac{\text{إجمالي الصادرات خارج المحروقات + الواردات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} * 100$$

المطلب الثالث: إجراءات تنمية التصدير

تسعى جميع الدول إلى تطوير وتنمية صادراتها خدمة لاقتصادها وزيادة مداخيلها ولذلك تلجأ العديد من الدول إلى إجراءات التالية، ويمكن ذكر منها:

الفرع الأول: إجراءات العامة للتصدير

تمر عملية التصدير عامة بالإجراءات التالية: (محمد ج.، 2013، الصفحات 191-193)

أ. **اتخاذ القرار:** يتم اتخاذ قرار التصدير بناء على ما سبق ذكره الذي يتحدث عن أشكال الدخول للأسواق الخارجية إلا أنه في هذه المرحلة يقوم المصدر وبعد تحديد الأسواق المستهدفة والمحتمل التعامل معها في الدول الخارجية بمجموعة من الإجراءات أهمها:

ب. البدء في التخطيط بحملات ترويجية وإعلانية عن البضاعة في السوق المستهدف وذلك لبناء إدراك عنها لدى المستهلك وخاصة إذا كانت هذه السلعة تطرح في هذه الأسواق لأول مرة؛

ت. إرسال عينات من السلع التصديرية إلى الأسواق الخارجية سواء عن طريق المكاتب الخارجية أو عن طريق إرسال مندوبي البيع للاتصال مباشرة بالعملاء وعادة ما تكون هذه العينات مصحوبة بعروض كتابية مبينا بها مدة سريان هذه العروض والشروط المطلوبة وكذلك الأسعار التي سيتم الاتفاق عليها وعلى طريقة الدفع بها؛

ث. القيام بالاستفسار منذ البداية عن أية عوائق حكومية قد تفرض على البضاعة المصدرة كطريقة التغليف أو مواصفات الإنتاج أو كمية الإنتاج أو أية تحفظات أخرى؛

ج. الحصول على رخصة للتصدير من قبل الجهات المعنية، ورخصة التصدير شخصية وتصدر باسم مقدم الطلب، ولا يجوز تعديلها باسم شخص آخر أو تحويلها للغير؛

ح. **الإستراتيجية:** تقوم الشركة ببناء إستراتيجية تتضمن دراسة العروض التي تم استلامها والرد عليها من قبل المستوردين وذلك لعمل قائمة بأسماء المستوردين والشروط المطلوبة والتسهيلات الممكنة بحيث يمكن أيضا إجراء مفاوضات بناء على هذه المعلومات مع المستوردين الممكن التعامل معهم بما يتناسب مع مصلحة الشركة وتحقيقا لأهدافها؛

خ. وفي هذه المرحلة يبدأ المصدر أيضا بإعداد وتجهيز البضاعة حسب شروط العروض التي تم استلامها ومن الممكن تنفيذها، أي البرمجة الفعلية لأهداف واستراتيجيات الشركة والشروط التي تم التوصل إليها لغايات الاتفاق النهائي؛

د. **العقد:** بناء على إمكانيات الشركة وأهدافها وبعد الانتهاء من المفاوضات (الشراء والبيع) يتم تثبيت بنود الاتفاق التي تم التوصل إليها في صورة عقد تجاري يلزم الطرفين في تنفيذ بنوده؛

ذ. **إعداد المستندات المبدئية لإتمام التصدير:** ويمكن إجمال هذه المستندات في إصدار الفاتورة الأولية، قائمة التعبئة، شهادة صحية، إذن بالشحن، إعداد المستندات النهائية، بوليصة الشحن، الفاتورة التجارية.

ومستندات ووثائق أخرى أهمها قائمة التعبئة، شهادة المنشأ، وشهادة معاينة، وأية مستندات أخرى يطلبها المستورد من المصدر لإجراء التخليص.

الفرع الثاني: إجراءات ضريبية وجمركية

دائما ما يسعى من خلال الإجراءات الضريبية إلى زيادة الصادرات وتشجيع المتعاملين الاقتصاديين في التوجه إلى التصدير، أما النوع الثاني من الإجراءات ألا وهي الجمركية لها أهمية بالغة في تطوير الصادرات كون الجمارك البوابة الأولى التي تواجه المصدر.

أ. **الإجراءات الضريبية**: وتتمثل فيما يلي:

- الإعفاء الكلي أو الجزئي من الدخل أو الأرباح الناتجة عن عملية التصدير؛
- إعطاء مزايا ضريبية للأرباح المعاد استثمارها في عملية التصدير؛
- رفع القيود الضريبية لتسهيل عملية التصدير بما يتماشى والنظم الحديثة؛
- تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدخول عالم التصدير.

ب. **الإجراءات الجمركية**: وتتمثل فيما يلي:

- تخفيض في الرسوم الجمركية على المواد الأولية والوسائل التي تدخل في عملية إنتاج المواد المعدة للتصدير؛
- وضع الأنظمة الجمركية الخاصة التي تسهل وتساعد المصدر على الإنتاج والتصدير مثل نظام القبول المؤقت؛
- إيجاد نظم استرداد الرسوم الجمركية على المواد التي تدخل في المنتج المصدر؛
- تخفيض رسوم خدمات الموانئ.

الفرع الثالث: توفير الخدمات اللازمة للمصدر

يحتاج المصدر إلى المصدر إلى مجموعة الأدوات لتسهيل عملية التصدير، منها:

- توفير الدراسات عن الأسواق الخارجية للتعرف على احتياجاتها؛
- بناء نظام للمعلومات التسويقية والتصديرية؛
- إقامة مركز تصميم وتطوير للمنتجات التصديرية؛
- تقديم الخدمات التسويقية من معارض ومراكز خدمة البيع وبعثات ترويجي والإعلان عن المنتجات الوطنية في الخارج؛
- تشجيع إنشاء الكيانات الكبرى للتصدير، وذلك لتوفير إمكانيات أكبر وجعل العملية التنافسية في السوق الخارجية ذات قدرة عالية؛
- القضاء على العقبات التي يوجهها المصدرون وتبسيط إجراءات استيراد السلع الوسيطة ومستلزمات الإنتاج؛
- تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر بهدف جذب الاستثمارات التي تسعى إلى التصدير؛
- تقديم الدعم اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف الدخول إلى عالم التصدير.

المطلب الرابع: مخاطر الشبه الكلي على صادرات المحروقات

يعتبر التركيز الشبه الكلي على الصادرات من المحروقات لجلب العملة الصعبة لاستعمالها في تسوية فواتير الواردات المتزايدة من عام لآخر، ما يهدد اقتصاد البلد في حال تدهور عوائد هذه الصادرات. وعليه يمكن القول بأن هذا الوضع يترتب عليه جملة من المخاطر، ويمكن ذكر منها:

الفرع الأول: مخاطر تقلبات الأسعار وانخفاض المردودية

إن الاعتماد على ريوع الصادرات المحروقات سوف يترتب عنه بالضرورة تذبذب في المداخيل من العملة الصعبة، والتي تستعمل في اقتناء المستلزمات الاستهلاكية للمجتمع من العالم الخارجي، إضافة إلى اللوازم من وسائل وعوامل الإنتاج، هذا التذبذب قد يرجع في أحد جوانبه إلى عامل الأسعار، أين يتولد خطر كبير يؤثر على الاقتصاديات المعتمدة على الصادرات من المحروقات. (ساحة، 2011/2010، صفحة 64)

الفرع الثاني: مخاطر فقدان الاستقلال الاقتصادي في الدولة

ترتبط سيادة الدولة بمواردها الطبيعية وحريتها في تحديد الطرق والسياسات المثلى لاستغلالها بمدى إرادة الدولة، وما تتلقاه من دعم سياسي من الأواسط الداخلية والخارجية، حيث وفي ظل غياب تلك الحرية والدعم تمكنت الدول الغربية المستوردة للمحروقات بمساعدة شركاتها النفطية العالمية الكبرى من الهيمنة على صناعة المحروقات في الدول النامية للمحروقات، وتمكنت هذه الشركات من أن تتحكم في سياسات الإنتاج والأسعار بالشكل الذي يخدم مصالح بلدها الأم، فبالنسبة للاقتصاديات النامية التي تلعب فيها الصناعات الاستخراجية دور أساسيا، هذه الصناعات التي ملكيتها للدولة، توجب هذه الأخيرة أن تكون ذات دور فعال من حيث وضع وتنفيذ السياسات الخاصة باستغلال الموارد المنجمية وبيعها وتصديرها، إضافة إلى التدخل برسم السياسات المتعلقة بالبحث والتنقيب والإنتاج وصيانة وتطوير الأصول، وتحديد حجم الإنتاج وأسعار الصادرات، لكن واقع هذه الدول يقول بأنها لا تزال تتبع الدول الصناعية الكبرى. (ساحة، 2011/2010، صفحة 65)

الفرع الثالث: مخاطر نضوب المخزون المحروقات وارتفاع تكاليف الإنتاج

إن إنتاج المحروقات يعرف على أنه عملية تستهلك فيها الاحتياطات المحروقات وتحول فيها إلى فوائد مالية وتبعا لذلك فإن الاحتياطات من المحروقات تتأثر بكمية الإنتاج من جهة، والذي ينتج عنه نقصان في كمية الاحتياطي ومن جهة أخرى بعمليات الاكتشاف وعمليات التنقيب الناجحة،كما أن العمليات التي يشرع فيها من أجل التنقيب على المحروقات والتي تجري من أجل تعزيز المخزون الاحتياطي منه، قد لاتنجح في الكثير من الأحيان، وأيضا تستوجب هذه العمليات صرف مبالغ ضخمة، وهذا معناه انه يجب ومن أجل تعويض برميل واحد مستخرج من باطن الأرض إذا ما أريد الحفاظ على نفس المستوى من الاحتياطي للمحروقات تعبئة رؤوس أموال طائلة لتحقيق ذلك. (ساحة، 2011/2010، صفحة 65)

الفرع الرابع: مخاطر التوجه نحو مصادر بديلة للطاقة المحروقات

تقسم مصادر الطاقة من ناحية استخدامها إلى مجموعتين: (مقليد، 2008/2007، صفحة 101)

أولا:"مصادر طاقة أساسية: وهي تلك المصادر التقليدية التي تعتمد عليها بشكل كبير في الحصول على الطاقة، وتساهم هذه المصادر بنسبة كبيرة في الاستهلاك العالمي من الطاقة؛

ثانيا:"مصادر طاقة بديلة: وهي مصادر طاقوية حديثة مثل الطاقة الشمسية، الطاقة الهوائية وطاقة الأمواج والطاقة الهيدروجينية والوقود الصناعي وهي طاقة قليلة الاستخدام حاليا، غير أنه ينتظر أن تلعب دورا أساسيا في توفير الطاقة للعالم كونها مصدر طاقة نظيفة وغير ملوثة للبيئة في ظل الدعوات الدولية لحماية البيئة. (سعيدي، 2002، صفحة 08)

المطلب الخامس:عوامل ترقية الصادرات خارج المحروقات

إن الانخفاض المسجل في نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات والاختلال الهيكلي الحاصل على مستوى الصادرات، لازال يشكل مصدر قلق للدول قطاع المحروقات، الأمر الذي أدى بالعديد من الحكومات بإدراج مسألة ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات على رأس الألويات التي يجب تحقيقها، وقد تسبب في تلك الاختلالات المسجلة جملة من العوامل التي كانت الدافع الأساسي في ذلك التوجه نحو تنمية وتنويع الصادرات، هذه العوامل يتم تلخيصها فيما يلي: (سعيدي، 2002، صفحة 08)

الفرع الأول: النزعة الحمائية

اتجهت الدول الصناعية المتقدمة إلى زيادة النزعة الحمائية أمام وارداتها من كافة السلع الأولية والصناعية، نتيجة للأزمات المالية التي سادت في عقد الثمانينات بالإضافة إلى فترات الركود العالمي الذي ساد معظم الدول الصناعية، هذا وقد اتجهت الدول الصناعية إلى تبني القيود الحمائية غير التعريفية على أثر نجاح اللجان في تخفيض متوسط التعريفات الجمركية وقد أثرت هذه القيود تأثيرا واضحا منذ منتصف السبعينات على صادرات الدول النامية، إن هذه النزعة الحمائية كان لها الأثر البالغ على صادرات الدول النامية، وذلك منذ منتصف السبعينات، يرجع هذا التوجه التنامي نحو النزعة الحمائية من قبل الدول المتقدمة إلى الطبيعة الديناميكية للميزة النسبية، بحيث تعتبر الدول المتقدمة المالكة الأولى لحقوق الاختراعات الحديثة، يبدو أن هذه التقنيات الإنتاجية والاختراعات ما تلبث أن تنتقل إلى دولة أخرى، قد تكون أقل تقدما، وأمام حافز وفرة عناصر الإنتاج المستعملة في إنتاج هذا المنتج يتم إنتاجه محليا في هذه الدول وتصديره إلى الأسواق الخارجية، وهنا تتعرض الدول صاحبة الاختراع إلى منافسة شديدة في السوق العالمي بل وحتى في سوقها الداخلي، وهو ما يدفع بهذه الدول المتقدمة إلى البحث عن أساليب حمائية جديدة؛ (سعيدي، 2002، صفحة 09)

الفرع الثاني: معدل التبادل

شهدت معدلات التبادل الدولية تدهورا في الدول النامية ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى اتجاه أسعار السلع الصناعية التي تصدرها الدول المتقدمة للدول النامية إلى الارتفاع الشديد مقابل اتجاه أسعار السلع الدولية باستثناء البترول، إلى الانخفاض النسبي في أسعار المواد الأولية إلى تراخي الطلب العالمي على هذا النوع من المنتجات نتيجة للتقدم العالمي والتكنولوجي الذي حققته هذه

الصناعية المتقدمة بما ساعدها على تخفيض نسبة المواد الأولية المستخدمة لإنتاج الوحدة من السلع الصناعية. (سعيدي، 2002، صفحة 09)

الفرع الثالث: الدين الخارجي

لقد تزايدت أعباء الديون الخارجية في الفترة الأخيرة، فالديون الخارجية هي نتيجة لتزايد العجز في ميزان المدفوعات فتزايد عجز الحساب التجاري تترتب عليه ضرورة لجوء الدولة للاقتراض الخارجي لتمويل هذا العجز وتحقيق فائض ميزان العمليات الرأسمالية ويترتب عليه زيادة أرقام المديونية الخارجية وبالتبعية تزداد أرقام المديونية الخارجية مما يترتب عليها التزامات وأعباء واجبة السداد بعد فترة زمنية الأمر الذي ينعكس في النهاية في زيادة العجز في الحساب التجاري وهذا يزداد سواء نتيجة لإرتفاع أسعار الفائدة على هذه القروض، وقد عانت الدول النامية غير البترولية في الآونة الأخيرة من أزمات مالية حادة نتيجة تراكم الديون الخارجية مما أثر على العجز الجاري في ميزان مدفوعات معظم الدول النامية. (سعيدي، 2002، صفحة 09)

المبحث الثالث:أدوات ومعوقات التنويع الاقتصادي وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات

تحتاج قضية تنمية وتنويع الصادرات إلى حزمة متكاملة من السياسات وأدوات في مختلف المجالات سواء في مجال الإنتاج أو الاستثمار أو التسويق، مع العمل على توفير مجموعة من الحوافز للمصدرين والعمل على حل مختلف المشاكل والأخطار التي تعوقهم، ويجب أن تتسم هذه السياسات والآليات بالمرونة لتلائم التغيرات في أسواق التصدير، وسيتم من خلال هذا المبحث إلى التطرق إلى مختلف الآليات من شأنها العمل على تنويع وتنمية الصادرات والتي تتمثل في تخفيض قيمة العملة، وتوفير التمويل اللازم للمشروعات التصديرية، وتأمين هذا التمويل، والاعتماد على مقاربة التسويق الدولي، وكذا منح تحفيزات جمركية وضريبية للمشروعات التصديرية.

المطلب الأول: تخفيض قيمة العملة وأثره على الصادرات

عادة ما يحدث تغيير سعر الصرف تعديلات على كل من الصادرات والواردات بهدف تحقيق التوازن لميزان المدفوعات، وما يهمنا في هذا الإطار هو التغييرات التي يحدثها على الصادرات، فتخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية من شأنه أن يعمل على خفض أسعار السلع الموجهة لتصدير مقومة بالعملة الأجنبية، ومنه زيادة الطلب الخارجي على الصادرات، فترتفع كمية وحصيلة الصادرات بالعملة المحلية.

الفرع الأول: تخفيض قيمة العملة وعلاقة سعر الصرف بالقدرة التنافسية للصادرات

في هذا الفرع سوف يتم التطرق إلى مفهوم تخفيض قيمة العملة وعلاقة سعر الصرف بالقدرة التنافسية للصادرات .

أولا:" تعريف تخفيض قيمة العملة

إن تخفيض العملة عملية ذات طابع تقني تهدف إلى تغيير قيمة العملة بالنسبة إلى معيار مرجعي، سواء كان هذا المعيار ذهبا، أو عملة صعبة أو سلة من العملات أو حقوق السحب الخاصة، ومنه إلى جميع العملات المختلفة، وتثار مشكلة التداخل في المصطلحات، فعبارة التدهور والتحسن، وكذلك التخفيض والرفع من قيمة العملة تظهر بكثرة في أي حديث عن التجارة الخارجية والتمويل الدولي، حيث يأخذ التخفيض في العملة مكانه عند الحديث عن سعر العملات الأجنبية فيظل نظام الصرف الثابت، حيث يكون ذلك بقرار رسمي، وعكس التخفيض هو الرفع، أما تغيرات سعر العملات الأجنبية في ظل سعر الصرف المرن فتسمى بتدهور العملة عندما تصبح أقل قيمة بدلالة العملات الأجنبية، وتتحسن العملة لما تصبح أكثر قيمة بدلالة النقد الأجنبي. (صالح، 2003، صفحة 295)

ثانيا:" علاقة سعر الصرف بالقدرة التنافسية للصادرات

يجسد سعر الصرف أداة الربط بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي، ويعتبر سعر الصرف الحقيقي مقياسا للقدرة على المنافسة بين السلع المحلية الأجنبية، فالسعر الحقيقي هذا يبين عدد وحدات السلع الأجنبية اللازمة لاستبدالها بوحدة من السلع

من السلع المحلية، وهذا يعني انخفاض قدرة السلع المحلية على المنافسة ويتضح من هذا التعريف والشرح أن العلاقة بين قدرة السلع المحلية على المنافسة ومستوى سعر الصرف الحقيقي هي عكسية، كما هو مبين في الشكل التالي: (الصادق، 1999)

الشكل رقم (1–4): منحنى سعر الصرف الحقيقي

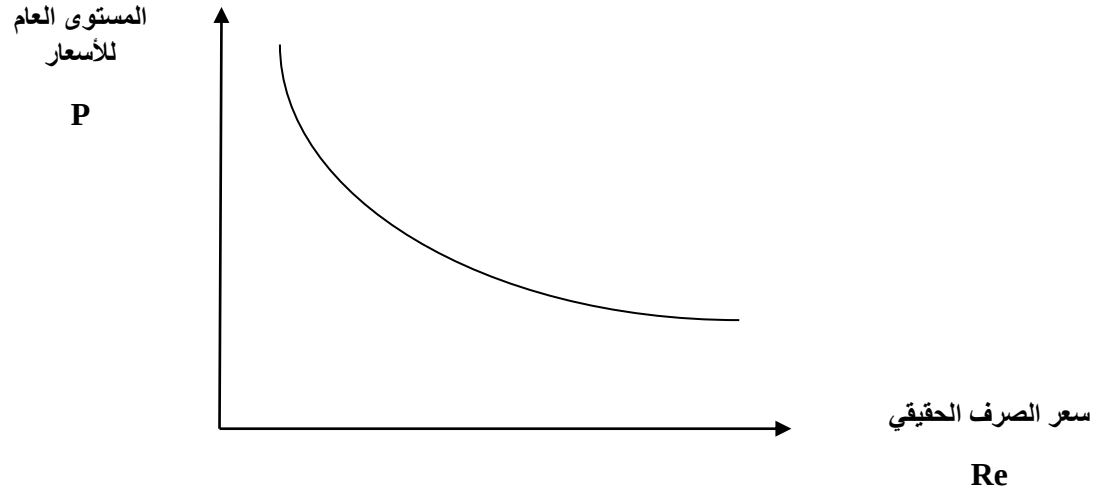

ولمعرفة العوامل المؤثرة في حركة سعر الصرف الحقيقي والتي تفيد تحديد العوامل المؤثرة على القدرة التنافسية للاقتصاد نعطي العلاقة الرياضية لسعر الصرف الحقيقي التالية: (صالح، 2003، صفحة 295)

$$R_{e=} e\frac{P_f}{p}$$

حيث أن P و P_F هما على التوالي المستوى العام للأسعار المحلي والأجنبي، و e هو سعر الصرف الاسمي، وهي العوامل المؤثرة في حركة سعر الصرف الحقيقي وبالتالي القدرة التنافسية.

الفرع الثاني: العوامل التي يتوقف عليها نجاح تخفيض قيمة العملة في زيادة حصيلة الصادرات

يتوقف نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة في إحداث آثار من شأنها زيادة حصيلة الصادرات على مجموعة من الشروط وتتمثل فيما يلي: (قدي، 2006، صفحة 134)

أ. **مرونة الطلب الخارجي على الصادرات:** يجب أن يتسم الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كاف من المرونة، بحيث يؤدي تخفيض العملة إلى زيادة أكبر في الطلب العالمي على المنتجات المصدرة من نسبة التخفيض، ويعطى ذلك بالصيغة التالية:

$$e_{x/p}= \frac{\frac{dx}{x}}{\frac{dp}{p}}$$

X: الطلب الخارجي على الصادرات المحلية؛

dx: التغير في الطلب الخارجي على الصادرات المحلية؛

P: أسعار الصادرات؛

dP: التغير في أسعار الصادرات؛

$\mathbf{e_x}$: مرونة الطلب الخارجي للسعر على الصادرات المحلية.

كلما كانت هذه القيمة كبيرة كلما دل ذلك على أن الطلب الأجنبي على الصادرات المحلية ذات درجة عالية من المرونة بالنسبة لتخفيض أسعار الصادرات المقيمة بالعملة الأجنبية، الناتجة عن تخفيض العملة الوطنية.

أ. **مرونة العرض الداخلي للصادرات:** حيث أن زيادة الصادرات على إثر تخفيض قيمة العملة لا يتحقق إلا إذا كانت الهياكل الإنتاجية والتسويقية المحلية متكيفة مع الأسواق الخارجية، أي بمعنى آخر ضرورة اتسام العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كاف من المرونة، بحيث يستجيب الجهاز الإنتاجي للارتفاع في الطلب الخارجي على صادراتنا نتيجة انخفاض قيمة العملة الوطنية؛ (ملاك، 2001، صفحة 89)

ب. **استقرار الأسعار المحلية:** حيث أنه يجب أن يسود استقرار في الأسعار المحلية، وعدم ارتفاعها بعد التخفيض حتى لا ينعكس هذا الارتفاع في صور ارتفاع لأسعار تكلفة المنتجات المحلية، فعملية التخفيض عادة ما يرافقها عمليات شراء من أجل المضاربة أو عمليات تخزين، مما يدفع الأسعار باتجاه الارتفاع ويلغى بالتالي العلاوة المعطاة للصادرات الناشئة عن تخفيض قيمة العملة، وبالتالي فإن نجاح هذه السياسة في الزيادة من حصيلة الصادرات مرهون بعدم حدوث ضغوط تضخمية. (ملاك، 2001، الصفحات 89-90)

ج. **ردود أفعال الشركاء التجاريون:** قد يجد المنتجون الأجانب أنه من العسير عليهم تخفيض المعروض من إنتاجهم للتصدير دون أن تلحق بهم خسائر كبيرة فيلجؤن في هذه الظروف إلى خفض أسعار صادراتهم بما يكفل المحافظة على أسواقهم الخارجية، أي أن أسعار السلع التي نستوردها منهم في هذه الحالة قد تنخفض بما يكفي لإلغاء الارتفاع الأول الذي أحدثناه في هذه الأسعار على إثر تخفيض القيمة الخارجية لعملتنا، بمعنى أن قيام الدول التي تصدر نفس السلع بإجراء مماثل للدولة صاحبة التخفيض، قصد المحافظة على أسواقهم الخارجية، يؤدي إلى إزالة الأثر المترتب عن تخفيض قيمة العملة؛ (أحمد، 2001، صفحة 266)

د. **استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية والأمنية الضرورية للتصدير؛**

هـ. **شرط مارشال– ليرنز:** والذي يقضي بأن تكون مجموع مرونات السعر المتعلقة بالطلب الداخلي على الواردات وبالطلب الخارجي على الصادرات المحلية أعلى من الوحدة أي أكبر من الواحد، ويمكن الوصول إلى هذه المعادلة من خلال التحليل الجبري التالي بافتراض ما يلي: (ملاك، 2001، صفحة 83)

Y: الدخل القومي للبلد المعني؛

*Y : الدخل القومي للخارج؛

e: سعر الصرف الاسمي للبلد (عدد الوحدات من النقد الأجنبي مقابل وحدة من النقد الوطني)؛

X: قيمة الصادرات؛

M: قيمة الواردات؛

P: المستوى العام للأسعار في الداخل.

*P: المستوى العام للأسعار في الخارج.

إذا افترضنا أن e تتغير منفردة، أي عدم تغير كل من Y،*Y، P،*P ، فهذا يعني أن سوق السلع والخدمات هو في الأجل القصير أقل مرونة من سوق الصرف، ونظرا لأن P_X=P، فهذا يعني أن P_X تبقى على حالها دون أن تشهد أي تغير، في المقابل إن P_M والتي تساوي $\frac{PM}{e}$ تتغير على وجه معاكس بالنسبة لـ: e، لأن *P ثابتة، أي انخفضت e بنسبة 1% فإن P_M ترتفع بنسبة 1%، أي $\frac{dP_M}{P_M} = -\frac{de}{e}$، ولأن *Y هي ثابتة، فإن $\frac{dX}{X}$ لاترتبط إلا بالتغير النسبي لسعر الصرف الحقيقي. (ملاك، 2001، صفحة 84)

هذا التغير في سعر الصرف الحقيقي هو نفسه التغير في سعر الصرف الاسمي لأن P و*p هما ثابتان وهذا يعني أن

$$\frac{deP}{P*} \Big/ \frac{eP}{P*} = \frac{de}{e}$$

وبالتالي فإن مرونة الطلب على الصادرات من السلع الوطنية بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي n_x تصبح كما يلي: (ملاك، 2001، صفحة 85)

$$nx = \frac{\frac{dX}{X}}{\frac{de}{e}} \quad \text{وأيضا} \quad nx = \frac{dX}{X} \Big/ \frac{deP}{P*} \Big/ \frac{eP}{P*}$$

nx: سالبة لأن التغير النسبي للصادرات هو من حيث المبدأ يعكس التغير النسبي لسعر الصرف.

- إذا كان $nx = \frac{\frac{dX}{X}}{\frac{de}{e}}$ $\longrightarrow$ $\frac{dx}{x} = nx.\frac{de}{e}$

- كذلك ولأن Y لا تتغير فإن: $\frac{\mathrm{dM}}{\mathrm{M}} = n_{\mathrm{M}} . -\frac{de}{e}$

وإذا عبرنا عن رصيد الميزان التجاري بالرمز Bc والذي يساوي:

$$Bc = P_X X - P_M M$$

فإذا تغير هذا الرصيد يعبر عنه بما يلي :

$$\mathbf{dBc = X.dP_X + dX.P_X - M.dP_M - dM.P_M}$$

$$dBc = M.PM\left[Tc\left(\frac{dx}{x} + \frac{dP_X}{P_X}\right)\left(\frac{dM}{M} + \frac{dP_M}{P_M}\right)\right]$$

حيث Tcي يمثل معدل التغطية والتي تساوي $\frac{XP_X}{MP_M}$

$$dBc = M.PM[TC.nx + nM + 1]$$

للتذكير إن $\frac{\mathrm{dP_M}}{\mathrm{P_M}} = -\frac{\mathrm{de}}{\mathrm{e}}$ و $dP_X = 0$ لأن P_X لا يتغير.

بالاستناد إلى المعادلة الأخيرة يتبين أن لكي يتحسن الرصيد الجاري ($\frac{de}{\mathrm{e}}$) يجب أن يكون المجموع:

$$Tc.nx + Nm + 1 < 0$$

- وإذا كان الميزان التجاري في البدء متوازنا أي $TC = 1$ فإنه لابد أن يكون:
- $nx + n_M < 1$ أو بعبارة أخرى $|n_x| + |n_M|$ وهذا مايمثل شرط مارشال ليرنز.

وعليه فإن الصيغة الوحيدة التي تؤدي إلى تحسين الميزان هي الصيغة الأولى أي في أن يكون مجموع المرونتين أكبر من الواحد الصحيح، وهو الشرط الأساسي لمارشال ليرنز، وهو الشرط الذي يحدد الكيفية التي يتحسن بها الميزان التجاري على إثر انتهاج سياسة معينة لسعر الصرف حسب حالات العجز أو الفائض. (ملاك، 2001، صفحة 86)

الفرع الثالث: تخفيض قيمة العملة الوطنية في ظروف تقييد التجارة الخارجية

تتأثر تخفيض العملة الوطنية في ظروف تقييد التجارة الخارجية بعدة نقاط، نذكر منها:

أولا:"تأثير نظام الحصص على عرض النقد الأجنبي (عند التصدير): إن الغرض من نظام الحصص كما يعرف هو تقييد الواردات، ولنفرض الآن أن البلاد الأجنبية التي نتاجر معها قد قامت بفرض نظام الحصص على جميع أنواع السلع التي نستوردها منها، وبالإضافة إلى هذا دعنا نفترض أن الواردات الفعلية في هذه البلاد قد بلغت أقصى حد سمحت به الحصص المفروضة، وهذا

يعني أننا لا نستطيع أن نزيد من صادراتنا إلى هذه البلاد إطلاقا عند سعر صرف معين أو فوق هذا السعر بتخفيض القيمة الخارجية لعملتنا. فالزيادة في الصادرات إذن سوف تكون محدودة بالحدود القصوى التي تسمح بها حصص الاستيراد في البلاد

الأجنبية، أي نجاح سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة سوف يتوقف على حجم تلك الأجزاء من حصص الاستيراد في البلاد الأجنبية التي يمكن إتباعها عند سعر الصرف السابق؛ (أحمد، 2001، صفحة 262)

ثانيا:"تأثير التعريفة الجمركية الأجنبية على عرض النقد الأجنبي (عند التصدير): إن فرض البلاد الأجنبية لتعريفة جمركية على وارداتها يحد من الأثر الذي يمكن أن يلعبه التغير في سعر الصرف في زيادة حصيلة الصادرات، فكلما ارتفعت التعريفة الجمركية الأجنبية كلما قلت استجابة الطلب الأجنبي لتخفيض القيمة الخارجية لعملتنا، وكلما قلت قدرتنا في استخدام هذه السياسة من أجل زيادة حجم الصادرات، وبالتالي زيادة عرض العملات من العملات الأجنبية لدينا.

إلا أن درجة فعالية سياسة الصرف مرتبطة، كما أضحناه سابقا بمرونة الطلب الأجنبي على الصادرات، بحيث يمكن نسبيا تجاوز أثر التعريفة الجمركية إذا كان الطلب الأجنبي يتمتع بمرونة كبيرة. (السلام، 1997/1996)

المطلب الثاني: تمويل وتأمين ائتمان الصادرات

أمام الأهمية المتزايدة للدور الذي تلعبه الصادرات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في مختلف الدول، لجأت العديد من الدول إلى إتباع سياسة تحفيز وتشجيع الصادرات، سواء كانت دول متقدمة أو دول نامية، وذلك من خلال إيجاد نظام خاص لتمويل الصادرات وضمان الإئتمانات الخاصة بتمويل الصادرات في شكل يتلائم مع طبيعة هذه الصادرات واحتياجات كل من المصدر الوطني والمستورد الأجنبي، فقد ظهرت العديد من البرامج الوطنية الخاصة بتشجيع الصادرات بكافة السبل، فمنها هيئات متخصصة فقد ظهرت العديد من البرامج الوطنية الخاصة بتشجيع الصادرات بكافة السبل، فمنها هيئات متخصصة في تقديم التمويل، ومنها هيئات تخصصت في تقديم ضمان ائتمان الصادرات من مختلف المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المصدر الوطني، وهناك هيئات تخصصت في تقديم الخدمتين معا، وسنقوم في هذا المطلب إلى التطرق إلى نظم تمويل وتأمين الصادرات باعتبارهما بدتين مهمتين لتنمية وتنويع الصادرات.

الفرع الأول: تمويل الصادرات

أدت علاقات التجارة الخارجية إلى وجود نوعين من الحاجات المالية المتعارضة بين كل المصدر والمستورد، فالمصدر بطبيعة الحال يحتاج إلى الحصول على قيمة بضاعته ومنتجاته المصدرة فورا وبمجرد إتمام عملية الشحن إلى المستورد الأجنبي، وذلك حتى لا تتجمد أمواله في صفقات تصديرية آجلة من ناحية، ومن ناحية أخرى فهو يحتاج كذلك إلى تغطية نفقاته الإنتاجية أثناء فترات إعداد وتجهيز البضاعة محل عقد التصدير، وبالنسبة للمستورد فهو يحتاج إلى فترة زمنية بعد استلامه للبضاعة قصد تصريفها حتى يتمكن من تجميع الأموال اللازمة لسداد قيمتها، وأمام حاجة المصدر إلى السداد الفوري من ناحية، وحاجة المستورد ورغبته في السداد المؤجل، وجدت مختلف أنواع التسهيلات الائتمانية لتمويل الصادرات، وتنقسم هذا الائتمانات إلى شكلين رئيسين هما: (محمد، 2005، صفحة 12)

أولا:"ائتمانات الصادرات قبل الشحن والتي تأخذ صورة التمويل قصير الأجل: يقدم هذا التمويل للمنتج أو المصدر، رأس المال العامل اللازم للإنتاج وذلك في الفترة الواقعة بين تلقي أمر التوريد الخارجي إلى وقت شحنها، وذلك بهدف إعداد وتجهيز السلع والبضائع المصدرة حتى وصولها إلى الميناء، فالتمويل قبل الشحن يعني قيام المصدر بتدبير الأموال اللازمة له لكي يتابع باستمرار إنتاجه سواء كان إنتاجا زراعيا أو صناعيا، وعادة ماتقدم هذه الأموال كنسبة مئوية من قيمة عقود البيع أو صفقات التصدير المتعاقد عليها، وتتعدد الوسائل والآليات أمام المشروعات التصديرية للحصول على التمويل السابق للشحن، وتأتي في مقدمتها مايلي: (عطية، 1978، صفحة 45)

أ. **التمويل الذاتي:** ويقصد به تمويل الاحتياجات الاستثمارية للشركة باستخدام الأرباح والاحتياطات التي تم تراكمها من خلال ممارسة النشاط الخاص بالمنشأة ولم يتم توزيعها على المساهمين؛ (يسري، 1996، صفحة 103)

ب. **التسهيلات الائتمانية المقدمة من الجهاز المصرفي:** أي أن تلجأ المشروعات التصديرية صوب الجهاز المصرفي للحصول على التسهيلات التمويلية اللازمة بالقدر وفي الوقت المناسبين، حيث تأخذ هذه التسهيلات أشكال تتمثل في تسهيلات السحب على المكشوف والقروض بضمان أصول المصدر، القروض بضمان التنازل عن حصيلة الخطاب الاعتماد المستندي، مؤسسات التمويل المختلفة. (شيحة، 1996، صفحة 437)

ثانيا:"ائتمانات الصادرات بعد الشحن: يمنح هذا التمويل لتغطية الفجوة التمويلية التي قد يعاني منها المشروع التصديري في الفترة مابين قيامه بشحن البضاعة ولحين سداد حصيلة صادراته من المستورد الأجنبي وفقا لشروط العلاقة التعاقدية، وهذا النوع من التمويل يختلف في طبيعته في فترة مابعد الشحن وذلك تبعا للمنتجات والسلع المصدرة، ولذا ينقسم تمويل مابعد الشحن إلى نوعين مختلفين هما: (محمد، 2005، صفحة 155)

أ. **تمويل قصير الأجل للصادرات بعد الشحن:** ويمنح هذا التمويل للمصدر على صفقات ذات آجال دفع لاتتجاوز 180 يوم أو أقل، وذلك بغرض توفير السيولة المالية للمصدر لحين وصول مستحقاته التصديرية من المستورد الأجنبي، وله العديد من الوسائل منها التمويل بالخصم (الخصم المصرفي)، الاعتماد بالتوقيع، الاعتماد بالقبول، التمويل بالنقد الأجنبي، المؤسسات المالية المتخصصة والمؤسسات الادخارية والتأمينية؛

ب. **تمويل متوسط وطويل الأجل للصادرات بعد الشحن:** الائتمانات متوسطة الأجل تعرف على أنها الإئتمان أو التمويل الذي يمتد من 18 شهرا إلى 7 سنوات، أما الإئتمانات طويلة الأجل هي عبارة عن الإئتمانات التي تستمر من 7 سنوات حتى 10 سنوات ويمكن أن تمتد أكثر من ذلك، وتستخدم آليات إئتمانات الموردين متوسطة وطويلة الأجل في تمويل صادرات السلع الرأسمالية الثقيلة وإقامة المصانع الكبيرة والتي يطلق عليها عقود تسليم المفتاح ومن آلياته هي عمليات التأجير التمويلي، التأجير التشغيلي، عمليات التخصيم وآلية تمويل المشاريع.

الفرع الثاني: تأمين ائتمان الصادرات (ضمان ائتمان الصادرات):

ويعرف تأمين الائتمان بصفة عام بأنه التأمين الذي يغطي الخسائر التي تحدث بسبب تحقق أحد الأخطار والتي تعيق سداد المشتري لقيمة البضائع المباعة إليه إلى البائع في حالة البيع الآجل، ويشمل تأمين الائتمان مايلي: (سيف، 2008، صفحة 31)

أولا:" تأمين الائتمان المحلي والذي يضمن أخطار الائتمان بين التجار داخل نفس الدولة؛

ثانيا:" تأمين ائتمان الصادرات والذي يضمن أخطار الائتمان في مجال التجارة الخارجية.

كما لتأمين ائتمان الصادرات العديد من الوظائف وتتمثل فيما يلي:

أ. **أداة التسويق:** تساعد المصدر على تقديم شروط ائتمانية أفضل للمستورد خارج الدولة بسبب وجود الحماية الائتمانية مما يعطي ميزة تنافسية من خلال دعم أنشطة التسويق؛

ب. **أداة تمويل:** تساعد على حفز البنك على منح الائتمان وتقديم شروط أفضل كما ونوعا بسبب وجود حماية الائتمانية الضامنة للبنك لاستيرداد أمواله في حالة تحقق أحد أخطار عدم السداد؛

ج. **الخدمات الأخرى:** تقدم شركات ووكالات تأمين الائتمان نطاقا واسع من الخدمات مثل خدمات إدارة الائتمان، وتحصيل وتقييم المقدرة الائتمانية والقدرة على السداد.

المطلب الثالث: مقاربة التسويق الدولي كأداة لتنمية وتنويع الصادرات

أضحى التصدير العشوائي الذي تعتمد عليه العديد من المؤسسات الاقتصادية في الدول النامية غير مجد لإيجاد مكانة في الأسواق الدولية، فبلوغ هدف التصدير يتطلب عدة مجهودات تبدأ بإعداد بحوث عن الأسواق الخارجية وتنتهي باختيار الأسواق المستهدفة، وتحديد الإستراتيجيات الملائمة لبلوغه، ومن هذا المنطلق، حاولنا عرض مقاربة التسويق الدولي والتي تعتبر كآلية من آليات تنمية وتنويع الصادرات، وهذا من خلال مايلي:

الفرع الأول: تعريف التسويق الدولي

يعرف التسويق الدولي على انه مجموعة المجهودات التسويقية الموجهة لإشباع حاجات المستهلك خارج الحدود الجغرافية للمركز الرئيسي للشركة الأم، أي في بيئة تسويقية غير التي تعمل فيها الشركة الشركة المنتجة لأغراض تحقيق الأهداف التسويقية المخططة من أرباح ومبيعات وغيرها، وتستخدم الإدارات التسويقية الدولية في ذلك مزيج تسويقي دولي، واستراتيجيات للتسعير الدولي والترويج الدولي، والتوزيع الدولي، والسلع الدولية، والخدمات الدولية. (النجار، 2002، صفحة 32)

الفرع الثاني: مضمون بحوث التسويق الدولي في عملية التصدير

بحوث التسويق هي إحدى وظائف التسويق التي تضطلع بمهمة تحسين الموقف التسويقي الحالي والمرتقب للمنشأة بتوفير أفضل بدائل القرار التسويقي، وذلك عن طريق جمع وتحليل البيانات من مصدرها ووضع الحلول التطبيقية ومتابعة تنفيذها. ومعنى ذلك أن بحوث التسويق تزود متخذي القرارات في الدول أو المؤسسات بالمعلومات الضرورية لاتخاذ القرار بشكل سليم ودقيق، وتزداد أهمية هذا الدور لبحوث التسويق على النطاق الدولي نظرا لطبيعة الأسواق الخارجية ودرجة صعوبة الأخطار والمشاكل المرتبطة مع دخول تلك الأسواق، وعن بحوث التسويق يمكن تحديد المشاكل ومواجهتها، إضافة إلى ذلك فإن مايزيد من أهمية بحوث التسويق، علاقة نتائجها بتقييم الفرص التسويقية، حيث أن التسويق الدولي مرهون بالتقييم السليم لتلك الفرص المتاحة في الأسواق الدولية، لذلك فإن الشركة تحتاج إلى نظام معلومات تستطيع من خلاله التعرف ليس فقط على الأسواق الدولية بل الأخذ بعين الاعتبار العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتشريعية والقانونية، ومن أمثلة المصادر التي يمكن أن تزود المسوق الدولي بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات التسويقية الدولية مايلي: (عبيلة، 2006، صفحة 135)

أ. الغرف التجارية والصناعية والوكالات المتخصصة في تقييم المخاطر؛

ب. رجال البيع العاملين بالمنظمة، فهم أولى وأجدر من غيرهم بتقديم معلومات عن سلوك المستهلك الأجنبي وتصرفات المنافسين؛

ج. التمثيل التجاري الوطني، إذ يتوافر لمعظم الدول أقسام للتمثيل التجاري بالسفارات في الخارج؛

د. بعض المجالات المتخصصة في التسويق والتي تقدم معلومات عن الظروف الاقتصادية العامة والمنافسة، وبعض المعلومات عن الدول المزمع الدخول إليها؛

هـ. المعلومات المنشورة بواسطة الحكومات ومراكز البحوث ووسائل الإعلام وكذلك شبكات الانترنيت، وحضور المعارض لاكتشاف الأسرار الصناعية والتجارية.

الفرع الثالث: تقسيم السوق الدولي لقطاعات واختيار الأسواق الدولية في عملية التصدير

من خلال هذا الفرع سوف يتم التطرق إلى تقسيم الدولي لقطاعات وكيفية اختيار الأسواق الدولية في عملية التصدير والدخول لها.

أولا:"تقسيم السوق الدولي لقطاعات

يعرف تقسيم السوق إلى قطاعات، بأنها تجزئة السوق الكلي إلى عدد مختصر من المجموعات الفرعية والتي تسم القطاعات، وكل قطاع يجب أن يكون متجانس بصفة كافية من ناحية السلوكات، الحاجات، الدوافع..إلخ، ويجب أن تكون القطاعات المأخوذة مختلفة فيما بينها، لتبرير السياسات التسويقية المتمايزة.

وبالتالي فإن تقسيم السوق إلى قطاعات يرجع إلى عدم تجانس السوق، وتباين حاجات المستهلكين وكذلك إلى ضرورة تحضير سياسات تسويقية متلائمة مع مختلف قطاعات السوق، والخطوة الأولى في طريق الوصول إلى القطاعات السوقية هي تحديد

حاجات المستهلكين، ثم تصميم البرامج التسويقية التي تناسب هذه الطلبات وهذه الحاجات، ويمثل تقسيم السوق عنصرا هاما في الاستراتيجيات التسويقية لأي شركة حيث أنه بعد تحديد السوق ودراسته، تستفيد الشركة من البيانات والمعلومات التي تخص تلك الأسواق الفرعية في عملية تصميم وتعديل المزيج التسويقي بما يتفق مع حاجات وإمكانات الأفراد في كل قطاع من قطاعات السوق الكلية وبما يتفق أيضا مع إمكانية وقدرات الشركة، وبما يضمن تحقيق الربح المناسب ما أمكن، ولتوفير النجاح لإستراتيجية تقسيم السوق لابد من توفر الشروط التالية وهي: (الضمور، 2004، الصفحات 151-152)

- ✓ **إمكانية القياس:** يجب أن تكون خصائص القطاع قابلة للقياس، أي الدرجة التي يمكن من خلالها قياس حجم وقدرة الشراء الناتج عن التقسيم؛
- ✓ **إمكانية الوصول إلى القطاع:** أي الدرجة التي يمكن من خلالها الوصول، وخدمة القطاعات السوقية الناتجة بفعالية في التسويق الدولي؛
- ✓ **إمكانية تحقيق الربح:** أي درجة حجم ربحية القطاعات السوقية الناتجة عن التقسيم كي تستحق الاهتمام التسويقي في التسويق الدولي، حيث أن الشركة تتحمل تكاليف باهظة في تقسيم الأسواق؛
- ✓ **إمكانية التنفيذ:** أي الدرجة التي يمكن من خلالها تصميم برامج تسويقية فعالة لجذب وخدمة القطاعات السوقية.

ثانيا: اختيار ودخول الأسواق الدولية في عملية التصدير

تنقسم القرارات التي لابد اتخاذها عند اختيار الأسواق الدولية والدخول لها في عملية التصدير إلى مايلي:

أ. **القرارات المتعلقة بالدخول للأسواق الدولية:** على المؤسسة هنا اتخاذ القرارات التالية بشأن تحديد سياستها للتعامل في الأسواق الخارجية؛ (محمد ج.، 2006، صفحة 74)

- قرار الذهاب أو عدم الذهاب إلى الخارج قبل أن تقرر المؤسسة دخول السوق الأجنبي عليها أن تحاول تحديد أهداف وسياسات أو استراتيجيات التسويق الدولية الممكنة التنفيذ؛
- يجب أن تحدد المؤسسة إستراتيجية التوزيع الدولية وبصورة مسبقة، بمعنى آخر عليها أن تقوم بالاختيار بين التسويق لعدة دول أو حصر التوزيع والتسويق بدول معينة؛
- يجب على المؤسسة أن تقرر نماذج الدول التي تعتبرها أكثر جاذبية للعمل معتمدة في ذلك على تقييم الفرص التسويقية المتوفرة في كل دولة، إذ يتم تطوير أو بناء قائمة بأسماء الأسواق المحتمل الدخول إليها ومن ثم يجري عملية ترتيبها حسب نقاط معينة وحسب معايير مختلفة.
- وهناك ثلاثة معايير توجه متخذ القرار عند التصدير لاختيار أسواقه الأجنبية وهي: النشاط المرتقب ومردودية السوق للمؤسسة، قابلية الدخول إلى السوق، المخاطر الموجهة.

يقيم المعيار الأول عن طريق حجم السوق الكلي للسوق المقدرة وحصة السوق المرغوب تحقيقها وأيضا سعر البيع الممكن تحقيقه، أما المعيار الثاني فيمثل درجة تفتح الدول للمنتجات الأجنبية ويرتبط قياس هذه الدرجة بوجود أو انعدام وجود عراقيل خاصة بالواردات، في حين أن المعيار الثالث يقضي بأنه على المؤسسة أن تدرس كافة أنواع المخاطر المرتبطة بدخولها للسوق الخارجي سواء كانت مخاطر سياسية أو مخاطر اقتصادية.

ب. **القرارات المتعلقة بكيفية الدخول للأسواق الخارجية:** بعد اختيار الأسواق على المؤسسة أن تحدد أحسن طريقة للوصول إليها، ويمكن للشركة اختيار بديل من بدائل التالية: (الضمور، 2004، صفحة 354)

- **التصدير:** يعد التصدير للأسواق الأجنبية أبسط أشكال الدخول إليها لأنه يتضمن أقل نسبة من المخاطر؛
- **الترخيص:** عقود الترخيص هي عبارة عن مجموعة من الترتيبات يوفر بمقتضاها مانح الترخيص أصول معنوية غير ملموسة للمرخص له في دولة أجنبية نظير مقابل مالي يدفعه المرخص له لمانح الترخيص على دفعات أو نقدا، وتكون هذه الصور المعنوية غير الملموسة قد تكون كالتالي:
  - ✓ المعرفة الفنية أو التكنولوجية المستخدمة في العملية الإنتاجية؛
  - ✓ حق استخدام اسم الشركة والعلامة التجارية وبراءة الاختراع.
- **التعاقد الإنتاجي:** إن عقد الإنتاج في الخارج صناعة إنتاجية بالخارج، أي أن سلعة الشركة تنتج في السوق الأجنبية من قبل منتج آخر تحت موافقة الشركة الأم الرئيسية، ولأن التعاقد يغطي فقط الإنتاج، فإن مسؤولية التسويق تقع على عاتق الشركة نفسها؛
- **الاستثمار الأجنبي:** حيث يمكن تصنيفه إلى نوعين:
  - ✓ **الاستثمار المشترك:** ويمكن تعريفة بأنه شكل من أشكال التعاون بين شريك محلي وآخر أجنبي من أجل تحقيق هدف معين وفي إطار زمني محدد مع الاشتراك في الملكية والرقابة على النشاط؛
  - ✓ **الاستثمار المملوك بالكامل لشركة دولية.**

المطلب الرابع: أساليب أخرى لتنمية وتنويع الصادرات

بالإضافة إلى الأدوات التي سبق ذكرها، فإنه يوجد أساليب أخرى من شانها العمل على تحقيق هدف تنمية وتنويع الصادرات والتي تتمثل فيما يلي:

الفرع الأول: الحوافز الضريبية والجمركية للمصدرين

إن سياسة تقديم حوافز ضريبية وجمركية للمصدرين تعتبر من السياسات الناجحة التي اتبعتها الدول لتدعيم الصادرات، حيث تساهم هذه الحواجز في تقليل تكلفة المنتجات المصدرة في الأسواق الخارجية.

- ✓ **أولا:"الحوافز الضريبية:** تقتضي سياسة تنمية الصادرات ضرورة تبني سياسة ضريبية جادة تقوم على أساس إعطاء الأولوية لزيادة الصادرات، وتكون حافزا قويا للمصدر لزيادة صادراته من خلال مجموعة من الإجراءات التالية: (محمد ش.، 2005، صفحة 613)

أ. الإعفاء من ضريبة الدخل وضريبة الأرباح الرأسمالية بالنسبة للأنشطة التصديرية؛

ب. ضرورة مراعاة النظم والقواعد التجارية الخارجية عند وضع أي نظام ضريبي جديد حتى لاتتعرض صادرات البلد لقضايا إغراق أو أية قيود قد تضعها في هذا المأزق؛

ج. وضع نظام للإعفاءات الضريبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تحقق أهدافا تصديرية معينة؛

د. إعطاء مزايا ضريبية إضافية للأرباح المعاد استثمارها في مشاريع موجهة للتصدير.

ثانيا: "الحوافز الجمركية: وهي مجموعة الحوافز الخاصة بالإعفاءات والتخفيضات للرسوم الجمركية على مستلزمات الإنتاج من المواد الأولية والمواد الخام اللازمة للمشروع التصديري، وكذلك أجزاء ومكونات المنتج النهائي والمعد للتصدير، وتساهم الحوافز والتسهيلات الجمركية بشكل مباشر في خفض التكاليف الرأسمالية للمشروع ومن ثم انخفاض حاجة المشروع من الموارد المالية، ويوجد العديد من الأنظمة المختلفة للحوافز والتسهيلات الجمركية والتي تتمثل فيما يلي: (الرزاق، 2006، صفحة 53)

- ✓ **نظام السماح المؤقت:** والذي يقضي بإعفاء أنواع محدودة من المواد الأولية التي تدخل في سلع يتم تصديرها من الرسوم الجمركية بغرض تنفيذ أوامر تصديرية محددة؛
- ✓ **نظام استرداد الرسوم الجمركية (دروبال):**ويقوم هذا النظام على أساس استرداد الرسوم الجمركية المسددة عن المواد الأولية والمكونات التي يتم استردادها بغرض استخدامها في تصنيع بعض السلع التي يتم تصديرها؛
- ✓ **تخفيض رسوم خدمات الموانئ على الصادرات:**وذلك بنسب معينة.

الفرع الثاني: توفير مجموعة من خدمات التصدير المتكاملة

والتي تشمل على مايلي: (الرزاق، 2006، صفحة 54)

أ. توفير الدراسات عن الأسواق الخارجية للتعرف على احتياجاتها؛

ب. بناء نظام للمعلومات التسويقية والتصديرية؛

ج. إقامة مراكز لتصميم وتطوير المنتجات التصديرية؛

د. تقديم الخدمات التسويقية من معارض ومراكز خدمة البيع وبعثات ترويجية والإعلان عن المنتجات الوطنية في الخارج؛

هـ. العمل على توفير من الخدمات التصديرية المساعدة والتي تتمثل في نشاط التعبئة والتغليف، الرقابة على جودة المنتجات التصديرية، نظم التسعير والتكلفة التصديرية، خدمات النقل الداخلي والخارجي، بيوت التسويق ومراكز البيع الخارجية؛

و. تدريب الكوادر التسويقية على جميع المراحل والأنشطة التسويقية، وهذا يتطلب إنشاء جهاز للتدريب التسويقي.

الفرع الثالث: تشجيع إنشاء الكيانات الكبرى في مجال التصدير

يكمن الهدف من تشجيع إنشاء الكيانات الكبرى في مجال التصدير في جعل الشركات الوطنية ذات قدرة وإمكانات تنافسية في الأسواق الخارجية والاستفادة من اقتصاديات في مثل هذه الأنشطة، كما هو الشأن في بعض الدول التي أنشأت شركات تجارية خارجية متعددة الأطراف تتضمن على الأقل عشرا من الشركات المنتجة ولمصدرة وذلك للتغلب على مشكلة ضعف كفاءة وإمكانيات الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم، وأيضا الإستفادة من التسهيلات الائتمانية التي تمنح للشركات التصديرية، فضلا عما يمكن أن تقوم به هذه الشركات التجارية من دور في تنمية الصادرات

كما أن هناك آليات أخرى مكملة لتنمية وتنويع الصادرات، وهي: (وصاف، 1997، صفحة 138)

- ✓ القضاء على العقبات التي يواجهها المصدرون، مع العمل على تبسيط إجراءات استيراد السلع الوسيطية ومستلزمات الإنتاج اللازمة للصادرات، وتبسيط إجراءات التصدير؛
- ✓ تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية الرأسية التي تسعى إلى التصدير، وذلك بإزالة القيود على مجالات الاستثمار؛
- ✓ العمل على تقديم الدعم اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف زيادة تنافسيتها وبالتالي مساهمتها في تنويع وتنمية الصادرات.

المطلب الخامس: معوقات تنمية وتنويع الصادرات

لايتسع المجال هنا لذكر جميع العوائق التي تواجه المصدرين وعملية تنمية وتنويع الصادرات في الدول النامية، لكن سيتم الاقتصار على أهمها، ويمكن تقسيمها إلى مايلي: (زير، 2014/2015، الصفحات 78-79)

الفرع الأول: المعيقات الداخلية

هناك العديد من المعيقات والتحديات التي تواجه العملية التصديرية في الدول المصدرة مما يؤدي انخفاض تنافسية الصادرات أي إعاقة تنمية وتنويع الصادرات، وتتمثل هذه المعيقات فيمايلي: (2004، الصفحات 5-6)

أ. الافتقار إلى البنية الأساسية اللازمة للتصدير، والتي تتمثل في تدني مستوى خدمات الشحن والتخزين، بالإضافة إلى ارتفاع رسوم الخدمات الموانئ البحرية والجوية، بالإضافة إلى تعدد الإجراءات وتعقدها في الجمارك؛

ب. ارتفاع تكاليف التشغيل نتيجة الاستغلال غير الكامل للطاقة الإنتاجية للمشروعات بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف المواد الوسيطية؛

ج. نقص المعلومات المتاحة عن الطلب العالمي وعن الأسواق العالمية وفرص التصدير المختلفة، والذي يؤدي إلى صعوبة تحديد أفضل مجالات الاستثمار المتاحة؛

د. ارتفاع مستويات الأجور في بعض الدول، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة التأمينات الاجتماعية، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع تكلفة المنتجات ومن ثم اعتماد الدول في المنافسة في الأسواق الخارجية على الجودة وليس السعر،

هـ. التأخير في إجراءات رد الرسوم الجمركية للمصدرين بالنسبة للمكونات المستوردة؛

و. عدم توافر الموارد اللازمة لتمويل عمليات التوسع والتطوير وخصوصا بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وارتفاع تكلفتها بالإضافة إلى إحجام بعض البنوك عن قبول الاعتمادات المستندية للمصدرين وماقد يترتب على ذلك من التأثير سلبا على القدرة التنافسية للصادرات وعدم تنويعها؛

ز. المغالاة في تحديد سعر الصرف مما يؤدي إلى انخفاض تنويع وتنافسية الصادرات ومشاكل الحصول على النقد الأجنبي في الدول التي تطبق نظام سعر الصرف الثابت؛

ح. انخفاض مستويات جودة المنتج نتيجة عدم وجود مواصفات قياسية، وعدم التزام بعض المنتجين بالمواصفات المحددة للجودة؛

ط. نقص المهارات والخبرات اللازمة لإدارة المشروعات وكيفية رسم الإنتاج والتصدير، بما يؤدي إلى غياب التنسيق بين عمليات الإنتاج والتصدير.

ي. عدم وجود برامج لتمويل وتأمين الصادرات وإن وجدت فهي جديدة وحديثة ولاتلبي الغرض منها، حيث أن أي مصدر يرغب في الحصول على تمويل لصادراته للقيام بالنشاط التصديري وكذلك لمساعدته على منح المستوردين آجالا ومهلا للتسديد والتي ينظرنا هي من أهم الوسائل لجلب المزيد من المستوردين الأجانب، وكذلك فإن برامج التأمين تعمل على حماية المصدرين من الأخطار التي يتعرضون لها أثناء قيامهم بالنشاط التصديري ومنها بشكل خاص إخطار عدم الدفع، كما أن النجاح الذي حققته الكثير من الدول وخاصة الأوروبية منها في هذا المجال يرجع إلى تبنيها واعتمادها تمويل وتأمين الصادرات؛

ك. لايزال في كثير من الدول البيع في السوق المحلي أكثر ربحية من البيع في السوق الدولي حيث أن السوق المحلي لايزال يشكل ويمثل أكثر جاذبية وسهولة مقارنة بالسوق الدولي أو المستثمر المحلي في تسويق منتجاته وهذا مايحول دون زيادة الصادرات؛

ل. أن المصدر لكي يستفيد من استرداد الرسوم الجمركية أو مايعرف بنظام الدر وباك فعليه أن يكون مصدرا ومستوردا ومنتجا في نفس الوقت وهذا مايعرضه لمشاكل عريضة ومتنوعة هو في غنى عنها؛

م. الاستخدام الغير الرشيد للمبيدات والأسمدة الكيماوية، حيث أن جل الدول النامية تعاني من ظاهرة استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات بشكل مكثف في الزراعة، قد يتم استخدام في بعض مبيدات زراعية محرم استخدامها دوليا، ومن هنا تظهر مشكلة تأثير المنتجات على الصحة العامة وعلى البيئة؛

ن. عدم مطابقة مواصفات السلع المصدرة للدول النامية للمتطلبات والشروط التي تفرضها أسواق الدول المتقدمة وعلى وجه الخصوص الأسواق الأوروبية، وهذا فيما يخص معايير الجودة والكفاءة وشرط حصول منتجات تلك الدول على مايعرف بشهادات الإيزو وبمختلف أنواعها، ويضاف هذا أيضا عدم تطبيق هذه الدول لإدارة البيئة وإدارة الحد من التلوث والمخلفات، ويرجع لغياب التكنولوجيا النظيفة؛

س. انخفاض رصيد الدول النامية من الكفاءات العلمية والفنية وانخفاض الإنتاجية للقوى العاملة، هذا يرجع إلى سوء استخدام العمالة، مما أدى انخفاض القيمة المضافة للعامل في الدول النامية والدول المتقدمة حيث لازالت الفجوة التكنولوجية في التصدير واسعة جدا بين الدول الصناعية والدول النامية مما يقلل من القدرة التنافسية لصادرات الدول النامية.

الفرع الثاني: المعيقات الخارجية

يواجه درون مجموعة من المعيقات التي تعيق تنمية الصادرات وتنوعها، وتنبع من عوامل خارجية ، وفي بعض الأحيان تكون هذه المعيقات أخطر من المعيقات الداخلية لما تؤدي إليه من تقليل فرص نفاذ المصدرين إلى أسواق هذه الدول، ومن بين تلك المعيقات مايلي: (2004، الصفحات 6-7)

أ. معايير الجودة التي تطبقها الدول الأجنبية وخاصة الدول المتقدمة على الصادرات، حيث يتم فرض شروط فنية على الصادرات من قبل الأوروبية والولايات المتحدة. بالإضافة إلى اشتراط العديد من الدول لشهادات تفيد بإجراء اختبارات معينة على السلع المستوردة من الخارج لاتطلب من المنتجين المحليين؛

ب. الرسوم الإضافية التي تفرضها الدول المستوردة على المصدرين، بالإضافة إلى المصروفات الناتجة عن الفساد وعدم الشفافية في الدول المستوردة؛

ج. الدعم الذي تقدمه الحكومات الأجنبية لمنتجيها المحليين سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، مما يؤدي إلى انخفاض تنافسية وتنوع الصادرات إلى هذه الدول.

د. وجود الحصص الحمائية والرسوم الجمركية في الدول المستوردة أو مانستطيع تسميتها بالقيود التي تضعها حكومات الدول الأجنبية؛

الخـــــــلاصة:

من خلال الدراسة نجد أن التنويع الاقتصادي يعتبر خلية أساسية في تنمية الصادرات خارج المحروقات، حيث يعتبر هدفا رئيسيا تسعى إلى إدراكه كل الدول من خلال تسطير جملة من الإجراءات والآليات الخاصة برفع وتحسين الأداء الإنتاجي بغرض الوصول إلى معدلات تفوق معدلات تزايد سكانها.

لقد أوضحت دراستنا أن التنويع الاقتصادي له دور في ترقية الصادرات خارج المحروقات وتشجيعها مما يؤدي إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي، وآثارها الإيجابية على التنمية، وهذا نتيجة اعتبار الصادرات آلة محركة للنمو في كافة قطاعات الاقتصاد، مما يدل على أهمية نشاط التصدير في رفع معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل خصوصا في الدول النامية، ولأجل هذا سعت العديد من الدول النامية إلى التركيز على سياسة تشجيع الصادرات خارج المحروقات وتنميتها، وانطلاقا من هذا يصبح قيام اقتصاد تصديري غير تقليدي من المهام الأولى لأجهزة التخطيط ورسم السياسات لكونه في الأساس عملية تنموية طويلة الأجل.

فانطلاقا مما سبق ذكره من معلومات حول التنويع الاقتصادي والتصدير وآليات التنويع وتنمية الصادرات، يمكن الخروج باستنتاج عام مفاده أن تنوع الصادرات خارج المحروقات تعتبر محفز للنمو الاقتصادي ومن جهة أخرى خطورة الموقف عند الاعتماد على صادرات المحروقات بشكل كلي ومايتعرض له البلد من مشاكل اقتصادية من جراء تذبذب أسعار النفط

الفصل الثاني

تقييم دور التنويع الاقتصادي في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة

(2010-2022)

تمهيد

من خلال الدراسة النظرية التي قمنا بها تبين لنا الدور الكبير الذي يؤديه التنويع الاقتصادي في تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات، فمنذ عقود والحكومة الجزائرية تعمل على تنويع الصادرات وذلك للحد من الاعتماد على مداخيل المحروقات فقط وهروبا من تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية مما يؤثر على أوضاع الدولة ككل سواء اجتماعية واقتصادية أو خلاف ذلك.

ولذا في هذا الفصل سنحاول دراسة دور التنويع الاقتصادي في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، بحيث أخذنا عينة من كل قطاع اقتصادي في الجزائر، وهذا من خلال الدراسة التي قمنا بها بغية الإجابة عن الإشكالية المطروحة، حيث كرست الجزائر جهودا غير مستهان بها لترقية صادراتها إلا أن الواقع أصعب بكثير رغم تعدد القطاعات والإمكانيات للدولة الجزائرية والتي تسمح لها ببناء كيان اقتصادي ضخم خارج المحروقات إلا أن هناك العديد من المعيقات والصعوبات التي تبنيها لهذه البدائل رغم الجهود المبذولة من قبلها للرفع منها، ومن هذا المنطلق سنتطرق إلى هذه النقاط ومعالجتها من خلال تقسيم الفصل كالتالي:

- **المبحث الأول: مفاهيم عامة في التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر؛**
- **المبحث الثاني: آليات التنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر؛**
- **المبحث الثالث: دراسة تحليلية حول دور التنويع في تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2010-2022.**

المبحث الأول: مفاهيم عامة في التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر

نظرا لأهمية الكبيرة التي تلعبها الثروة النفطية في الاقتصاد الجزائري، وباعتبارها موردا نابضا من جهة، ولتميزها بتذبذب أسعارها في السوق العالمية الفريدة من نوعها من جهة أخرى، لهذا فإن مسألة الاهتمام بالاستغلال الرشيد والعقلاني لهذا المورد تعتبر أكثر من ضرورية، كما أن البحث عن بدائل قطاعية للمحروقات تعتبر مسألة مصيرية في الجزائر، وتعتبر قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة أهم القطاعات التي يمكن أن تحقق ترقية الصادرات خارج المحروقات والتنمية المستدامة للاقتصاد الوطني، وهذا باستخدام الوفرة المالية التي تحوزها الجزائر، نتيجة إيرادات المحروقات، خاصة وأن الجزائر تملك كل مقومات النجاح في هذين الخيارين.

المطلب الأول:مساهمة القطاع الفلاحي في تنمية الصادرات في الجزائر

يلعب القطاع الفلاحي دورا هاما في تنمية صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات ، حيث يشغل أكثر من ربع اليد العاملة في هذا القطاع، فمنذ الثمانينات والقطاع الفلاحي يشهد تغيرات وتحديدات خاصة بعد تحرير المنتجات الفلاحية وكذا تنويع المحاصيل الزراعية من أجل تشجيع التصدير، لذا أولت الحكومة الجزائرية أهمية كبيرة للقطاع الفلاحي حيث رسمت خطة عمل لتحقيق التوزان والاستقرار الغذائي وزيادة إنتاج المحاصيل الزراعية من أجل تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

الفرع الأول:مساهمة المحاصيل الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي

يمكن تعريف الأمن الغذائي على أنه قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين في المدى البعيد والقريب كمّا ونوعا وبالأسعار التي تناسب الدخل الفردي أما الاكتفاء الذاتي فهو سد الحاجات الغذائية عن طريق إنتاجها محليا، ونظرا لهذه الأهمية التي يحضى بها هذا القطاع كان على الجزائر تبني إستراتيجية زراعية تنموية تهدف بالدرجة الأولى إلى معالجة المشاكل وتفعيل دوره في مختلف السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (2-1): تطور مؤشر الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2020-2022)

الوحدة: الرتبة

السنوات	2020	2021	2022
عربيا	8	7	5
عالميا	58	54	43

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد على بيانات (Global Food Security Q2022)

الشكل رقم (2-1): تطور مؤشر الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2020-2022)

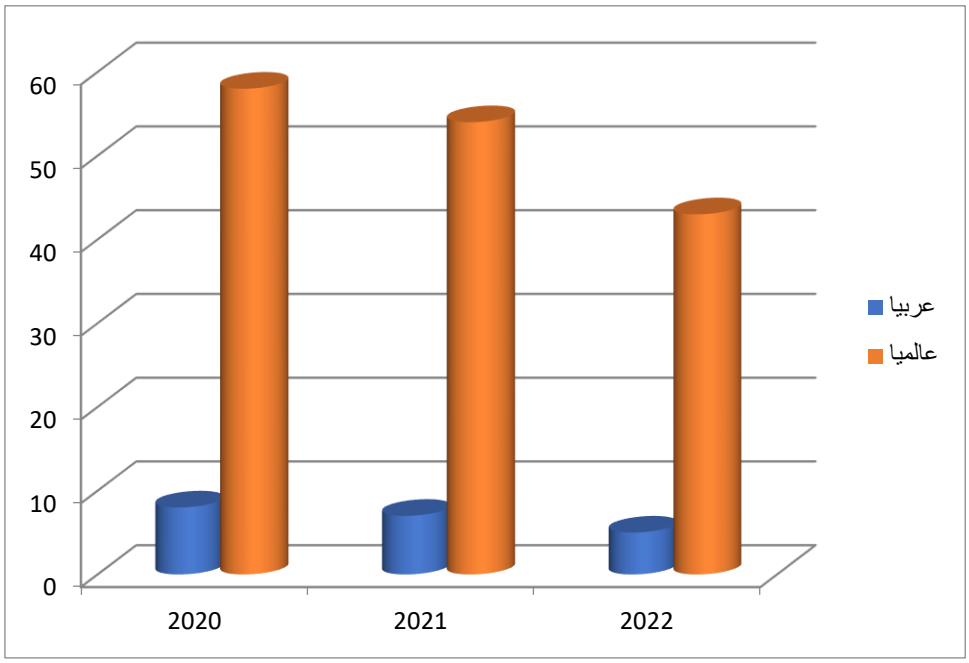

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد على بيانات (Global Food Security Q2022)

يمثل الجدول والشكل السابقين تطور مؤشر الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2020-2022)، حيث يتضح أن هناك تحسن في الترتيب ضمن المؤشر العالمي للأمن الغذائي سنة 2022 نتيجة حصولها على المرتبة 43 بدرجة في مؤشر الأمن الغذائي 6.76 والمرتبة الخامسة عربيا بدرجة، مقارنة بسنتي 2020 و2021 حيث احتلت المرتبة 8 عربيا و 58 عالميا عام 2020 وفي سنة 2021 المترية سابعا عربيا و المرتبة 54 عالميا من بين 113 بلد في العالم، وهذا راجع إلى منح الحكومة الجزائرية محفظة عقارية لديوان تنمية الزراعات الصناعية بالأراضي الصحراوية واستصلاحها مما يؤدي إلى زيادة المحاصيل وتنوع المنتجات والصادرات ونجاح النموذج الفلاحي المعتمد من طرف مجهودات الدولة وتقديم امتيازات لهذا القطاع. (**أنظر الملحق رقم-01-**) و(**أنظر الملحق رقم-02-**)

الفرع الثاني :مساهمة المحاصيل الزراعية في تنمية الصادرات

يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الذي اعتمدت عليها الجزائر كحل للخروج من التبعية النفطية، ويعود ذلك لإمكانيات المعتبرة التي تملكها الجزائر والتي تمكنها من تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي والتوجه نحو التصدير، إذ أن للجزائر رصيد هام من الأراضي الزراعية التي تقدر بـ 42.46 مليون هكتار إلا أنه يتم استغلال حوالي 20% فقط من المساحة الكلية، إضافة إلى غناها بالموارد المالية بمختلف مصادرها رغم اختلالها بين القسم الشمالي والقسم الجنوبي من البلاد. إلا أنه ورغم الخصائص السالفة الذكر فلا تزال نسبة مساهمة الناتج الزراعي في إجمالي الناتج المحلي يتراوح في المتوسط مابين 10 %-12%مثلا في الفترة بين (2010-2022) تعتبر ضعيفة إذا ماقورنت بالمجهودات والتكاليف التي بذلتها الدولة لتطوير القطاع.

وسيتم من خلال الشكل الموالي التطرق إلى أهم صادرات المنتجات الزراعية بالقيمة لسنة 2021.

الجدول رقم (2-2): أهم صادرات المنتجات الزراعية بالقيمة في الجزائر لسنة 2021

الوحدة: مليون دولار

المنتجات	السكر	التمور	الزيوت والمنتجات الأخرى	المواد الغذائية الأخرى
قيمة الصادرات	120	46,29	163	205
نسبة الصادرات	44,57%	25,66%	12,34%	38,52%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد على إحصائيات الصادرات خارج المحروقات (وزارة التجارة وترقية الصادرات، 2021)

الشكل رقم (2-2): أهم صادرات المنتجات الزراعية بالقيمة في الجزائر لسنة 2021

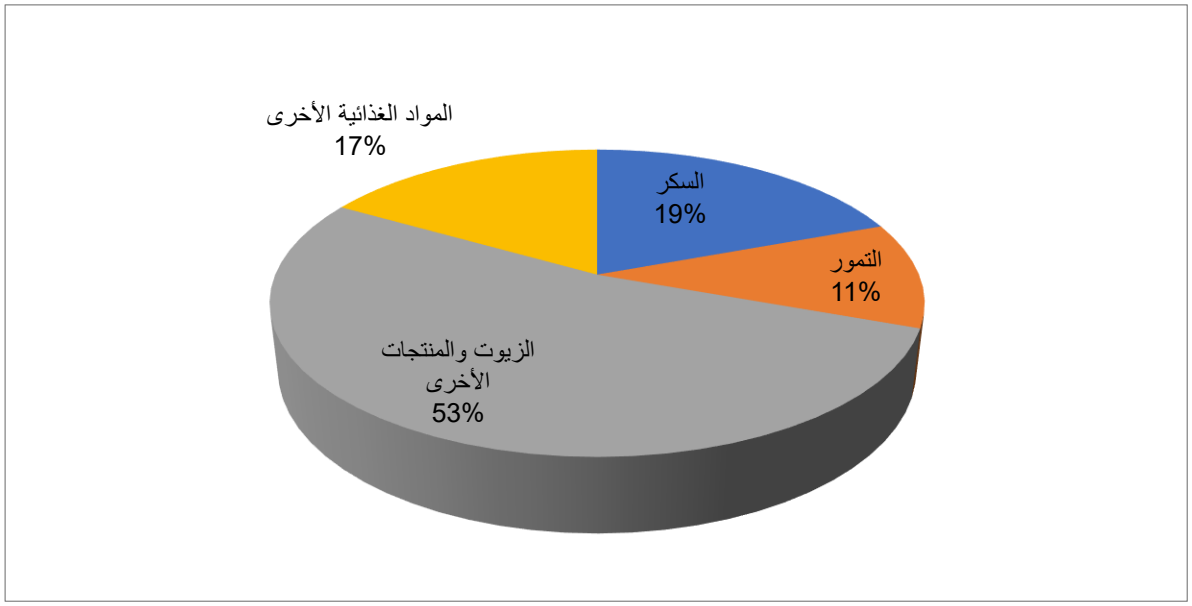

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد على إحصائيات الصادرات خارج المحروقات (وزارة التجارة وترقية الصادرات، 2021)

يمثل الجدول والشكل السابقين أهم صادرات المنتجات الزراعية بالقيمة في الجزائر لسنة 2021، حيث يتبن أن سكر القصب تقع على رأس قائمة المنتجات الزراعية الأكثر تصديرا بين بقية المنتجات والتي قدرت نسبتها بـ 44,57%حيث بلغت قيمتها 120 مليون دولار من مجمل الصادرات ، ثم يليها التمور التي قدرت نسبتها 25,66% من مجمل الصادرات حيث بلغت قيمتها بـ 46.29 مليون دولار، وبقية المنتجات مثل المواد الغذائية الأخرى تقريبا لها نفس الوزن التي قدرت نسبتها بـ 12,34% والتي بلغت قيمتها 205 مليون دولار، كما يلاحظ أن نسبة الزيوت والمنتجات الأخرى ضئيلة جدا والتي قدرت

نسبتها بـ 12,34% حيث بلغت قيمتها حوالي 163 مليون دولار، رغم أن زيت الزيتون الجزائري يعتبر ذو جودة عالية، إلا أن طريقة غرسه وجنيه والتي لاتزال غير متطورة تحول دون لعبه الدور المنوط به، كما أن تسويقه لايزال يغلب عليه الطابع المعيشي.

أ. التمور

تعتبر التمور من أهم موارد الزراعية في زيادة الصادرات وتفعيل حركية الاقتصاد الوطني، لهذا تولي الدولة الجزائرية أهمية بالغة وتبذل مجهودات كبيرة لدعم هذا المورد، حيث تسعى الجزائر في السنوات الأخيرة خلال الفترة (2010-2022) إلى تشجيع الاستثمار في مجال إنتاج التمور،كونها ثاني مورد مهم للعملة الصعبة، من خلال تصدير أجود أنواع التمور وأشهرها "دقلة نور"، حيث تصل أنواع هذه الثروة إلى ألف نوع، ويمكن تصنيف أهمها حسب الخصائص كما يلي:

- ✓ **تمور جافة**: دقلة بيضاء، مش دقلة، تين ناصر؛
- ✓ **تمور نصف جافة**: دقلة نور، تافزوين، تمجوهرت، أزرة...
- ✓ **مور لينة**: الغرس، ادالة، بنت أخبالة...

وتتميز هذه التمور بالجودة والنوعية العالية، وذلك وفق تصنيف منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، كما تساهم الجزائر بحوالي 10 % من الإنتاج العالمي للتمور. ويمكننا تبيان إمكانيات الجزائر من النخيل ومن إنتاج التمور حسب الصنف من خلال معطيات الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-3): التوزيع النوعي لإنتاج التمور في الجزائر لسنة 2015

التصنيف	عدد النخيل	النسبة	الإنتاج (القنطار)	النسبة
دقلة نور	7194700	38,22%	5249500	53%
الغرس وشبيهاته	4192000	22,53%	1928500	19,47%
دقلة بيضاء وشبيهاتها	7218400	38,79%	2725700	27,52%
المجموع	18605100	100	9903700	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات غرفة التجارة والصناعة الزيبان بسكرة (معرض دولي سيداب تاك، 2017)

يوضح الجدول أعلاه التوزيع النوعي لإنتاج التمور في الجزائر لسنة 2015، حيث تظهر مدى أهمية إنتاج تمور "دقلة نور"، إذ شكل إنتاج هذا النوع من التمور 53% من إجمالي إنتاج الجزائر من التمور المقدر بـ 1928500 قنطار، وهذا راجع

لارتفاع نسبة إنتاج تمور "دقلة نور" ضمن مجموع إنتاج الجزائر من التمور أي ارتفاع إنتاجية نخيل التمور المنتجة لهذا النوع من التمور مقارنة ببقية أشجار النخيل ، ليصل إلى 1.2 مليون قنطار سنة2022 (وزارة الفلاحةوالتنمية الريفية).

تمثل صادرات التمور من مصادر تنويع الدخل، كما يلعب التصدير منفذا أساسيا للسلع المحلية إذ عجزت السوق الوطنية على استيعابها، نتيجة الاكتفاء الذاتي ونقص القدرة الشرائية للمواطنين وقد تبنت الجزائر في سياستها الإصلاحية تحرير التجارة ومنها تجارة التمور مما أدى بالقطاع الفلاحي إلى تحقيق تحسن ومشاركة في التجارة الخارجية عن طريق عمليات تصدير واستيراد هذه المنتجات منها التمور، ويبين الشكل التالي تطور حجم صادرات التمور الجزائرية خلال الفترة(2010-2022):

الشكل رقم (2-3): تطور حجم صادرات التمور الجزائرية خلال الفترة (2010-2022)

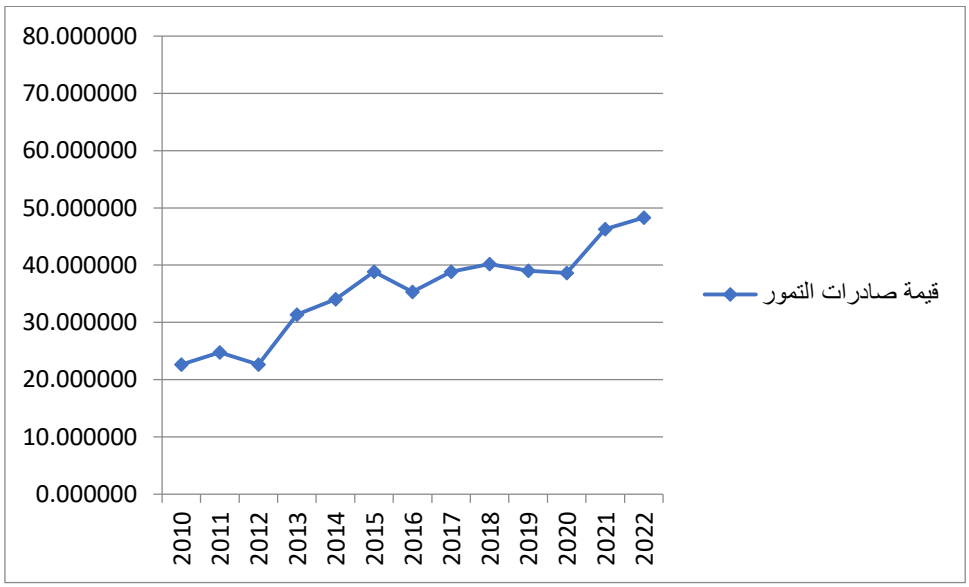

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد على معطيات المستخلصة من (تقرير إحصائيات التجارة الخارجية، 2020)**و** (الديوان الوطني للإحصائيات)

يمثل الجدول تطور حجم صادرات التمور الجزائرية خلال الفترة (2010-2022)، حيث تبين أن قيمة هذه الأخيرة تعتبر ضعيفة جدا فهي لاتتعدى 80 مليون دولار في أحسن حالاتها سنة 2022، ومن خلال قراءتنا للشكل يتضح أن سنتي 2021 و2022 هما سنتا الذروة أين بلغت قيمة الصادرات من هذا المنتج أعلى مستوياتها، رغم أنه في المقابل كمية الإنتاج كانت لا تتجاوز 40 ألف قنطار في هذه السنة وتعدت 56 ألف قنطار سنة 2021، لكن هناك عوامل أخرى ساهمت في هذه النتائج أهمها عاملان رئيسيان هما: سعر التمور والاستهلاك الداخلي لهذا المنتج في تزايد مستمر وبأسعار مقاربة للسوق العالمية، وبالرغم من هذا فالجزائر لازالت تساهم بنسب ضئيلة مقارنة بالصادرات الزراعية الإجمالية، مما يكرس فكرة إهمال القطاع الزراعي بالرغم من مجهودات الدولة المبذولة في إعطاء الامتيازات لهذا القطاع.

ب. الحبوب

تحتل منتجات الحبوب مكانا استراتيجيا في النظام الغذائي وفي الاقتصاد الوطني خلال الفترة (2010-2019)، حيث احتلت مساحة الحبوب معدل سنوي يبلغ 40% من المساحة الزراعية المفيدة، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الجدول رقم (2-4): توزيع النوعي لإنتاج القمح في الجزائر خلال الفترة (2015-2019)

الوحدة: قنطار

التصنيف	2015	2016	2017	2018	2019
القمح الصلب	20199390	19376173	19909570	31780207	32087678
القمح لين	6367916	5024791	4455460	8031984	6681084
الشعير	10305564	9199064	9696964	19573271	16477463
إجمالي الحبوب	37554894	34322742	34702520	60568040	56259908

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية (وزارة الفلاحةوالتنمية الريفية)

الشكل رقم (2-4): توزيع النوعي لإنتاج القمح في الجزائر خلال الفترة (2015-2019)

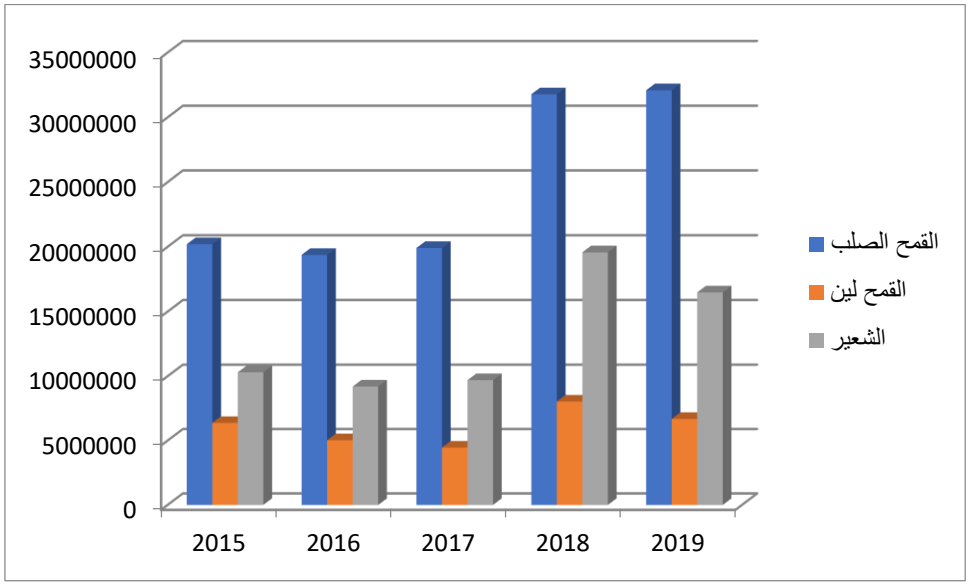

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية (وزارة الفلاحةوالتنمية الريفية)

يمثل الشكلين السابقين التوزيع النوعي لإنتاج القمح خلال الفترة (2015-2019)، حيث يتبن أن القمح الصلب يشغل المساحة المزروعة بالحبوب في الجزائر حيث بلغت نسبتها حوالي 29.28 % من مجمل إنتاج الحبوب سنة 2019 المقدر بـ 32087678 قنطار(**أنظر الملحق رقم-05-**)، وهذا راجع لارتفاع نسبة الإنتاج ثم يليها الشعير التي بلغت ذروة إنتاجها سنة 2018 بنسبة 32.31 % من مجمل إنتاج الحبوب المقدرة بـ 19573271 هكتار، وبعدها القمح لين التي بلغت أعلى نسبة لها 13.26 % سنة2018 المقدرة بـ 31780207 قنطار من مجمل إنتاج الحبوب. (**أنظر الملحق رقم-03-**) و(**أنظر الملحق رقم-04-**)

المطلب الثاني: مساهمة القطاع الصناعي في تنمية الصادرات في الجزائر

يعتبر القطاع الصناعي أحد أهم أولويات الحكومة الجزائرية، وكبديل استراتيجي للقطاع الريعي القائم على قطاع المحروقات، خصوصا في ظل التغيرات التي يعرفها الاقتصاد الوطني، منها الانخفاض المشهود في أسعار البترول من جهة، إضافة لكونه ثروة زائلة من جهة أخرى، بحيث سعت الجزائر دائما إلى على تطوير هذا الأخير من أجل تنمية صادراتها خارج المحروقات، ومن للتوضيح أكثر يمكن التطرق إلى ما يلي: (وفاء، 2018، صفحة 141)

الفرع الأول: واقع القطاع الصناعي في الجزائر

تحتل الجزائر مراتب دنيا في الترتيب العالمي للإنتاج الصناعي وهذا راجع إلى الانخفاض المستمر في مؤشرات الإنتاج الصناعي خارج المحروقات للمؤسسات العمومية، بالرغم من تشجيع الاستثمارات الصناعية، وهذا ما يؤكده الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-5): تطور المؤشر الإنتاج الصناعي النوعي خارج المحروقات للمؤسسات العمومية في الجزائر خلال الفترة (2017-2021)

(100=1989)

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
الصناعة الميكانيكية والكهربائية	47,6	41,9	48,7	32,3	33,6
صناعة مواد البناء	117,5	158	140	130,6	118,3
الصناعات الكيميائية	50,2	54,4	52	47,2	43,4
الصناعات الغذائية	41,2	51,5	54,1	53,6	61,7
النسيج	14,6	10,1	10	8,7	7,7
الجلود والفرو	5,1	5,9	6,8	4,4	4
الخشب والورق	19,1	20	17,1	13,6	13,2

صناعات مختلفة	6	9,3	15,1	15,1	12,6
المؤشر العام خارج المحروقات	94,4	101,6	105,4	97,2	102,3

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (2021، صفحة 104)

الشكل رقم (2-5): المؤشر الإنتاج الصناعي النوعي خارج المحروقات للمؤسسات العمومية في الجزائر خلال الفترة (2017-2021)

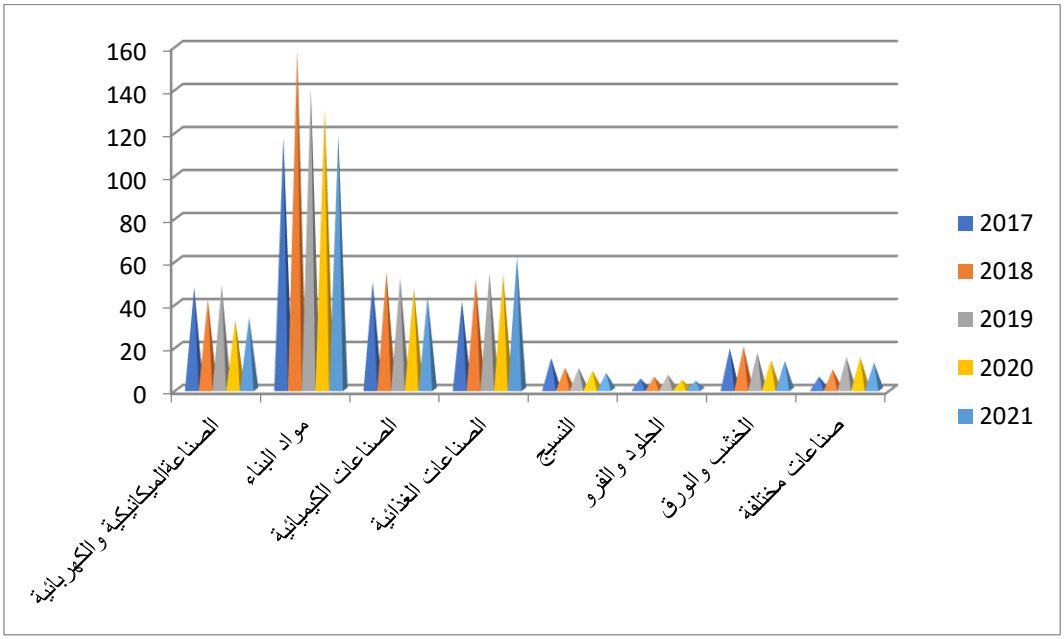

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (2021، صفحة 104)

يمثل الشكلين السابقين تطور المؤشر الإنتاج الصناعي النوعي خارج المحروقات للمؤسسات العمومية في الجزائر خلال الفترة (2017-2021)، حيث يتضح مؤشر إنتاج صناعة مواد البناء تحتل الصدارة خلال هذه السنوات حيث يقدر مؤشرها بـ 130,6 من مجمل مؤشر الإنتاج خارج المحروقات سنة 2020 وهذا راجع لارتفاع المستمر لإنتاج مواد البناء المتمثلة في صناعة الإسمنت والحديد وغيرها من المواد كما يفسر أن الدولة قامت برفع التجميد على بعض المشاريع الاستثمارية الخاصة بالصناعة التحويلية مثل منجم بالجبيلات الخاص بالحديد، ثم تليها الصناعة الغذائية التي سجلت أعلى مؤشر إنتاج في سنة 2021 المقدر بـ 61,7 من مجمل مؤشر الإنتاج خارج المحروقات،وتأتي بعدها الصناعات الأخرى بنسب قليلة حدا وضئيلة وهذا راجع لنقص الاستثمارات في الجزائر وضعف المنافسة. (**أنظر الملحق رقم-06-**)

الفرع الثاني: مساهمة القطاع الصناعي في تنمية الصادرات

يعتبر القطاع الصناعي الجزائري محدودا بالمقارنة مع الإمكانيات التي تمتلكها الدولة، حيث أنه يعتمد على الصناعات الخفيفة، كما أن الجزائر تواجه عدة تحديات للنهوض بهذا القطاع.

يضم القطاع الصناعي الجزائري الصناعات الغذائية والكيميائية، وصناعة البلاستيك والزجاج والألمنيوم والمشروبات وصناعات معدنية أخرى، وكلها عبارة عن صناعة خفيفة، وتعتمد الجزائر على الاستيراد من الخارج حيث تمثل نسبة الصادرات خارج المحروقات سوى 4% من مجموع الصادرات.

ويرتكز القطاع الصناعي العمومي على بعض الصناعات الإلكترونية والكهربائية والميكانيكية والبلاستيك والمطاط، أما القطاع الخاص فهو يرتكز على الصناعات الغذائية وصناعة النسيج والألبسة، وتمثل المحروقات أساس الصادرات والمنتجات أما خارج المحروقات تمثل نسبة قليلة جدا وتعتبر صناعات هامشية بالنسبة للاحتياجات الحقيقية، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-6): تطور حجم صادرات المواد الصناعية في الجزائر خلال الفترة (2010-2022)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف مصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الإستهلاك
2010	315	94	498	1	30	30
2011	355	161	660	0	35	16
2012	315	168	618	0	32	19
2013	404	109	492	0	29	16
2014	323	1100	1173	1	16	11
2015	239	105	1685	0	17	11
2016	327	84	1299	0	78	20
2017	350	73	845	0	78	20
2018	373	93	1626	0	90	34
2019	408	96	1445	0	83	36
2020	437	71	1287	0	77	37
2021	576	182	3490	0	171	79

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (2021، صفحة 119) و (وفاء، 2018، صفحة 145)

الشكل رقم (2-6): تطور حجم صادرات المواد الصناعية في الجزائر خلال الفترة (2010-2022)

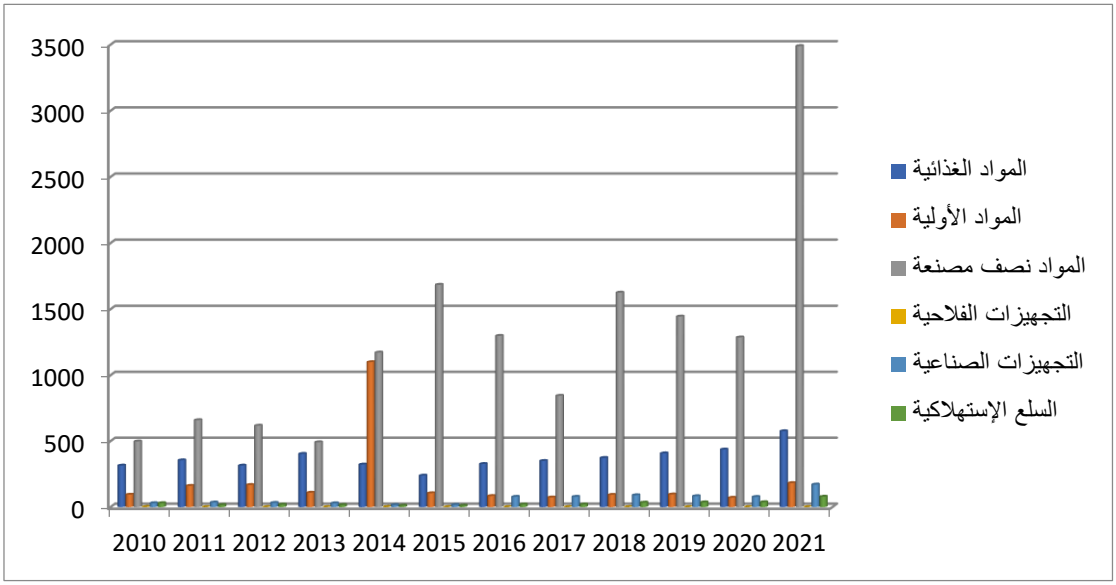

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (2021، صفحة 119) و (وفاء، 2018، صفحة 145)

تمثل الشكلين السابقين تطور حجم صادرات المواد الصناعية في الجزائر خلال الفترة (2010-2022)، حيث يتضح أن المواد نصف المصنعة تملك أكبر حصة في التصدير خلال هذه السنوات حيث بلغت نسبتها 77.55% من مجمل الصادرات المقدرة بـ 3490مليون دولار سنة 2021، ثم يليها المواد الأولية والتي بلغت ذروتها سنة 2014 والمقدرة بـ1100 مليون دولار و المتمثلة في الحديد و مشتقاته، وهو أمر طبيعي بحكم امتلاك الجزائر مناجم كبرى من المعادن، بينما احتلت المرتبة الثالثة التجهيزات الصناعية والمقدرة بـ 171 مليون دولار وتمثلت منتجاتها في التجهيزات والوسائل المستعملة في البناء والصحة، الأشغال العمومية والميكانيك، وقد عرفت تقهقرا ملحوظا خاصة السنوات الأخيرة، وهذا نتيجة نقص الاستثمارات الخارجية المباشرة، وحل بعض المؤسسات الوطنية كالمؤسسة الوطنية للفلين ومؤسسات النسيج..إلخ، وضعف تنافسية الصادرات الجزائرية. (**أنظر الملحق رقم-07-**)

المطلب الثالث: مساهمة القطاع السياحي في تنمية الصادرات في الجزائر

سعت الجزائر دائما إلى تنويع صادراتها خارج قطاع المحروقات للتخلص من التبعية وذلك ضمن عدة استراتيجيات، ومن أهم القطاعات التي كرست الجهود فيها في السنوات الأخيرة هو قطاع السياحة بحكم الموقع الاستراتيجي التي تتميز به وتنوع التضاريس فيها والحضارات والتقاليد التي مرت بها سابقا، ومن هذا المنطلق يمكن التطرق إلى ما يلي:

الفرع الأول: واقع القطاع السياحي في الجزائر

تعتبر الجزائر من بين الدول التي تتميز بإمكانيات طبيعية وآثارية ومادية خاصة جعلتها محل اهتمام الباحثين الخبراء الاقتصاديين، ولهذا نسعى من خلال هذا الفرع إبراز واقع السياحي في الجزائر.

أولا:"الإمكانيات الطبيعية

تملك الجزائر إمكانيات ضخمة في المجال السياحي، فجمال الطبيعة الجذاب في الجزائر ليس له مثيل في العالم بأسره، إضافة إلى معالم السياحية والأثرية التي تمتلكها الجزائر على طول 2000 كلم وتتربع على مساحة 217800 كلم، فالجزائر التي تتربع على مساحة إجمالية تقدر بـ 2.318.741 كلم، تتوفر على أنواع السياحة، فالسائح في الجزائر يستمتع بجمال القمم الخضراء التي تطال الغيوم وتطل على زرقة مياه البحر الأبيض المتوسط، وهو منظر يقل تواجده فوق هذه المعمورة، وهنا يتواجد مناخ متوسطي معتدل يزيد من متعة الزائرين. (الدين، 2013/2012، صفحة 250)

إن شمال الجزائر يضم التل والمناطق السهبية والتي تمتد أراضيه باتجاه العرض 1000 كلم أكثر منها باتجاه الطول، وأخصب الأراضي الموجودة في الشمال حيث معدل الارتفاع 900 متر، وتنحدر السهول العليا بسلاسل جبلية الأطلسي من 100 إلى 600 متر من الغرب إلى الشرق، ونجد أعلى قمة في الأوراس وهي جبال شيليا بارتفاع يقدر 2328 متر، وفي جبال جرجرة نجد قمة لالة خديجة بارتفاع يصل إلى 2308 متر، وهكذا نصبح أمام أربعة أقسام متوازية على طول الشواطئ والسهول الساحلية (وهران، متيجة، عنابة، سكيكدة) متبوعة بالسلسلة الأولى لجبال الأطلس التلي، جبال تلمسان 1543 متر، جبال القبائل الونشريس 1985 متر، والهضاب العليا والسلسلة الثانية من الأطلس الصحراوي حيث تتابع جبال القصور 2320 متر، جبال العمور 1930 متر، وجبال أولاد نايل 1600 متر، والزيبان مع منفذ نحو الشرق أي جبال الأوراس والنمامشة حيث يحيط بالقسم الأول لجبال الظهرة في الغرب، وجرجرة في الوسط، والإيدوغ في الشرق، ويشمل القسم الثاني جبال تلمسان وبني مرة والبيبان، ويمتد القسم الرابع من الأطلس الصحراوي المتبوع بالصحراء. (الدين، 2013/2012، صفحة 250)

ويستمتع الزائر للجزائر أيضا بنقاوة كثبان الصحراء وبجمال النخيل التي تضفي واحاتها جمالا خلابا للصحراء الجزائرية والتي تتوفر أيضا على خاصية علاجية عن طريق الطمي والدفن في الرمال مثلما هو الشأن في مدينتي بسكرة وواد سوف. (الدين، 2013/2012، صفحة 250)

وتتميز الصحراء الجزائرية بمناخ صحراوي حار تتراوح فيه درجات الحرارة خلال فصل الصيف بين 35 و50 درجة مئوية، وهذا إبتداءا من شهر ماي حتى شهر أكتوبر أما باقي أشهر السنة فهي تتميز بمناخ دافئ وهذا يساعد على تنشيط حركة السياح في هذه الفترة الممتدة من نوفمبر إلى شهر أفريل، وخاصة الصحراء الجزائرية بموقعها الشهير مثل الهقار والطاسيلي، وهضبة الاسكرام التي تحتضن أجمل لحظات شروق وغروب الشمس في العالم، كما تتميز الصحراء الجزائرية بتنوع تضاريسها وبسلسلة جبالها الشاهقة

التي صقلتها الرياح المحمولة بالرمال، وتحتضن قمة تاهات أتاكور بارتفاع قدره 2918 متر وهي أعلى قمة في الجزائر وتحتوي صخورها بقايا حيوانية ونباتية، تدل على وجود الحياة بهذه المنطقة منذ العصور الجيولوجية القديمة تعود إلى أكثر من 10 آلاف سنة كالزرافة، وحيد القرن، الفيل...إلخ ويشهد ذلك تلك الرسوم والنقوش الصخرية المنتشرة في المتحف التاريخي والطبيعي. (عشي، 2011/2010، صفحة 54)

ثانيا:" الإمكانيات التاريخية والحضارية

تعتبر الجزائر من الدول القليلة التي تملك رصيدا تاريخيا وحضاريا وثقافيا متنوعا حيث أنه مر على هذه الأرض الطيبة الكثير من الأجناس والحضارات والتي تمتد جذورها أعماق التاريخ، فقامت الجزائر حضارات يذكر منها الحضارة الفارسية، الفينيقية، الإفريقية، الرومانية، وبنيت دول بأكملها كالدولة الرسمية،والدولة الإدريسية، والتي بني خلالها مسجد أغادير بتلمسان و أسست خلالها مدينة البويرة، والدولة الأغلبية والتي كانت تابعة للخلافة العباسية ،والدولة الفاطمية،والدولة الحامدية، والدولة الموحدية، والدولة الزيانية،والولاية العثمانية، وكل حضارة من الحضارات السالفة الذكر تركت بصماتها و معالمها و أثارها الحضارية والتي لا تقدر بثمن فوق أرض الجزائر مما جعل الجزائر تملك رصيدا حضاريا فسيفسائيا زادها جمالا وروعة حضارات ما قبل التاريخ كموقع التاسيلي و الذي يعتبر من أهم أو أروع المواقع العالمية من حيث طبيعته الجيولوجية، و يعود تاريخ هذا الموقع إلى أكثر من6000سنة قبل الميلاد. (عشي، 2011/2010، صفحة 60)

إن الصحراء الجزائرية غنية بالمواقع الأثرية، إضافة إلى الثروة الحيوانية التي تأقلمت مع الطبيعة القاسية مثل، الجمال، الماعز، الفهد، النسر الملكي ،الثعلب ،الغزال ، النعام،و طائر الحبار .... وغيرها، وما زاد جمال الصحراء العادات والتقاليد التي تجسد في التظاهرات الثقافية العديدة التي تحتضنها منطقة الصحراء في إطار ما يعرف بالمواسم مثل موسم الربيع ،موسم تاغيت والقنادسة وبني عباس وموقل في منطقة بشار السبيبة في "جانت أتافسيت" في تمنراست، "سبوع تيميمون"، وهذا إضافة إلى الصناعات التقليدية، التي تتميز بها كل منطقة عن الأخرى. (عشي، 2011/2010، صفحة 61)

وإذا انتقلنا إلى الشمال نجد في العاصمة الجزائرية طابعا معماريا فسيفسائيا ممزوج بالتصاميم الإسلامية القديمة والأوروبية الحديثة، ونجد القصبة المعروفة بشوارعها الضيقة، ومساجدها العتيقة و قلعتها التي شيدها العثمانيون في القرن 16م، وهي تمثل أحد أجمل النصب والمعالم الهندسية، في المنطقة المتوسطية، وتوجد في العاصمة الكثير من القصور والمعالم والمساجد مثل "مسجد كتشاوة" الذي بني في العهد العثماني عام 1792م، وحول إلى كنيسة في العهد الاستعماري ثم أعيد إلى طبيعته كمسجد بعد استقلال الجزائر عام 1962م، إضافة إلى المسجد الكبير، الذي يمثل أكبر مساجد العاصمة، بناه المرابطون في عهد يوسف بن تاشفين في نهاية القرن الحادي عشر ميلادي، وفي مدينة وهران التي أسسها عرب الأندلس سنة903م، وهي متشبعة بالثقافة العربية الإسلامية جسدتها حضارة الزيانيين والموحدين والزيريين إلى غاية القرن الخامس عشر،كما تحتضن أيضا آثاره ماضي استعماري إسباني دام ثلاثة قرون، ومن معالم المدينة حي "القصبة"،"حصن سانتا كروز" الذي يطل على المرسى الكبير والساحل والسبخة الكبرى وغير ذلك. (الدين، 2013/2012، صفحة 252)

وثمة مدينة قسنطينة والتي تتميز بمعالم تاريخية عريقة يذكر منها، كهف دببة الذي يبلغ طوله 60 مترا، وبجانبه كهف الأروي طوله 6 متر، ويعتبر كلا الكهفين موقعين لصناعة أثرية ضاربة في التاريخ، إضافة إلى موقع "تيديس" أي المكان المحصن حسب التسمية النوميدية، والذي يحتوي على كهوف عديدة، كان أهل المنطقة يستخدمونها للعبادة، إضافة إلى قصر أحمد باي، وإقامة صالح باي، وتعرف قسنطينة بأنها مدينة الجسور المعلقة وهذا لأنها تحتوي على جسور عدة إضافة إلى اشتهار مدينة قسنطينة بالصناعات التقليدية وفي مقدمتها صناعة الحلي. (عشي، 2011/2010، صفحة 64)

إن الحديث عن الإمكانيات التاريخية للجزائر لاينتهي، وهذا نظرا لتنوع هاته الإمكانات ولكبر هذا الوطن القارة، فكل نقطة في الجزائر تتميز عن غيرها وتجعلها مميزة عن الأخرى من كل النواحي، فالزائر للجزائر حتما سينبهر بهذا التنوع التارخي والحضاري والثقافي الراسخ في عمق كيان الجزائر، فالمتنقل إلى الشرق سيجد مدينة سطيف أو مدينة عين فوارة، التي تحتوي على موقع الجميلة الأثري الرائع وغيره من المعالم التاريخية والحضارية، ويجد مدينة باتنة التي فيها المدينة الأثرية الرومانية "تيمقاد" وضريح "ايمدغاسن"، والمتجه إلأى بسكرة سيمر بمناظر طبيعية خلابة امتزجت بحضارة وتاريخ غوفي التي تحوي آثار رومانية ثمينة، وغير ذلك، والمتنقل إلى الوسط الجزائري سيمر بمدينة تيبازة وقلعة شرشال الباهية الطلعة، كما أن المار بمدينة غرداية سيتمتع بأسوار بني يزقن وقصر متليلي.. وغيرها، وتتميز غرداية بصناعة الحلي والأطباق النحاسية، والمتنقل إلى الغرب أكيد ستبهره "تلمسان" جوهرة المغرب العربي والتي تحتوي على مساجد قديمة ومشهورة مثل مسجد سيدي بلحسن وسيدي بومدين، والجامع الكبير، ويحيط بمدينة تلمسان سور من جميع الجهات، ويوجد بها خمسة أبواب يعود تاريخها إلى العصر الروماني. (الدين، 2013/2012، صفحة 253)

إن ما سبق ذكره يعد نقطة في بحر مما تملكه الجزائر من رصيد جعلها مهدا للحضارة الإنسانية، فالمعالم الأثرية والمتاحف والوثائق التاريخية الموجودة في الجزائر تشهد على عراقة وعظمة الحضارة المتعاقبة، وبهذا فالجزائر تتميز بمزايا كفيلة بتلبية الطلبات الأكثر تشددا. (عشي، 2011/2010، صفحة 66)

ثالثا:" الإمكانيات المادية

تبقى الإمكانيات المادية التي يحوزها القطاع السياحي في الجزائر ضعيفة للغاية ولا ترقى إلى المستوى المطلوب، وهذا ما جعل القدرة الاستيعابية للجزائر في مجال الجذب السياحي وتوفير الخدمات المختلفة للسواح جد منخفضة ، وهذا ما يؤكده الجدول التالي:

الجدول رقم (2-7): توزيع الفنادق حسب درجة التصنيف في الجزائر خلال الفترة (2010-2022)

الوحدة: فندق

التصنيف / السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
فنادق الدرجة الأولى (5 نجوم)*****	13	13	2424	2424	2424	2424	7346
فنادق الدرجة الثانية(4 نجوم)****	53	57	6001	6001	8001	8001	8102
فنادق الدرجة الثالثة (3 نجوم)***	142	152	7755	7755	8295	8295	457
فنادق الدرجة الرابعة(2 نجوم)**	160	148	6054	6054	6054	6054	4254
فنادق الدرجة الخامسة (نجمة واحدة)*****	99	101	4078	63910	63910	29511	29511
فنادق غير مصنفة	680	680	2506	4068	4068	5338	5338
المجموع	1147	1151	28818	90212	92752	59623	55008

التصنيف / السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022
فنادق الدرجة الأولى (5 نجوم)*****	7346	7346	2347	3457	6137	6183
فنادق الدرجة الثانية(4 نجوم)****	5084	7464	1616	8246	9357	9406
فنادق الدرجة الثالثة (3 نجوم)***	6785	8865	4276	8616	7077	7126
فنادق الدرجة الرابعة(2 نجوم)**	5654	1855	3185	9955	9357	9404
فنادق الدرجة الخامسة (نجمة واحدة)*****	33511	68411	61212	72412	2713	2762
فنادق غير مصنفة	5338	5908	4569	4569	4569	41280
المجموع	63718	99849	77205	107255	39210	76161

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (إحصائيات السياحة)

يمثل الجدول أعلاه توزيع الفنادق حسب درجة التصنيف في الجزائر خلال الفترة (2010-2021)، حيث نلاحظ أن إمكانيات الجزائر من الفنادق شهدت نموا سريعا جدا، حيث ارتفع العدد الإجمالي للفنادق من 680 فندق سنة 2010 إلى 76161فندق سنة 2022 أي بزيادة قدرها 75481 فندقا خلال عشر (10) سنوات، وهذا يدل على أن وتيرة التنمية السياحية في البلاد سريعة، وما يؤكد هذا هو عدد الفنادق في الجزائر الذي يتجاوز 41 ألف فندقا عام 2021 وفي مختلف تصنيفات الفنادق مجتمعة، وبما فيها الغير المصنفة.

وإذا نظرنا إلى هذا الواقع نظرة تمعن، نستنتج بأن الفنادق التي تقدم خدمات جيدة في الجزائر تستحوذ على نسبة تقل عن 21% مجتمعة (فنادق الدرجة الأولى والثانية والثالثة)، أما الفنادق التي تقدم خدمات ذات مستوى ضعيف فهي تستحوذ على نسبة تفوق 81% وهذا يؤدي حتما إلى تردي أوضاع القطاع السياحي الوطني، خاصة وأن السائح لما يرغب في ممارسة الفعل السياحي فالأكيد أنه يبحث عن راحته التامة والمطلقة وهذا يجب أن يأخذه القائمون على القطاع السياحي بعين الاعتبار، والشكل يوضح توزيع الفنادق حسب درجة التصنيف خلال سنة 2022.

الشكل رقم (2-7): توزيع الفنادق حسب درجة التصنيف في الجزائر خلال الفترة (2010-2022)

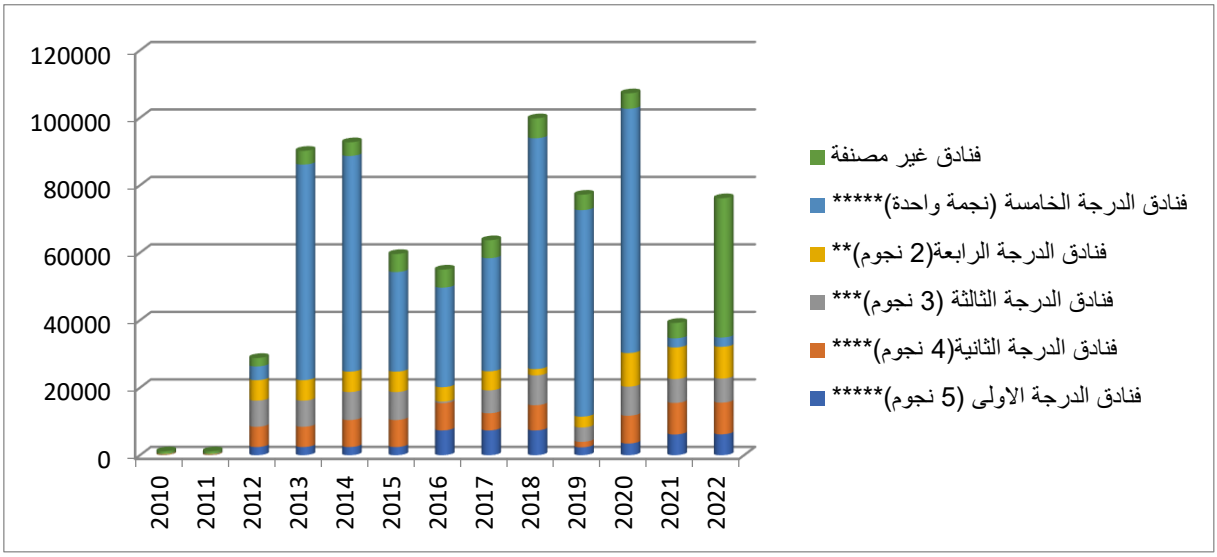

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (إحصائيات السياحة)

يوضح الشكل البياني الدور الفعال والمهم للفنادق في ترقية قطاع السياحة وتنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، وهذا ما يفسره الارتفاع المستمر في عدد الفنادق من الدرجة السادسة خلال السنوات (2010-2022)، حيث يُلاحظ من خلال الشكل أن عدد الفنادق من الدرجة السادسة سنة 2022 ارتفع إلى 41280 فندق من مجمل الفنادق وهذا مقارنة بسنة 2010 إذ قدر عدد الفنادق من الدرجة السادسة خلال هذه السنة بـ 5338 فندق، وهذا دل على استحواذها على حصة كبيرة من مجمل الفنادق التي تمتلكها الجزائر. كما نفسر انخفاض عدد الفنادق خلال سنتي 2015 و2016 إلى تزايد عدد السياح أي بلوغ السقف الأقصى للعدد السياح وهنا الفنادق تصبح لا تقدر أن تلبي كل هذه الحجوزات، كما نعلم كل العلم بأن هذا النوع من الفنادق لا يقدم خدمات في مستوى تطلعات الزبون، كما تستحوذ الفنادق ذات نجمة واحدة، وذات نجمتين على نسبة لا تقل 25 %خلال السنوات 2016 إلى 2022، وتبقى الفنادق ذات 3 و 4 نجوم تستحوذ على نسبة تتراوح بين 18% و 19% خلال نفس الفترة أما الفنادق ذات 5 نجوم فهي لا تستحوذ إلا على نسبة 08% من مجموع الطاقة الفندقية الوطنية.

الفرع الثاني: مساهمة القطاع السياحي في تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر:

يعتبر قطاع السياحة من القطاعات الإستراتيجية التي تساهم في تحقيق تنمية الصادرات خارج المحروقات، وهذا باعتبار أن تنمية القطاع السياحي تحتاج إلى ضرورة تنمية قطاعات اقتصادية أخرى، كقطاع النقل والمواصلات، الاتصالات، والصناعات التقليدية، بالإضافة إلى الأنشطة التجارية المختلفة... وغيرها من القطاعات الاقتصادية التي تعتبر لصيقة بالقطاع السياحي، أي أن تطور وتنمية القطاع مرهون بمدى تطور القطاعات الاقتصادية الهامة التي تساهم في حل المشكلة الاقتصادية عن طريق توفير وجلب العملة الصعبة التي يحتاجها الاقتصاد الوطني ناهيك على أن القطاع السياحي يعتبر من القطاعات التي تساهم في جلب الاستثمارات الأجنبية واستقطابها إلى داخل الحدود الجغرافية للدولة، سواء كان ذلك في إطار إشهار سياحي مباشر أو في إطار مشاريع مكملة للنشاط السياحي كما أن القطاع السياحي يساعد الدولة على تنمية المناطق النائية والمعزولة والتي تحتوي على مناطق سياحية وعلى العموم فإن القطاع السياحي يؤثر في الاقتصاد العام للدولة من خلال زيادة الدخل القومي، تحسين مركز ميزان المدفوعات، وتشغيل عدد كبير من اليد العاملة إضافة إلى أن القطاع السياحي يولد صادرات غير منظورة والتي تعتبر جزءا هاما من الدخل القومي.

المبحث الثاني: آليات التنويع وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

أولت الحكومة الجزائرية اهتماما كبيرا نحو تبني إستراتيجية وطنية في تنمية الصادرات خارج المحروقات، على أثر انخفاض أسعار النفط في السوق العالمي إلى مادون 10دولار للبرميل في 1986، وما سببته هذه الصدمة أكد على خطورة الاعتماد على تصدير منتج واحد، ونتيجة لتميز الاقتصاد الجزائري بأحادية التصدير للمحروقات. ألزم الجزائر على الاهتمام بتنمية وتنويع الصادرات غير النفطية، ولمواجهة هذه التحديات قامت الجزائر بعدة آليات من شأنها النهوض بهذا القطاع، ومن هذا المنطلق سوف يتم التطرق لبعض الآليات والتدابير:

المطلب الأول: استحداث مؤسسات جديدة لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات

بادرت الجزائر منذ تحرير التجارة في دعم الصادرات فقامت بإنشاء ما يلي:

1. **الصندوق الخاص بترقية الصادرات (FSPE)**: أنشأ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 205/96 المؤرخ في 1996/06/05 المحدد لكيفيات سير حساب التخصيص الخاص 84/32، المفتوح لدى الخزينة ويتدخل هذا الصندوق لتمويل الأبحاث المتعلقة بالأسواق الدولية، التي تهدف إلى توفير المعلومات للمصدرين وتحسين نوعية المواد المخصصة للتصدير. (قتال، 2014، صفحة 04)

   ويلعب الصندوق دور الممول بعمليات التصدير والتظاهرات والمعارض بغية ترقية الصادرات، ولكن عدم توفر السيولة الكافية جعل دوره محدود بالإضافة إلى سوء استعمال الصندوق، مما أدى إلى عدم تقديم مساعدات محسوسة للمصدرين وذلك نتيجة نقص الوسائل الضرورية. (بهلول، 2011/2010، صفحة 61)

2. **الديوان الوطني للمعرض والتصدير**: تأسيس هذا الديوان بمرسوم 63/87 المؤرخ في 1987/05/03. والذي تم تغيير تسميته في 1994/12/24 من الديوان إلى الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير، يعمل على ترقية الصادرات من خلال تنظيم سلسلة المعرض الوطنية والدولية، أو مساعدة الشركات المهتمة بعملية التصدير بعرض منتجاتها في المعرض الدولية والجهوية ؛
3. **المركز الوطني لرصد الأسواق الخارجية والصفقات العمومية**: تم إنشاء هذا المركز بمقتضى المرسوم رقم 135/90 المؤرخ في 1990/05/15، ومن أهم المهام التي يقوم بها المركز هي: (سعيدي، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية (الحوافز والعوائق)، 2004/2003، صفحة 142)

- ✓ رصد وتحليل الأوضاع الهيكلية والظرفية في الأسواق العالمية بهدف تسهيل نفاذ المنتجات الجزائرية إلى الأسواق الخارجية؛
- ✓ توفير المعلومات التي من شأنها أن تساعد المتعاملين الاقتصاديين على تقييم عمليات الاستيراد وترشيدها.

4. **الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية (PROMEX)**: أنشأ هذا الديوان بموجب المرسوم التنفيذي رقم 327/36 في 1996/10/1، وقد حددت المادة الرابعة من المرسوم مهام الديوان كما يلي: (لجلط، 2004، صفحة 17)

- ✓ وضع برامج لتنمية وتحفيز المبادلات الخارجية الدولية بصفة عامة وتنمية الصادرات خارج المحروقات على الخصوص والعمل على تدعيمها؛
- ✓ تشكيل وتسيير شبكة المعلومات التجارية وبنوك المعلومات ووضعتها تحت تصرف جميع المتدخلين في التجارة لاسيما المصدرين منهم؛

وفي سنة 2004 تم تحويل الديوان إلى وكالة **(Algex)** طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 174/04 المؤرخ في 12 جوان.

5. **إعادة تنظيم دور وزارة التجارة في مجال التجارة الخارجية**: أعادت سلطة التعديل الهيكلي تنظيم دور وزارة التجارة في مجال التجارة الخارجية بمقتضى المادة الثامنة من المرسوم التنفيذي رقم 207/94 المؤرخ في 1994/07/16، حيث تم تكليف الوزارة بمهمة ترقية التبادل التجاري مع الخارج مع رغبة السلطة في تجنيد الوزارة لخدمة سياسة ترقية الصادرات خارج المحروقات، إذ أصبحت الوزارة أداة لتوجيه الأعوان الاقتصاديين نحو التصدير. (عجة، 2007، الصفحات 250-251)
6. **الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI)**: أنشأت هذه الغرفة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 93/96 المؤرخ في 1996/03/03، وتتمثل مهامها في القيام بأي عمل يهدف إلى ترقية وتنمية مختلف القطاعات الاقتصادية وتوسيعها نحو الأسواق الدولية، ولهذا الغرض تقوم الغرفة بتنظيم الملتقيات والتظاهرات الاقتصادية داخل التراب الوطني وخارجه، مع إقامة المعارض وإنجاز الدراسات الخاصة بترقية المنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية. (وآخرون، 2013، الصفحات 18-19)
7. **الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (CAGEX)**: تم إنشاء هذه الشركة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 205/96 المؤرخ في 1996/06/05 وتهدف هذه الشركة إلى تغطية مخاطر التصدير، وتخضع هذه التغطية إلى المرسوم التنفيذي رقم 235/96 المؤرخ في 1996/07/02 والمتعلق بشروط وكيفيات تغطية المخاطر الناجمة عن التصدير. (غطاس، صفحة 152)

المطلب الثاني: الإجراءات الضريبية والجبائية والتنظيمية

قامت الدولة الجزائرية بإعطاء العديد من الامتيازات والتحفيزات للمصدرين منها: الضريبية والجبائية والتنظيمية.

الفرع الأول: الإجراءات الضريبية والجمركية

لقد جاء إصلاح النظام الضريبي كنتيجة حتمية لمختلف السلبيات التي ميزت النظام الضريبي السابق وتمتلك هذه الإصلاحات في:

أ. **الضريبة على الدخل الإجمالي**: أسست هذه الضريبة من خلال قانون المالية 1991 ويهدف المشرع من وضع هذه الضريبة إلى تبسيط النظام الضريبي من خلال إحلالها محل مجموعة من الضرائب النوعية المتضمنة في النظام السابق، وتتخلص المداخيل الخاضعة لهذه الضريبة فيما يلي: (بلقلة، 2009/2008، صفحة 170)

- الأرباح الصناعية والتجارية والغير تجارية؛
- المداخيل الفلاحية؛
- ريوع رؤوس الأموال المنقولة ؛
- فوائض القيمة الناتجة عن التنازل عن العقارات؛
- الرواتب والأجور والمعاشات.

ب. **الضريبة على أرباح الشركات**: تأسست الضريبة على الأرباح الشركات وفقا لنص المادة 38 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، ولتخفيف لعبئ الضريبي على المؤسسات فقد عرفت نسبة الضرائب على أرباح الشركات بمختلف أنواع معادلاتها تخفيضات متتالية في إطار مختلف قوانين المالية التي تلتي الإصلاح الجبائي سنة 1991 كما يلي: (بلقلة، 2009/2008، صفحة 171)

- **المعدل العادي**: نتيجة للإصلاح الجبائي لسنة 1991 تم تخفيض المعدل العادي للضريبة على أرباح الشركات من 50% إلى 42% إلا أن هذا المعدل بقي يشكل عبئا ضريبيا كبيرا على المؤسسات خاصة العمومية منها ، مما حتم على السلطات تخفيضه مجددا من خلال قانون المالية حيث أصبح 30%.
- **المعدل المنخفض**: في إطار تشجيع الاستثمار عمد المشرع إلى وضع هذا المعدل بالنسبة للأرباح المعاد استثمارها وقد عرف هذا الأخير تطورات عبر مختلف قوانين المالية لسنة 1992 إلى أنه عاد ليرتفع 30% مع قانون المالية لسنة 1995 إلا أنه ما لبث وتم تخفيضه من خلال قانون المالية لسنة 1991 حيث حدد 15 %.

- **الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة:** هو نوع من الضرائب غير المباشرة المطبقة على جميع العمليات التي تكتسي طابعا تجاريا وصناعيا، إذ أنها تفرض على القيمة المضافة للسلع والخدمات أثناء إنتاجها وتداولها بحيث يقوم كل منتج بدفع هذه الضريبة المحصلة على مبيعاته يعد مثل هذا النوع من الرسوم إحدى مكونات النظام الضريبي الجزائري بعد الإصلاحات نتيجة المشاكل العملية التي عرفها تطبيق الرسم على رقم الأعمال من حيث تعقيداته وتم إدخاله بموجب قانون المالية لسنة 1991 في إطار الإصلاحات الضريبية بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني ورفع تنافسية المؤسسات الجزائرية على مستوى الأسواق الخارجية.
- **الرسم على النشاط المهني:** يطبق الرسم على النشاط المهني على رقم الأعمال (يقصد برقم الأعمال مبلغ الإيرادات المحققة على جميع عمليات البيع أو الخدمات المحققة بالجزائر) المحقق سنويا، ومهما تكن نتيجة السنة المالية ربح أو خسارة باعتبار هذا الرسم على النشاط المهني وفق معدل واحد يعرف تخفيضا سنويا بنقطة واحدة حيث قدرت بنسبة 3% سنة 2003 و 2% سنة 2004 وتعد معفية من الرسم على النشاطات المهنية، جمع أرقام الأعمال الناتجة على بيع السلع الموجهة للتصدير؛ (بهناس، 2005، صفحة 66)

د. **الإجراءات الجمركية:** إن للنظام الجمركي دور مهم وفعال من حيث المساهمة في التأثير على الصادرات وتنشيطها وهذا ماتم التأكيد عليه بموجب القانون رقم 10/98 المعدل والمتمم للقانون رقم 79/07 المتضمن قانون الجمارك وتشمل هذه التسهيلات كل من: (**أنظر الملحق رقم-08-**)

- **الإعفاء من دفع الحقوق الجمركية:** وهو فرض الرسوم جمركية على جميع السلع الداخلة أو الخارجة من البلاد، لكن الاستثناء هو تخفيض هذه الرسوم وفي بعض الأحيان الإعفاء منها الأجل تخفيض المصالح العامة للدولة كما هو الحال في بقية الصادرات خارج المحروقات بهدف إيجاد مورد جديد بالعملة الصعبة؛(**أنظر الملحق رقم-09-**)
- **تسهيلات في المراقبة الجمركية:** سواء تعلق الأمر بمراقبة البضائع أو التصريح المفصل حيث تتولى إدارة الجمارك إجراء الفحص الجوهري بهدف التحكم في تدفق السلع والبضائع باعتبار الجمارك ممر عبورها؛(**أنظر الملحق رقم-10-**)
- **الاستفادة من الأنظمة الجمركية الاقتصادية:** تمكن هذه الأنظمة من تخزين البضائع وتحويلها واستعمالها أو تنقلها بتوقيف الحقوق الجمركية والرسوم الداخلية لاستهلاك وكذلك الحقوق والرسوم الجمركية الأخرى وتدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي والخاضع لها وذلك حسب المادة 115 مكررة من القانون رقم 10/98. (**أنظر الملحق رقم-11-**) (حمشة، 2013/2012، صفحة 59)

الفرع الثاني: الإجراءات التنظيمية

وهي مكملة للإجراءات الضريبية والجمركية إذ نجد مظهرين أساسيين: (بالحارث، 2014، الصفحات 4-8)

أولا:"تجمعات المصالح المشتركة: وهي اتخاذ مؤسستين أو أكثر في مجال التصدير خاصة تصدير الموارد الصناعية مع بقاء احتفاظ كل مؤسسة باستقلاليتها الشخصية والمعنوية وهو ما تم التأكيد عليه بموجب القانون رقم 04/88 المتعلق بالقانون التجاري المعدل والمتمم لأمر رقم 59/75 تحت عنوان التجمعات الاقتصادية ذات المصلحة المشتركة؛

ثانيا:"المصالح المختلطة: جاء تنظيمها بموجب الأمر 13/82 المعدل والمتمم بموجب الأمر 13/86 والمتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصادية وسيرها، وذلك بهدف الرفع من المستوى الاقتصادي والوطني من خلال إدخال المنتج الوطني إلى السوق الخارجية، فتخضع مثل هذه الشركات إلى القانون التجاري الجزائري وتحوز نسبة 51% من المساهمة مقابل 49% للطرف الأجنبي الذي يتولى عملية التسيير مع إلزامه أن تتحقق الأهداف المرجوة من مثل هذا النوع من الشركات واستبداله بالطرف الوطني.

المطلب الثالث: الإجراءات النقدية والمالية

وذلك بالسماح للبنوك باعتماد وإتباع إستراتيجية جديدة تتماشى والسياسية الاقتصادية الحديثة المتعلقة بالتصدير وذلك من خلال: (بالحارث، 2014، الصفحات 10-11)

أولا:"تمويل الصادرات: وذلك من خلال تقديم قروض للمؤسسات الراغبة في التصدير، سواء تعلق الأمر باستيراد الموارد الأولية الداخلية في المنتجات المعدة للتصدير أو أثناء العملية التصديرية أو بإنشاء الشباك الوحيد على مستوى البنوك لتسهيل العمليات المالية التالية:

- قروض التمويل الأولية الخاصة بالتصدير؛
- قروض التمويل المتوسطة وطويلة الأجل؛
- قروض مالية للتغطية؛
- تغطية بعض المصاريف.

ثانيا:"فتح الحسابات: حيث أصبح المصدر يتمتع بكامل الحق والحرية في فتح الحسابات بالدينار الجزائري القابل للتحويل بكل حرية حتى يتمكن من جميع مصاريفه غير المنتظرة في الخارج في ظل النشاط التجاري المرتبط أساسا والهادف إلى على قدرات التصدير وتطويرها، كما يسمح له أيضا بفتح حسابا بالعملة الصعبة وهو ما أكده النظام رقم 01/07 المعدل والمتمم إذ أصبح بإمكان كل مواطن أن يجوز رصيدا ماليا بعملة أجنبية قابلة للتحويل تسجل في حساب خاص بالعملة الصعبة القابلة للتحويل وليس بالدينار كما كان في السابق؛

ثالثا:"تحويل الأموال: تحويل الأموال: بعد التزام كل مصدر بإجراء عملية التوطين البنكي لعقد التصدير أمام أي بنك أو مؤسسة مالية وسيطة معتمدة حسب النظام رقم 01/07 المعدل والمتمم، وبعد تأكد الوسيط المعتمد من توافر وتحقق جميع الشروط القانونية والتنظيمية المتعلقة بالعملية، فإن المصدر يستفيد من ترحيل ناتج صادراته في مدة لا تتجاوز 180 يوما اعتبارا من تاريخ الإرسال بالنسبة للسلع أو تاريخ الإنجاز بالنسبة للخدمات إذا تم التعامل نقدا، أما إذا كان التسديد مستحق في أجل يتجاوز180 يوم فلا يمكن القيام بالتصدير إلا بعد الحصول على ترخيص من المصالح المختصة لبنك الجزائر.

المطلب الرابع: إجراءات أخرى

إلى جانب هذه الإجراءات النقدية والمالية فإنه يتم اتخاذ إجراءات أخرى لا تقل أهمية عنها ونذكر منها: (بالحارث، 2014، صفحة 11)

أ. **إنشاء ملف وطني للمصدرين:** وذلك على مستوى الديوان الجزائري لتنمية الصادرات، تتمثل وظيفة في إحصاء كل المتعاملين الاقتصاديين المصدرين، إذ يعتبر مصدرا كل مقيم بالجزائر ويكون قد صدر خلال 03 سنوات ما يعادل 1 مليون دج على الأقل، حيث سيستفيد هذا الأخير ومجانا من جميع المعلومات المتعلقة بالأسواق الخارجية محل الاهتمام كما يستفيد من إجراءات الصرف والمعالجة الاستثنائية في حال طلبه المساعدة من الصندوق الخاص بتنمية الصادرات؛(**أنظر الملحق رقم-12-**)

ب. **إنشاء ممثلين تجاريين على مستوى بعض سفارتنا بالخارج:** وذلك بهدف الترويج والتعريف بالمنتج الجزائري؛

ج. **ضمان تأمين الصادرات:** تبرز أهمية ضمان تأمين الصادرات من خلال حماية المصدر من أخطار الدفع في مختلف صفقات التصدير، إذ أن عملية البيع في السوق العالمي تختلف تماما عن نظيرتها في السوق الداخلي وذلك بسبب صعوبة الحصول على جميع المعلومات الصحيحة حول المشتري وأحواله المالية؛

د. **تأمين المعرض** : وهو إجراء جد مهم في تشجيع الصادرات خارج المحروقات، فالعديد من الشركات تود أن تعرض منتجاتها في المعارض الدولية وتدفع مصاريف مكلفة دون أن تتأكد من بيع منتجاتها ولا حتى من استرجاع تكاليف العرض، الأمر الذي يجعلها تتردد في الكثير من المرات في المشاركة في مثل هذه المعارض، فهنا يبرز دور مؤمن القرض لتقليص هذا الخطر من خلال تعويض هذه الشركات لمصاريف النقل والعرض حسب الاتفاق الذي يتم مع شركة التأمين، مقابل أن تدفع هذه الشركات أقساطا تتراوح مابين 2% إلى 3 % من مصاريف العرض، بالسلع الوسيطية التي تدخل في إنتاج السلع الموجهة للتصدير.

المبحث الثالث: دراسة تحليلية حول دور التنويع في تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2010-2022)

سنقوم في هذا المبحث باستعراض وتحليل سياسة التنويع الاقتصادي في تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة الممتدة (2010-2022)، وذلك من خلال التعرف على واقع التصدير خارج قطاع المحروقات بالتركيز على عنصرين أساسيين وهما تطور الصادرات الغير النفطية وهيكل السلعي للصادرات، ثم نتناول مدى مساهمة القطاعات في تنمية الناتج المحلي الإجمالي،وأهم المتعاملين مع الجزائر خارج قطاع المحروقات، أما في المطلب الثاني سيتم التطرق إلى قياس درجة التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة سابقة الذكر، كما سيتم النظر في المطلب الثالث إلى أهم معيقات تنمية الصادرات، وبعدها المطلب الرابع التطرق أهم الحلول المستقبلية لتطوير هذه الأخيرة.

المطلب الأول: واقع التصدير خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2010-2021)

لقد سعت مختلف الحكومات المتعاقبة في الجزائر إلى ترقية الصادرات خاصة منذ بداية الألفية الجديدة، أين حاولت هذه الحكومات بناء اقتصاد متنوع خارج قطاع المحروقات، وهذا من خلال تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي، وتعديل القوانين الخاصة بذلك، وإبرام اتفاقيات وشراكة وتعاون اقتصادي مع عدة الدول، وللتفصيل أكثر يمكن التطرق إلى ما يلي:

الفرع الأول: تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010-2021)

يوجد ارتباط وثيق بين الاقتصاد الجزائري مع قطاع خارج المحروقات، بالرغم من المجهودات المبذولة من طرف الدولة، إلا أن هذه المحاولات لم تأتي بنتائج مرضية ولعل الأرقام والإحصائيات الظاهرة في الجدول الموالي خير دليل على ذلك حيث يظهر لنا هذا الجدول تطور الصادرات الجزائرية للفترة (2010-2021). **(أنظر الملحق رقم-07-)**

الجدول رقم (2-8): تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010-2021)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	صادرات المحروقات	النسبة (%)	صادرات خارج المحروقات	النسبة (%)	إجمالي الصادرات	النسبة (%)
2010	56143	97,19%	1619	2,80%	57762	100%
2011	71662	97,10%	2140	2,89%	73802	100%
2012	70571	97,17%	2048	2,82%	72620	100%
2013	63662	96,71%	2161	3,28%	65823	100%
2014	58362	95,40%	2810	4,59%	61172	100%
2015	33081	94,14%	2057	5,85%	35138	100%
2016	27917	94,00%	1781	5,99%	29698	100%
2017	33202	94,50%	1367	3,89%	35132	100%
2018	38897	94,60%	2216	5,93%	41113	100%
2019	30689,41	92,84%	2365,52	7,15%	33054,93	100%
2020	19524,56	90,61%	2020,98	9,38%	21545,54	100%
2021	34058	88,32%	4500	11,67%	38558	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (2021، الصفحات 117-119)

يلاحظ من خلال الجدول ن نسب الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الصادرات ضئيلة جدا حيث بلغت أقصاها 11,67% سنة 2021 وفي حقيقة الأمر إن ارتفاع نسبتها ليس بسبب ارتفاع قيمتها بل لانخفاض قيمة الصادرات البترولية حيث سجلت انخفاض يقدر بـ 02.29% سنة 2021 مقارنة بسنة 2020 ، والشكل الموالي يوضح لنا مستوى صادرات المحروقات أمام صادرات خارج المحروقات وإجمالي الصادرات. **(أنظر الملحق رقم-07-)**

الشكل رقم (2-8): تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010-2021)

الوحدة:(مليون دولار)

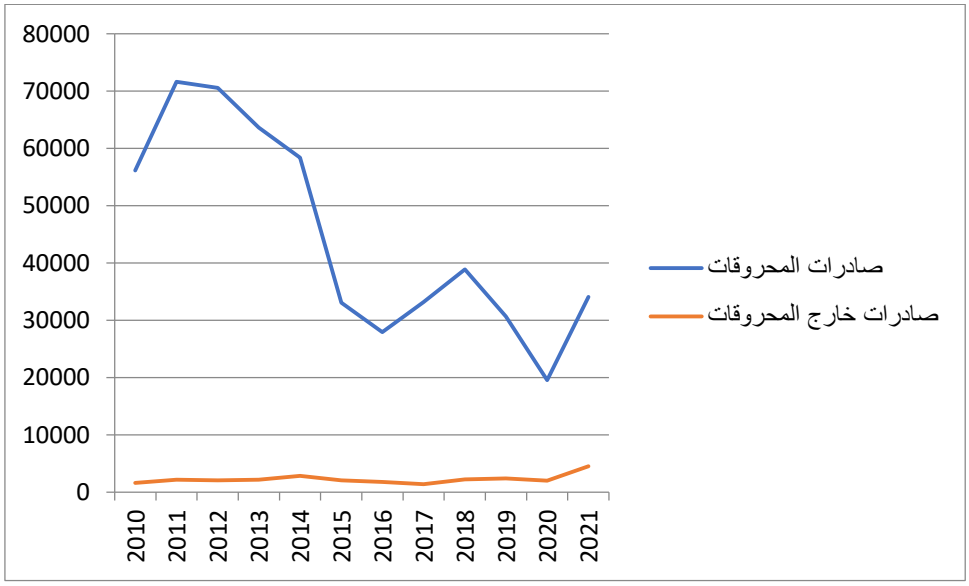

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (التقرير السنوي لعام 2021 حول التطورات الاقتصادية والنقدية للجزائر، 2021)

نلاحظ من خلال المنحنى البياني أعلاه ضعف كبير في قيمة الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2010-2021)، فقد قدرت قيمتها بـ 1619 مليون دولار أي بنسبة 2,80% من مجمل الصادرات سنة 2010 وهي قيمة ضعيفة مقارنة مع صادرات المحروقات التي بلغت نفس السنة قيمة 56143مليون دولار بنسبة من 97,19% من مجمل الصادرات، وقد تبين قيمة صادرات خارج المحروقات تذبذبا بين الصعود والنزول خلال الفترة (2015-2021)، حيث قامت الحكومة بتبني نموذج للنمو الاقتصادي الجديد والذي يقوم على أساس تنويع الصادرات بغية ضمان تنويع الإيرادات وتنمية الصادرات خارج المحروقات ومواجهة أزمات المحروقات وهذا أدى إلى ارتفاع مستمر وطفيف إلا أنها لم تزد عن قيمة 4500 مليون دولار أي بنسبة 11,67% من مجمل الصادرات سنة 2021، كما يفسر ببعض المجهودات إلى قامت بها وزارة التجارة لترقية الصادرات خارج المحروقات وخاصة بعد تراجع الكبير الذي شهدته صادرات المحروقات حيث وصلت سنة 2016 أدنى مستوى لها، إذا بلغت 27917 دولار أي بنسبة 94,00%نتيجة انخفاض أسعار النفط، وقد أثر هذا على المداخيل الدولة من العملة الصعبة، وتسبب في ظهور عجز كبير في الميزان التجاري وميزان المدفوعات ولم يبقى هناك من حل سوى ترقية الصادرات خارج المحروقات إلا أن كل الجهود التي بذلتها الدولة لم يكن لها أثر كبير في الرفع من قيمة الصادرات خارج المحروقات بالقدر الكبير والمقبول، حيث بقيت سقف 4500 مليون دولار..

الفرع الثاني: تطور الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات

عرفت الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات تنوع اقتصاديا في الهيكل السلعي وذلك استنادا لعدة إحصائيات، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (2-9): الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات لسنة 2022

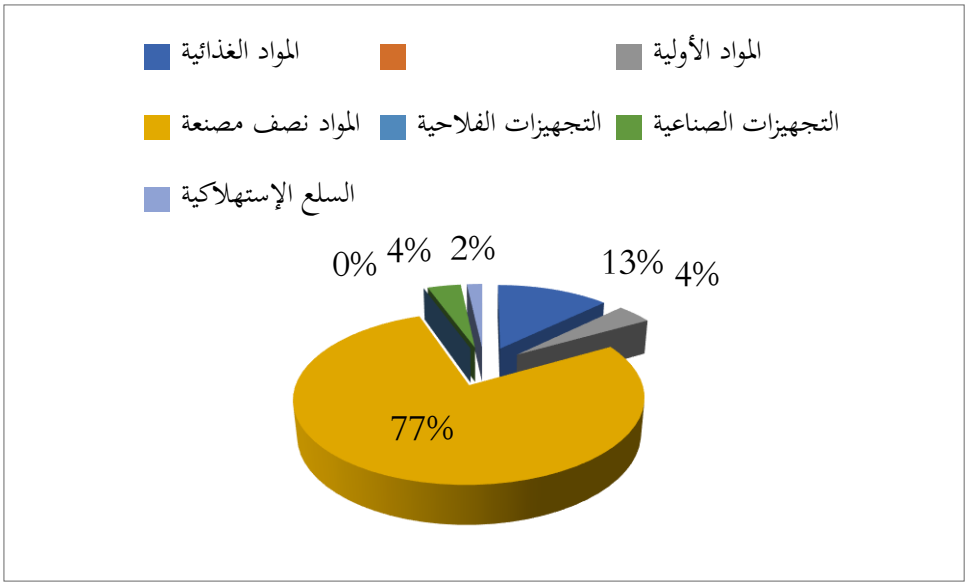

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (الجزائر، 2022، صفحة 27) (وفاء، 2018، صفحة 145)

يمثل الشكل أعلاه الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات لسنة 2022، حيث نلاحظ أن المواد نصف مصنعة تأخذ الحصة الأكبر من هيكلة الصادرات خارج المحروقات التي تقدر بنسبة 77%، ثم تليها المواد الغذائية بنسبة ، و13%، وبعدها المنتجات الأخرى بنسب ضئيلة جدا ، وهذا يبين أن الجزائر من الدول التي تعاني من عدم تنوع صادراتها وتركيزها على المحروقات وهذا بالرغم من إنتاجها برامج من الإصلاحات الاقتصادية وتحرير التجارة الخارجية التي كانت من أهم أهدافها تنويع الاقتصاد والبحث عن مصادر جديدة للعملة الصعبة، وأيضا تنافسية الصادرات الجزائرية ضعيفة من حيث قيمة حصتها السوقية لأن الفارق بين قيمة صادراتها خارج المحروقات وصادرات بعض الدول غير المصدرة للمحروقات كبيرة لأن هذه الأخيرة تعمل على تنويع صادراتها، كما نفسر عدم تنوع صادرات خارج المحروقات في الجزائر بسيطرة قطاع المحروقات على الصادرات الجزائرية الكلية.

الفرع الثالث: مساهمة قطاع القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2010-2021)

تمثل المحروقات القطاع الرئيسي في معظم اقتصاديات الدول، وقد أدركت هذه الدول بما فيها الجزائر أن الاعتماد على هذا القطاع يمثل خطورة كبيرة على الاقتصاد الوطني وقد يعرضها بصورة دائمة للتقلبات نتيجة للتغيرات في أسواق المحروقات، مثل تراجع

تراجع الطلب وانخفاض الأسعار، ومن بين هذه الدول الجزائر التي سعت لتنويع اقتصادها عن طريق انتهاج العديد من السياسات الاقتصادية ،ومن خلال هذا الجدول التالي سوف نتمكن من معرفة مدى نجاحها في ذلك. (**أنظر الملحق رقم-10-**)

الجدول رقم (2-9): مساهمة القطاعات في إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (2010-2021)

الوحدة: (ملايير الدينارات)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	المحروقات	قطاعات أخرى	الفلاحة	الصناعة خارج المحروقات	بناء وأشغال عمومية	خدمات خارج الإدارة العمومية	خدمات الإدارة العمومية
2010	11991,6	4180	7063,5	1015,9	617,4	1257,4	2586,3	1587,1
نسبة النمو	23,3	34,9	15	9	7,5	14,9	10,1	32,6
2011	14526,2	5242,1	8429,5	1183,2	663,8	1333,3	2862,6	2386,6
نسبة النمو	21,1	25,4	19,3	16,5	9,8	6	10,7	50,4
2012	16208,7	5536,4	9501,6	1421,7	728,6	1491,2	3305,2	2648,1
نسبة النمو	10,9	5,6	12,7	20,2	5	11,8	12	11,2
2013	16643,8	49680	10433,7	16440	765,4	1627,4	3849,6	2551,2
نسبة النمو	2,7	-10,3	8,7	15,4	5,1	9,1	16,5	-3,7
2014	17228,6	4657,8	11328,7	17722	837,7	1794	4186,4	2738,4
نسبة النمو	3,4	-6,2	8,4	8	9,3	10,2	8,9	6,4
2015	16712,7	3025,6	13093,4	2140,3	919,4	1917,2	45553,1	2899,9
نسبة النمو	-3	-32,7	7,9	9,2	9,8	6,9	8,8	5,9
2016	17514,6	3025,6	13093,4	2140,3	979,3	2072,9	4841,3	3059,6
نسبة النمو	4,8	-3,5	7,1	9,2	6,5	8,1	6,3	5,5
2017	18875,2	3699,7	13699	2219,1	1040,8	2209,7	5163,5	3072
نسبة النمو	1,3	-2,4	2	0,6	4,8	4,6	3,7	0,6
2018	20259	4548,8	14359,8	2421,6	1109,4	2346,6	5479,4	3002,8
نسبة النمو	1,2	-6,4	3	3,5	3,9	5,2	3,6	2,8
2019	20284,2	3991	14890,7	2529,1	1162,4	2492	5527,5	3179,7
نسبة النمو	1	-4,9	2,7	2,7	4	3,8	3,1	1,8

2020	18383,8	2575,1	14331,9	2598,5	1153,5	2398	4822,9	3359
نسبة النمو	-5,1	-10,2	-3,9	1,3	-3,3	-3,1	-6,9	-0,2
2021	22021,5	4734,4	15708,6	2869,6	1272,5	2713,5	5380,3	34727,7
نسبة النمو	3,5	-10,3	2,4	-1,3	5,7	5	4,4	1,5

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (2021، الصفحات 102-103)

يمثل الجدول أعلاه مساهمة القطاعات في إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (2010-2021)، حيث نلاحظ ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة 2010،2011،2012 على التوالي بنسب متفاوتة تتمثل فيما يلي 20.3%،10.9%، 21.1 %، ونفس الشيء بالنسبة لسنة 2013 و 2014 حيث تمثلت نسب النمو فيما يلي 2.7%، و3.5% على التوالي، إلا أننا نلاحظ انخفاض نسب النمو مقارنة بالسنوات الماضية وهذا راجع إل انخفاض قيمة المحروقات لانخفاض أسعار البترول حيث شهدت نسب نمو تتمثل في (10.3-%) خلال سنة 2013 و(6.2-%) خلال سنة 2014 وهذا بسبب انخفاض أسعار البترول حيث وصلت سنة 2014 إلى 53 دولار للبرميل وهو أدنى مستوى حينها منذ أفريل 2009، ولقد استمر هذا الانخفاض ليصل 30 دولار للبرميل الواحد مما أثر سلبا على قيمة المحروقات حيث شهدت نموا يقدر 32.7%- مما أدى إلى انخفاض نمو إجمالي الناتج المحلي بنسبة 3.1% نفس الشيء بالنسبة لسنة 2016 حيث شهدت نسبة نمو المحروقات انخفاض يقدر بـ 3.5% إلا أن إجمالي الناتج المحلي شهد نموا إيجابيا يقدر بـ 4.8 % أما سنة 2020 فلقد تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر بنسبة 5.1 مقارنة بالعام السابق له وهذا بسبب جائحة الكورونا حيث أثرت الاقتصاد الوطني الجزائري، أما باقي القطاعات فلقد شهدت خلال الفترة (2010-2021) تذبذب في النمو حيث بلغ أقصاها 19.3% سنة 2011 و انخفضت بنسبة 3.9 %سنة 2020 وهذا ناتج عن التداعيات الناجمة عن وباء كوفيد 19 التي انعكست على الأنشطة في القطاعات الغير النفطية نتيجة حالات الإغلاق للأنشطة الاقتصادية،مما أثر الناتج المحلي الإجمالي حيث انخفض النمو 5.1بنسبة ثم شهد استقرار في نمو باقي القطاعات المقدرة بـ 2.4% سنة 2021 مما انعكس على تحقيق الناتج المحلي الإجمالي نموا ايجابيا بنسبة 3.5% نتيجة استقرار الاقتصاد الوطني وتشجيع الحكومة على الاستثمار في القطاعات الغير الريعية.

كما نلاحظ من خلال الجدول أن القطاع الفلاحي والصناعي يساهم بنسب ضئيلة في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع القطاع الخدمي وقطاع الأشغال العمومية الذي يحقق النسبة الأكبر مما يدل على عدم تنوع الاقتصاد الجزائري وعلى ارتباطه الوثيق بقطاع المحروقات مما يستلزم تبني خطة تنموية جديدة تثري القطا الاقتصادي وتخرجه من التبعية النفطية.

الشكل رقم (2-10): مساهمة القطاعات في إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (2010-2021)

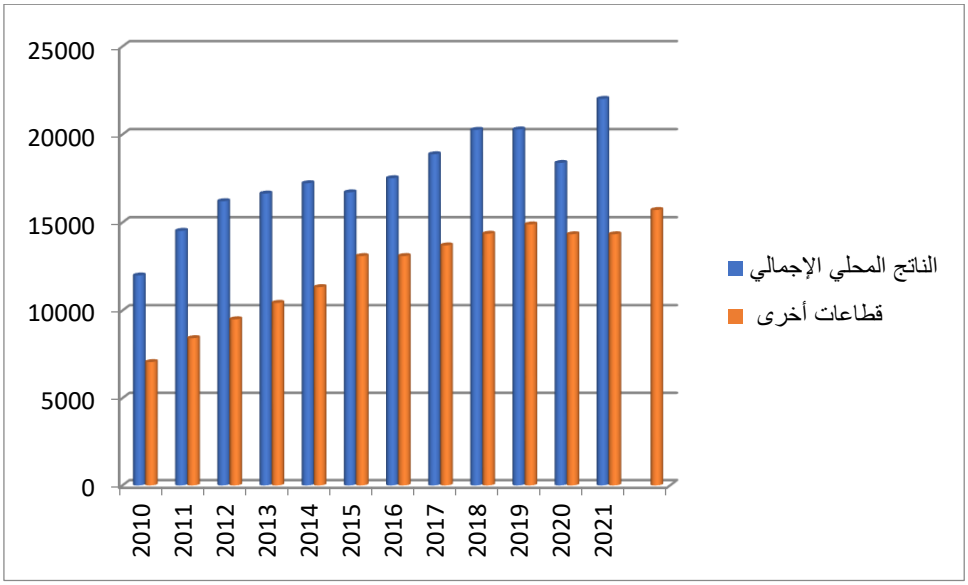

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (2021، الصفحات 102-103)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن نسبة مساهمة قطاعات الأخرى أي خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر كانت ضئيلة طول فترة الدراسة (2010-2022) وكانت أحسنها سنة 2021 وأدناها سنة 2010 وهذا يعود إلى كون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد بدرجة الأولى على الإيرادات البترولية وهو بذلك يتأثر بصدمات البترولية، ويؤثر في قيمة الناتج المحلي الإجمالي أي هذا الأخير لا يتأثر بالقطاعات خارج المحروقات.

الفرع الرابع: قياس درجة التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2010-2022)

يتم حساب المؤشر اعتمادا على مؤشر الناتج المحلي **الجدول رقم (2-9)** وحسب المعادلة الآتية:

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}(x_i|x)^2} - \sqrt{1/N}}{1-\sqrt{1/N}} \ldots\ldots\ldots(1)$$

- **Xi:** قطاعات التصدير تتمثل في (المواد الغذائية، المحروقات، المواد الأولية، المواد النصف المصنعة، التجهيزات الفلاحية، التجهيزات الصناعية، وسلع استهلاكية)؛
- **X:** إجمالي الصادرات ؛
- **N:** عدد مكونات الناتج (عدد النشاطات، تتراوح قيمة هذا المؤشر بين 0 و 1 فإذا كانت قيمته صفرا هذا يعني تنويع تام وأما إذا كانت قيمته 1 فهذا يعني تركز في قطاع واحد)

الجدول رقم (2-10): تطور معدل نمو المؤشر هرفندال-هيرشمان(H.H) مقارنة معدل نمو المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
H.H.H	0.82	0.72	0.69	0.69	0.68	0.61	0.92	0.94	0.91	0.93	0.91
معدل نمو المحروقات	34,9	25,4	5,6	-10,3	-6,2	-32,7	-3,5	-2,4	-6,4	-4,9	-10,2

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (2021، صفحة 46)

من خلال الجدول نلاحظ أن قيم المؤشر قريبة من الواحد الصحيح وهو ما يدل على عدم وجود سياسة التنويع الاقتصادي، كما نلاحظ تراجع ملحوظ لقيم المؤشر خلال الفترة (2011-2015) نتيجة تراجع أسعار البترول المتأثر بتداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية والركود الاقتصادي مما ساهم في انخفاض صادرات البترول من إجمالي الصادرات، كما يتضح كذلك خلال الفترة (2016-2020) أن درجة تركيز المنتجات المصدرة بلغت 0.91 سنة 2020 مما يشير إلى الصادرات تصدر من مجموعة منتج واحد تتمثل في المحروقات. **(أنظر الملحق رقم -13-)**

الشكل رقم (2-11): تطور معدل نمو المؤشر هرفندال-هيرشمان(H.H) مقارنة معدل نمو المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

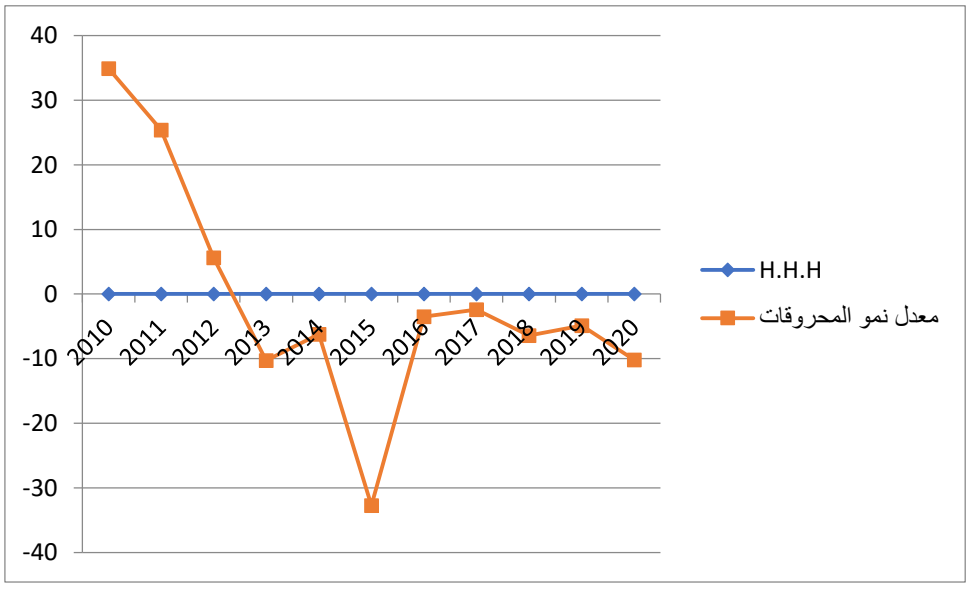

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (2021، صفحة 46)

من خلال الشكل البياني أعلاه، يتضح لنا بأن مؤشر H.H يخضع لتغيرات معدل نمو المحروقات بنسبة كبيرة، وهذا ما يؤكد لنا بأن هذا المؤشر لا يعطينا بصفة دقيقة درجة التنويع الاقتصادي، فانخفاض معدل نمو المحروقات يؤدي إلى زيادة التنويع الاقتصادي حسب هذا المؤشر، ولكن في الواقع يؤدي إلى انخفاض قيمة الإنتاج المحلي الإجمالي (كما حدث في سنتي 2015 و 2016)، وعليه فإن هذا المؤشر لا يعكس لنا مدى التنويع الاقتصادي في الجزائر وخاصة فترات ارتفاع أسعار البترول.

الفرع الخامس: أهم المتعاملين مع الجزائر خارج قطاع المحروقات لسنة 2020

تعتبر الدول الأوروبية من أهم المتعاملين مع الدولة الجزائرية بحيث نجد أن معظم بلدانها تتميز بعلاقات مع الجزائر، وكذا الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول آسيا وبعض دول إفريقيا. والجدول الموالي يوضح أهم المتعاملين الجزائر خارج قطاع المحروقات. (**أنظر الملحق رقم-10-**)

الجدول رقم (2-11): العملاء الرئيسين لدى الجزائر خارج قطاع المحروقات لسنة 2020

الوحدة: (مليون دولار أمريكي)

الدول المستوردة من الجزائر	القيمة	النسبة(%)
الإتحاد الأوروبي	**925,66**	**67,22%**
إسبانيا	210,48	22,74%
إيطاليا	53,96	5,53%
فرنسا	305,79	33,03%
المنطقة العربية	**309,36**	**22,48%**
المملكة العربية السعودية	2,3	0,74%
مصر	11,1	3,59%
تونس	83,03	26,83%
الأردن	61,91	4,50%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (2021، صفحة 42)

يمثل الجدول حصص عملاء الجزائر خارج قطاع المحروقات لسنة 2020، حيث نلاحظ أن فرنسا تحتل المرتبة الأولى بقيمة 305,79 مليون دولار بنسبة 33,03%، ثم إسبانيا بقيمة 210,48 مليون دولار، وإيطاليا بقيمة و53,9 دولار ، والجدير بالذكر أن كل هذه الدول تنتمي للاتحاد الأوروبي والذي كما أشرنا سابقا يستحوذ على أكثر من 60% من إجمالي صادرات الجزائر بحجم التقارب الجغرافي، أما بالنسبة للمنطقة العربية فقيمة ما تستورده من الجزائر من سلع خارج المحروقات 309.36 مليون دولار وتونس تحتل الصدارة بقيمة 83,03 مليون دولار بنسبة 26,83% بحكم أننا الجزائر لها عدة شراكات معها في شتى القطاعات، ثم تليها الأردن بقيمة 61,91 مليون دولار بنسبة 4,50% ثم مصر بقيمة 11,1مليون دولار بنسبة 3,59%.

الشكل رقم (2-12): العملاء الرئيسين لدى الجزائر خارج قطاع المحروقات لسنة 2020

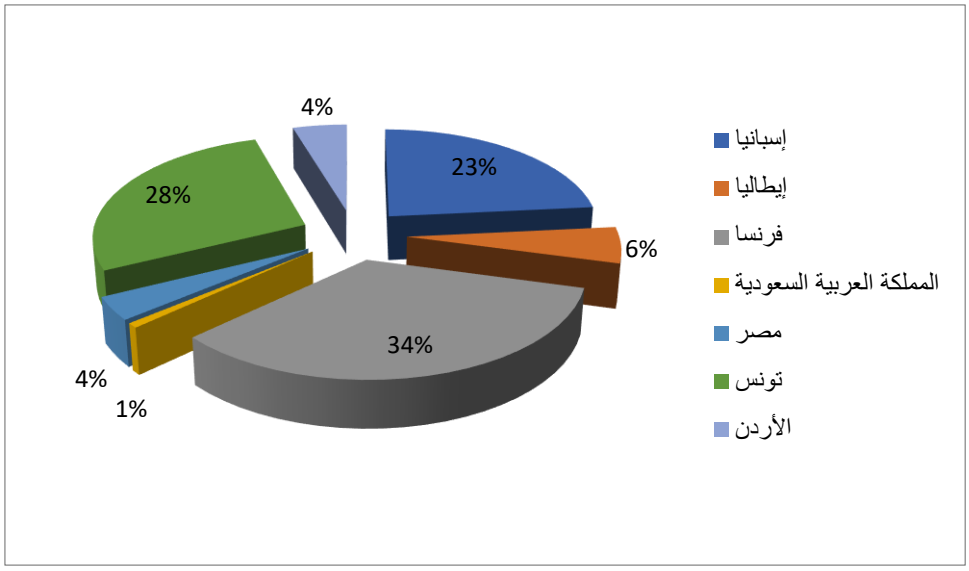

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (2021، صفحة 42)

من خلال الشكل البياني أعلاه يتبين لنا أن دول الإتحاد الأوروبي تمثل أهم منفذ للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات وذلك بنسبة 67,22% من إجمالي الصادرات الجزائرية سنة 2020 وتتصدر هذه الدول على التوالي فرنسا وإسبانيا بنسبة حوالي 34%و 23% وسبب ارتفاع نسبة الصادرات خارج المحروقات إلى هذه الدول هو التواجد الجغرافي الأقرب مما سمح بإقامة علاقات تجارية في ظروف حسنة، أما السبب الثاني فيعود للاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تربط الجزائر مع هذه الدول بينما درجة استيعاب المنطقة العربية لم تتجاوز 22,48% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات وتحتل الصدارة دولة تونس

بنسبة 26,83% وباقي الدول بنسب ضئيلة جدا رغم سلسلة الاتفاقيات الثنائية والتفضيلية والمتعددة الأطراف التي أبرمتها الجزائر مع هذه الدول من جهة وللقرب الجغرافي والقواسم المشتركة التي تجمع هذه البلدان من جهة أخرى، والسبب يرجع لعدة عوامل تتمثل في تشابه المنتجات المصدرة من هذه الدول، والحواجز الجمركية القائمة، كما يعود ذلك إلى التسهيلات المغرية التي تقدمها الدول الأوروبية إلى أسواق هذه البلدان ، إلا أنه يمكن أن تكون هذه الدول مجالا لتصدير المنتجات الجزائرية خارج المحروقات مستقبلا. (**أنظر الملحق رقم-14-**)

المطلب الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات خارج المحروقات

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تنمية الصادرات، وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات وذلك لقدرتها على الدخول إلى الأسواق الخارجية بسبب تنوع منتجاتها وانخفاض تكلفتها. لذلك فقد قامت السلطات العمومية بعدة مجهودات، تدعم فيها المؤسسات التي تقوم بتصدير منتجاتها، بغية مساهمتها في تنويع الإنتاج وتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات. كما تأكد أن مستقبل الاقتصاد الوطني مربوط بالمؤسسات الناشئة الجزائرية التي أصبحت حقيقة، لما تحققه من توفير مناصب الشغل ومساهمتها في تنويع الصادرات، خاصة إذا ما وجدت إطار ملائم يلبي متطلبات صغار المنتجين، حيث نسجل في ظل تقلبات أسعار البترول، كونها تعد قاطرة للاقتصاد الجديد وبديل استراتيجي فعال وكفيل للخروج من تبعات الأزمة. (عاشور، 2006، صفحة 16)

الفرع الأول: واقع المؤسسات الصغيرة المتوسطة في تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

بعد الصدمة التي أصابت أسواق النفط العالمية منتصف الثمانينات ووصول البرميل إلى أدنى مستوياته وتطور المديونية الخارجية من سنة لأخرى أدى إلى تبني اقتصاد السوق كخيار بديل ومن أجل ذلك صدر صندوق النقد والقرض سنة 14 أفريل 1990 قانون يتضمن تكريس مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي وتشجيع كل أشكال الشراكة كما قدمت السلطات العمومية مجالا واسعا لدعم النمو والترقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتزامن مع القانون الأخير وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-12): عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2010-2021)

الوحدة:(مؤسسة)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
م.ص.م	618515	658737	711275	777259	851511	934037
السنوات	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**
م.ص.م	1022231	1074503	1093170	1162105	1265623	1320652

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (إحصائيات وزارة الصناعة والمناجم)

الشكل الموالي يوضح تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2010-2021)

الشكل رقم (2-13): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2010-2021)

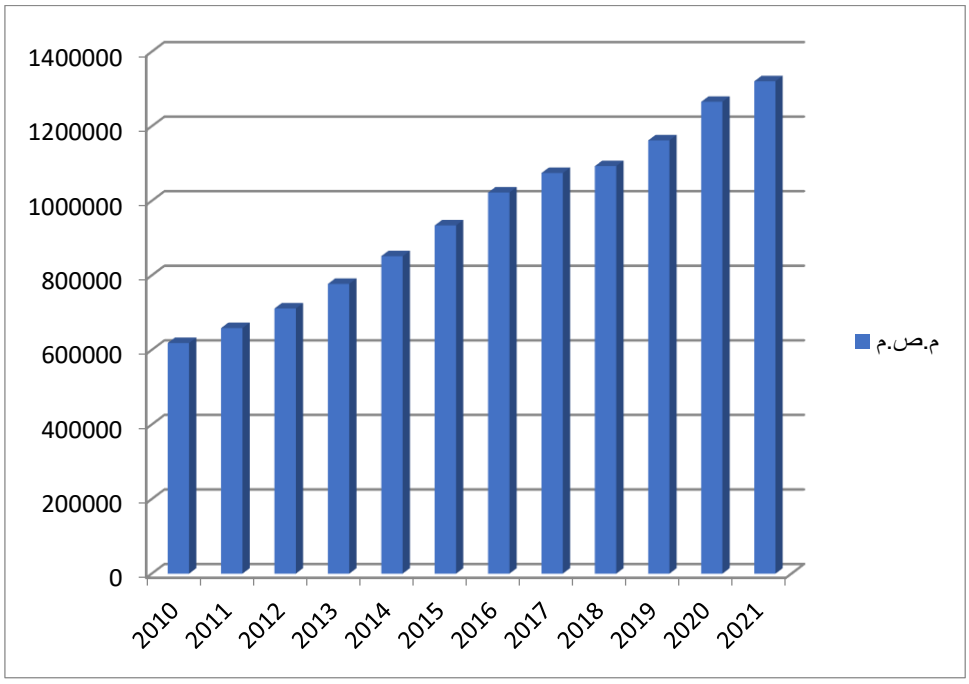

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (إحصائيات وزارة الصناعة والمناجم)

يمثل الجدول والشكل السابقين تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2010-2022)، حيث نلاحظ أن الجزائر عرفت تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورا بالغ الأهمية ابتداء من سنة 2010، وذلك راجع إلى مجهودات الدولة من خلال إجراءات الدعم المختلفة للمقاولاتية وتسهيل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة. حيث يبين لنا الجدول أعلاه أنها فيتزايد مستمر إذ سجلت سنة 2010 618515 مؤسسة على مستوى الوطن لتصل سنة 2021 إلى غاية السداسي الأول حوالي 1320652 مؤسسة،كما يشير هذا التزايد إلى انتهاج عدة إصلاحات منها مصرفية وضريبية التي سعت منها الدولة إلى الانفتاح الاقتصادي والتجاري للبلاد وتحريره.

الفرع الثاني:الجهود المبذولة في تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بذلت الجزائر مجهودات معتبرة في سبيل تطوير وتعزيز تنافسية مؤسساتها، فقد هيأت الأرضية التشريعية والمالية والمؤسساتية الداعمة، بحيث يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد المحركات الأساسية للتنمية الاقتصادية التي تعكف السلطات العمومية على تحقيقها لما له من مزايا ومؤهلات متعدد، يذكر منها قدرته على المساهمة في التنويع الاقتصادي، وخلق الثروة، إحداث مناصب الشغل والحد من الواردات وكذا تعزيز الصادرات.

ومن أجل ذلك سطرت السلطات العمومية برامج متعددة وأحدثت أجهزة دعم ومرافقة مختلفة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة، والعمل على تفعيل أدائه من خلال تحسين تنافسية المؤسسات من جهة أخرى.

فيما يخص أجهزة الدعم التي استحدثها القطاع بموجب القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يذكر ما يلي: (أجهزة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)

أولا:"وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية والابتكار (ADPMEPI):

هي هيئة أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 18-170 المؤرخ في 26 جوان 2018 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 25-331 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020، حيث تتولى الوكالة سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال إنشاء إنماء وديمومة هذه المؤسسات بالتنسيق مع القطاعات المعنية، كما تتولى هذه الوكالة على تقديم الخدمات التالية: (أجهزة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)

- تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتقديم خدمات الاحتضان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حديثة النشأة والتسريع بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة أو تلك التي لديها إمكانات نمو كبيرة؛
- توفير إيواء ظرفي لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تواجه الصعوبات؛
- القيام بأعمال تحسيسية وتكوينية لفائدة الشباب فيما يخص المقاولاتي، بالتكامل مع الأجهزة الموجودة؛
- تقييم الإمكانيات المحلية لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكثيف النسيج الصناعي؛
- تحديد فرص الاستعانة بمصادر خارجية لأنشطة المؤسسات الكبيرة، لاسيما الصناعية بهدف تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا الإطار؛
- دراسة وتحليل احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاتصال مع مجموعة الفاعلين المعنيين على المستوى المحلي بهدف اقتراح التكيفات المطلوبة للبرامج والأنظمة التي تنفذها؛
- عصرنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تطوير النظم البيئية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- دعم ديمومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحفاظ عليها؛
- تطوير المناولة ودعم وتعزيز الاندماج الصناعي الوطني؛

ثانيا:"المجلس الوطني للتشاور من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(CNC DPME)

- تم إنشاء المجلس من أجل تعزيز التشاور والحوار الذي يجمع بين السلطات العمومية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممثلة بجمعيات ومنظمات مهنية لتشكل شراكة حقيقية بين الكيانين من حيث تطوير وتنفيذ ومراقبة السياسات الموضوعة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويتولى هذا المجلس المهام التالية: (أجهزة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)
- توسيع قاعدة تمثيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاتحاديات والمنظمات المهنية ولاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الخيارات السياسية الاقتصادية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إثراء فرص الحوار بين الجهات الفاعلة والمؤسسات المسؤولة عن الاقتصاد الوطني، يتعين على المجلس الوطني الاستشاري تقديم مزيد من التآزر والتكامل في جهود التنمية الاقتصادية لبلدنا، والمزيد من التقارب في استخدام الموارد والوسائل المتاحة وزيادة الكفاءة؛
- إضفاء فعالية أكبر في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمواجهة التحديات المستقبلية والتحكم في التأثيرات المختلفة للاقتصاد عالمي على المتسم بالتغير المستمر.

ثالثا:"صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)

هو جهاز يهدف إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات المجدية، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة المشترطة من قبل البنوك.

كما تتمثل نوعية الاستثمارت المعنية في: إنشاء مؤسسات جديدة، توسعة المؤسسات الموجودة، تجديد أجهزة الإنتاج، أخذ المساهمات المرافقة لاسيما في عمليات التصدير.

وتكمن المؤسسات المؤهلة في المؤسسات المؤهلة للحصول على ضمانات الصندوق هي المؤسسات الإنتاجية في ميدان الصناعات التحويلية باستثناء المؤسسات التجارية؛

تعطي الأولوية للمؤسسات التي تقدم مشاريع تتوفر فيها إحدى أو بعض الخصائص التالية: (أجهزة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)

- المؤسسات التي تنتج أو تقدم خدمات خدمات غير موجودة في الجزائر؛
- المؤسسات التي تعطي قيمة مضافة معتبرة للمنتجات المصنعة؛
- المؤسسات التي تساهم في تخفيض الواردات أو زيادة الصادرات؛
- المشاريع التي تنشأ في مناطق بها نسبة بطالة كبيرة، وتساهم في تحقيق التوازن الجهوي بالبلاد؛
- المشاريع التي تسمح بتطوير التكنولوجيا الحديثة؛

رابعا:"الجائزة الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمبتكرة

إن تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لن تأتي إلا من خلال تجسيد سياسة ابتكار قوية وفعالة لتطوير منتجاتها وكذا طرق الإنتاج ذات القيمة المضافة العالية، للولوج نحو الأسواق الوطنية والخارجية وكذا التموقع الجيد بفعل القوة التنافسية، كما أن الظرف الراهن يدفع مؤسساتنا إلى إدماج الابتكار في مسارها الاستراتيجي، باعتباره أداة ضرورية لتحسين تنافسيتها في ظل محيط دائم التحولات.

كما أنها آلية لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاندماج في ديناميكية الابتكار الدائم والمستمر ويتعلق الأمر بإنشاء الجائزة الوطنية للابتكار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المحدثة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 08-323 المؤرخ في 14 شوال عام 1429 الموافق 14 أكتوبر سنة 2008، المتضمن إحداث جائزة وطنية للابتكار لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمحدد لشروط وكيفيات منحها، والذي عرف فيها تعديلات أخذت بعين الاعتبار المعطيات الاقتصادية الجديدة، ويعني بذلك المرسوم التنفيذي رقم 18-226 المؤرخ في 14 محرم عام 1440 الموافق 24 سبتمبر سنة 2018، المتضمن إحداث جائزة وطنية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة المبتكرة ويحدد شروط وكيفيات منحها.

وتخص هذه الجائزة المؤسسات التالية:

- المؤسسات التي تنشط في قطاع يساهم في التنمية الاقتصادية المستدامة؛
- المؤسسات الناشطة في شعبة الاقتصاد الأخضر؛
- المؤسسات الشابة الناشطة في قطاع يساهم في التنمية الاقتصادية المستدامة.

كما تمنح هذه الجائزة للمؤسسات الفائزة وطبقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 18-226 فهي عبارة عن ميداليات وشهادات تقديرية لأفضل مؤسسة مبتكرة إلى جانب تحفيزات مالية حددتها المادة 2 من المرسوم التنفيذي.

المطلب الثالث: معيقات تنمية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات

تعتمد الجزائر بشكل أساسي على صادرات المحروقات في تمويل احتياطاتها من العملة الصعبة ولم تكن إجراءات دعم وتشجيع الصادرات خارج المحروقات فعالة لحد ما، فوجود انحراف مابين الأهداف المخططة والأرقام المنجزة يكشف عن وجود محيط غير سليم تتخلله مجموعة من المعيقات التي تعترض انطلاقة الصادرات بالشكل المرغوب فيه، وفيما يلي ذكر الاختلالات التي تحول دون وصول المنتج الجزائري غير الريعي إلى الأسواق الدولية كما يلي:

الفرع الأول: معيقات على المستوى الجزئي

تتمثل هذه المعيقات فيما يلي: (سعيدي، 2005/2004)

أ. تطبيق عشوائي غير منظم لإجراءات العمل المنصوص عليها في نظام الجودة؛

ب. عدم الأخذ بأسلوب الجودة في مجال تحديد وتصميم المنتجات؛

ج. هياكل تنظيمية لاتستجيب للتغيرات الحالية التي تحدث خارج المؤسسات الجزائرية على مواجهة المؤسسات الاقتصادية.

د. غياب التناغم والتنسيق بين المتعاملين الاقتصاديين، على غرار منتدى رؤساء المؤسسات وأرباب العمل المصديرين مع الهيئات الحكومية الوصية التابعة لوزارة التجارة (الوكالة الوطنية للتجارة الخارجية ALGEX، الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة CACI، المركز الوطني للسجل التجاري CNRC، المركز الوطني لمراقبة الجودة CACQE حول إيجاد أفضل الصيغ وأنجح السبل الكفيلة لتصدير المنتجات الوطنية إلى الخارج؛

هـ. عدم تطابق المنتوج الوطني مع المعايير الدولية خاصة في مجال الجودة والنوعية وقيود البيئة، وهذا راجع لكونها عملت لسنوات طويلة في غياب المنافسة مما جعلها تبقى سلعها ضمن مقاييس وطنية بحتة موجهة لسوق واحد، حيث تعاني المنتجات الجزائرية من الجودة المنخفضة والنوعية الرديئة مقارنة مع نوعية نفس المنتجات في السوق الخارجية؛

و. ارتفاع أسعار السلع الجزائرية والذي ترجع أسبابه إلى عدم الاستفادة من اقتصاديات الحجم، عدم الاستعمال العقلاني للطاقات الإنتاجية المتوفرة على غرار تبعية مدخلاتها للخارج؛

ز. غياب سياسة محددة الأهداف وواضحة ومعلقة ومعروفة من طرف كل المصالح والأفراد.

ح. تطبيق عشوائي وغير منتظم الإجراءات العمل المنصوص عليها في نظام الجودة بالإضافة إلى غياب نظام قادر على القياس المبني على الأساليب الإحصائية لتحديد الاختلاف؛

ط. عدم الأخذ بأسلوب نظام للمعلومات يتضمن كافة البيانات والإحصائيات التي تربط بالعملية الإنتاجية موقع السلعة في السوق؛

ي. غياب التحفيز المادي والمعنوي داخل المؤسسة الذي قضى على كل فرص الإبداع والابتكار كأسلوب عملي يمكن للمؤسسة الجزائرية من تحضير المنتوج الذي يتلائم مع متطلبات الوقت الحالي؛

ك. عدم كفاءة المؤسسات الممارسة للعملية التصديرية وكذلك ضعف كفاءة الهياكل التي تتولى عملية التصدير في بعض المؤسسات، بالنظر لعدم إعطائها أهمية لازمة في السابق؛

ل. انعدام قنوات التوزيع ذات الطابع الخصوصي حيث كان هناك غياب تام لكل قنوات التوزيع خاصة تلك التي تركز على جانب التصدير بالنسبة للخدمات ما بعد البيع.

الفرع الثاني: المعيقات المرتبطة بالمحيط الاقتصادي:

إن الركود الكبير الذي عرفته الصادرات خارج المحروقات والذي دام لمدة طويلة، أدى إلى الاعتقاد بأن الفشل قدر محتوم على الجزائر تم الرضوخ له، وهو ما ظهر سلوك وتصرفات أغلبية الأعوان الاقتصاديين، فنشاط التصدير خارج المحروقات لم يساير الديناميكية التي عرفها الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال، وحتى الأهداف المسطرة في برنامج الحكومات الجزائرية المتعاقبة خاصة في السنوات الأخيرة ولم تتحقق، مما أدى إلى جمود القطاعات، ويمكن تلخيص هذه المعيقات فيما يلي: (مصطفى، 2010/2011، الصفحات 80-84)

أ. غياب إستراتيجية محددة المعالم للتصدير أو على الأقل تغطية الحاجيات المحلية والذي يفترض أنها جزء ضروري لتنمية وتنويع الصادرات ولتحقيق التنافسية، تعطى الاعتبار للجانب الاقتصادي والاجتماعي والتشابك والتداخل الحاصل بين الأسواق الدولية؛

ب. غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين وميلهم للممارسة الاستيراد بسبب ارتفاع نسبة الربح والتقليل من المخاطر الناجمة عن التصدير.

ج. سوء استخدام التكنولوجيا دون تقديم منتجات متطابقة للمواصفات الدولية سواء من حيث التصميم، التغليف بالإضافة إلى غياب الإبداع والابتكار التقني والتكنولوجي؛

د. انعدام الخبرة لدى المصدرين الجزائريين والتي تحول دون تموقعهم في الأسواق الدولية لمدة أطول؛

هـ. التكاليف الكبيرة التي يتطلبها التشخيص ودراسة الأسواق الخارجية؛

و. القيود الثقافية وهي القيود الناجمة عن التباين والاختلاف في أذواق المستهلكين والتباين الثقافي والمعرفة بين السوق المحلي والأجنبي التي تؤثر على تدفق المعلومات وصنع القرار في المعاملات الدولية؛

ز. غياب قاعدة صناعية قوية فالقطاع الصناعي الجزائري يواجه العديد من المعيقات التي تقف عائق أمام تنويع وتنمية منتجاته ووصولها إلى الأسواق الدولية.

الفرع الثالث: المعيقات المرتبطة بالمحيط المؤسساتي والتشريعي

يواجه المحيط المؤسساتي والتشريعي للصادرات خارج المحروقات مختلف العراقيل التي تحول دون فعالية أكثر للتدابير المتخذة لترقية الصادرات خارج المحروقات، ويمكن عرضها في النقاط التالية: (حمودة، 2000، صفحة 216)

أ. التباطؤ في إدراج نصوص تشريعية وتنظيمية جديدة تحكم آليات التصدير والمنافسة والمعاملات التجارية وشروط ممارسة الأنشطة الاستغلالية؛

ب. التشابك والتداخل في المهام الموكلة لهيئات وهياكل المدعمة لترقية الصادرات خارج المحروقات؛

ج. غياب أدنى تنظيم للتواجد التجاري في الأسواق الخارجية؛

د. وجود تنظيم وتنسيق غير كافيين بين المصدرين الجزائريين سواء على المستوى الوطني أو الخارجي؛

هـ. سوء استخدام وتوجيه الموارد المالية للصندوق الخاص لترقية الصادرات خارج المحروقات؛

و. ارتفاع تكاليف النقل الدولي وعجز خدمات دعم التصدير المخصصة لذلك والتي تعتبر أداة أساسية وضرورية لتطوير نشاطات التصدير

ز. عدم وجود نظام عزيمي محفز مدعم للمؤسسات التي تقوم بعملية التصدير؛

ح. غياب الفعالية والمؤسسات المسؤولة عدم التمكن من قياس القدرة التصديرية للمؤسسة، مما يعوقها عن تقدير احتياجاتها المالية ومعرفة أسواقها الخارجية المستهدفة؛

ط. صعوبة التطبيق العلمي للإجراءات التشريعية والتنظيمية بغية تنمية وتشجيع الصادرات إضافة إلى عوامل أخرى تمس بجوهر عملية التصدير..

المطلب الرابع: أهم الحلول المستقبلية لتنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

رغم الصعوبات التي تواجه الصادرات قطاع المحروقات إلا أن الدفع بها يبقى أمرا قابلا للتجسيد لما تتمتع به الجزائر من إمكانيات وفرص هائلة في باقي القطاعات الإنتاجية، مع وعي السلطات الجزائرية بأنها مطالبة بالبحث لترقية هذه الصادرات خاصة مع التوجه المتنامي نحو مبادئ التنمية المستدامة والطاقات المتجددة النظيفة ومن أهم البدائل المستقبلية لتنويع الصادرات، يذكر منها ما يلي:

أ. **الاستثمار في القطاعات المتجددة:**

الطاقات المتجددة هي تلك المصادر الطبيعية غير نابضة المتوفرة في الطبيعة سواء كانت محدودة أو غير محدودة، وتتمتع الجزائر بإمكانيات هائلة للطاقات المتجددة تؤهلها بأن تكون من الدول المصدرة للطاقة النظيفة وتطوير مصادرها وهي: الطاقة الشمسية، الطاقة المائية وطاقة الرياح؛ (بوحيل، الصفحات 65-69)

ب. **دعم القطاع الفلاحي:**

تتمتع الجزائر بإمكانيات كبيرة في القطاع الفلاحي خاصة كونها تعتبر بوابة القارة الإفريقية ومحور الدول المغاربية وكذلك قربها من سوق الأوروبية، فضلا عن امتلاكها أراضي خصبة شاسعة وموارد مائية هائلة وكذا إمكانيات بشرية ومالية مكنتها من تطوير هذا القطاع وتنميته كي يكون قاطرة الاقتصاد الوطني؛ (ضيف و أحمد، 2018، صفحة 24)

ج. **تطوير القطاع الصناعي الجزائري:**

نظرا لضعف مساهمة قطاع الصناعة في الاقتصاد الوطني يقترح جملة من السبل الهادفة إلى الانتقال بالجزائر من مجرد بلد مصدر للمواد الأولية إلى بلد منتج ومصدر للمواد المحولة، وبالتالي تخليص الاقتصاد الوطني من التبعية لقطاع المحروقات وذلك من أجل تجنب استمرار الجزائر في الاعتماد الكلي على عوائد الصادرات المحروقات التي تتميز بعدم الاستقرار نتيجة تقلبات أسعار النفط، وذلك من خلال العوائد النفطية وحقن فائض السيولة إلى قطاع الصناعة كبديل لقطاع المحروقات والذي من شأنه خلق نمو ثابت ومستقر وإيجاد فرص عمل دائمة. وتتمثل هذه السبل باختصار فيما يلي: (المجيد، 2018، صفحة 128)

- ✓ إعادة هيكلة الصناعات الوطنية وتطويرها؛
- ✓ تحسين مناخ الاستثمار الصناعي؛
- ✓ الاستثمار في رأس المال البشري؛
- ✓ التكنولوجية كعنصر مهم لتطوير الصناعة؛
- ✓ ضمان تنسيق الترابط بين السياسة الاقتصادية والصناعية؛
- ✓ إعادة تنظيم المؤسسات المكلفة بتنفيذ وتقييم السياسات الاقتصادية.

د. **تنمية قطاع السياحة:**

إن الواقع المتردي الذي يعيشه قطاع السياحة في الجزائر يجعلها أمام تحديات قيد النهوض بهذا القطاع وجعله موردا هام من موارد الاقتصاد الجزائري خاصة في ظل انهيار أسعار المحروقات وسعي الجزائر للخروج تدريجيا من التبعية الاقتصادية لقطاع النفط وذلك لايكون إلا بتنويع النشاط الاقتصادي وبناء اقتصاد حقيقي منتج وخالق للثروة، وتتمثل هذه التحديات فيما يلي: (المجيد، 2018، الصفحات 173-174)

- ✓ تحسين الأطر القانونية والتنظيمية الخاصة بقطاع السياحة؛
- ✓ زيادة الإنفاق الحكومي على القطاع السياحة؛
- ✓ تنمية الفكر السياحي والثقافة السياحية في المجتمع الجزائري؛
- ✓ تطوير البنية التحتية والمنشآت الأساسية للسياحة؛
- ✓ تحسين الخدمات المرافقة للنشاط؛
- ✓ إتباع سياسة ترويجية فعالة.

هـ. استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر:

ينظر للاستثمار الأجنبي المباشر على أنه مصدر رئيسي من مصادر التمويل الخارجي لبعض الدول النامية خاصة ذات الدخل المتوسط، حيث من المتوقع أن تحصل هذه الدول من خلاله على التقنية النقدية الحديثة والمهارات التنظيمية والإدارية، كما أنه يعمل على زيادة استخدام الموارد المحلية ونمو الناتج وفرص العمالة للمواطنين المضيفة، فضلا على أنه يساعد في عمليات التكيف الهيكلي وذلك لدخوله في القطاعات الإنتاجية الموجهة إلى التصدير أو التي تحل محل الواردات، وبذلك يعمل على دعم موازين مدفوعاتها وبالتالي قدرتها على سداد ديونها الخارجية، ومن الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر، يذكر زيادة وتطوير صادرات الدول النامية عبر منافذ الشركات المتعددة الجنسيات باتجاه البلدان الأجنبية، بالإضافة إلى التدفقات الحاصلة لرؤوس الأموال؛ (أمال، 2020، صفحة 128)

و. تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تملك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرة كبيرة على غزو الأسواق الخارجية والمساهمة في زيادة الصادرات وتوفير النقد الأجنبي وتقليص العجز في الميزان المدفوعات، وتحاول تغطية الجزء الأكبر من السوق المحلي بالمنتجات الاستهلاكية النهائية خاصة الغذائية منها بهدف الوصول إلى الاكتفاء الذاتي والتقليل من الواردات، وتواجه هذه المؤسسات في الجزائر مجموعة من الصعوبات التي يجب تجاوزها حتى تتمكن من الاستفادة منها وتتمثل فيما يلي: المشاكل الإدارية، مشكل التمويل، مشكل العقار، مشكل الجباية، مشكل المعدات، وانخفاض مستوى التكنولوجي. (الزهراء، 2016، صفحة 8)

ز. **تطبيق سياسات الدعم والإعانات:** من أهم أشكال فتتمثل في الدعم المالي المباشر، الاستثناءات الضريبية، تقديم القروض لتمويل الصادرات بأسعار فائدة رمزية، وتعديل سعر الصرف للمصدر، في حين أن الدعم غير المباشر يتمثل في دعم خدمات المياه والكهرباء للأنشطة التصديرية.

وعليه ومن أجل ضمان فاعلية الدعم وتقليل الآثار التشويهية الناتجة عنه، فإن الإطار العام لسياسات دعم الصادرات يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الأمور التالية: (بوبكر، 2006، صفحة 04)

- ✓ وضع جدول زمني لرفع إنتاجية المشاريع التصديرية وربط مقدار الدعم بذلك؛
- ✓ حجب الدعم عن السلع التي لا تعطي أسعارها مستلزمات الإنتاج المستوردة؛
- ✓ مرونات العرض في الدول المصدرة، ومرونات الطلب في السوق المستوردة عند تحديد معدل الدعم؛
- ✓ تقليل عبء الدعم بمراعاة التوطن السليم للصناعات، وتفادي التنافس بين الدول العربية؛
- ✓ حجم الأسواق الخارجية المستهدفة؛
- ✓ الاتفاقيات والتفضيلات الجمركية.

ح. **القيام بالتسهيلات الجمركية:** هناك العديد من الأنظمة الجمركية التي لابد على الحكومة الجزائرية أن تستخدمها لتسهيل وتشجيع الأنشطة التصديرية خارج المحروقات أشهرها: (بوبكر، 2006، صفحة 07)

- ✓ نظام الدروباك Drawback: هو نظام رد الرسوم الجمركية على مستلزمات إنتاج السلعة المصدرة بعد التصدير؛
- ✓ نظام السماح المؤقت أو الإعفاء التام للرسوم الجمركية على المستلزمات إنتاج السلعة المصدرة؛
- ✓ نظام الإيداع ويقصد به إيقاف تحصيل الرسوم الجمركية المقررة على مستلزمات إنتاج السلعة المصدرة لفترة زمنية محددة؛
- ✓ إنشاء المناطق الحرة بحيث تقوم بتشجيع إقامة الصناعات التصديرية، من خلال جذب الاستثمارات ومنحها العديد من الحوافز والمزايا والإعفاءات.

ط. **تكوين منهج متكامل لتنشيط الصادرات الجزائرية في الأسواق الدولية** : من أجل أن تكون للصادرات الجزائرية مكانة في الأسواق الدولية التي تتسم بالمنافسة الشرسة لابد من توافر منهج متكامل لتنشيط ذلك من خلال إيجاد سياسات تتكامل فيما بينها، والتي يمكن ذكرها كالآتي: (مصطفى أ.، 2002، الصفحات 148-152)

أولا:"السياسات الحكومية:

إن تحقيق ذلك يتطلب على مستوى السياسات الحكومية العمل على المحاور التالية: (مصطفى أ.، 2002، صفحة 148)

- ✓ تنسيق أدوار مشتركة ومتكاملة بين كل الوزارات الصناعة والزراعة والسياحة والاقتصاد والجامعات ومراكز البحوث، لتحديد المنتجات التي تتمتع بمزايا تنافسية للتركيز على تأهيلها وتنميتها لتكون رأس حربة للصادرات؛
- ✓ لابد من بذل جهود على مستوى وزارات الاقتصاد والخارجية العربية، لحث الدول العربية الداخلة في اتفاقيات تجارية ثنائية، ومناطق تجارة الحرة، على الحد من عدد السلع التي تدرجها هذه الدول على القوائم السلبية؛
- ✓ إبرام الاتفاقيات التي تستهدف زيادة عدد السلع المعفاة من الجمارك بين الدول العربية غير الداخلة في اتفاقات للتجارة الحرة أو التبادل التجاري، ووضع النظم الكفيلة باعتماد شهادات الفحص الصادرة لكل بلد لدى البلد الآخر؛
- ✓ تكليف مكاتب التمثيل التجاري الملحقة بالسفارة الجزائرية بإعداد دراسة مبدئية مفصلة عن الأسواق المستهدفة، بدءا بأسواق الدول العربية تتعلق بحجم الطلب وخصائص المنتج..إلخ، وتقديمها إلى غرف التجارة والصناعة؛
- ✓ زيادة الحوافز الاستثمارية والتي ينبغي أن تكون على أسس موضوعية للمشروعات التي تستهدف وتعمل على توجيه إنتاجها، للتصدير، واستفاء وتنمية مقومات القدرة التنافسية في الأسواق الدولية
- ✓ فرض رسوم من قيمة الواردات على المستوردين من أجل إنشاء صندوق لدعم المصدرين يغطي الإعفاءات في الرسوم على المصدرين كحافز لتنمية الصادرات؛
- ✓ حث وحدات الجهاز المصرفي على تهيئة تمويل مناسب وشروط ميسرة للصادرات (مثل سعر الصرف وفترات السماح)، والاشتراك مع شركة ضمان الصادرات لتأمين المصدرين المخاطر التجارية وغير التجارية؛

- ✓ السعي إلى إنشاء الإتحاد الجمركي لزيادة حجم الصادرات العربية.

ثانيا:"على مستوى الإدارات في الشركات الجزائرية

يلعب سعي الإدارة في الشركات بالارتقاء بمكانة الصادرات خارج المحروقات في الأسواق الدولية دورا مهما، وهذا يتطلب عدة مقومات متكاملة، يمكن ذكرها فيما يلي: (مصطفى أ.، 2002، الصفحات 149-150)

- ✓ تحلي مدراء الشركات بالتوجه التسويقي، والتي تكون نقطة البدء في صياغة خطط وبرامج الشركة، للوقوف على حاجات وتوقعات العملاء بكل سوق من الأسواق المستهدفة؛
- ✓ يكرس التوجه التسويقي دراسات التسويق والسوق كنشاط رئيسي ضمن أنشطة إدارة التسويق بالشركات، ويجب أن يكون من أهم أهداف بحوث التسويق إنشاء نظام معلومات متكامل ومحدث يفيد في صيغ القرارات التسويقية؛
- ✓ التوجه بالتصدير، والمقصود هنا ألا تنظر الإدارة للتصدير باعتباره تخلصا من الإنتاج الذي لم يستوعبه السوق المحلي، بل يكون التصدير على أولويات أجندة الإدارة العليا وإدارة التسويق في الشركات الجزائرية، وأن تهيأ طاقات إنتاجية مناسبة أو كافية لاقتناص الفرص التصديرية؛
- ✓ تصميم برامج إدارة الجودة الشاملة، والتي من خلالها تتضمن معرفة وتحليل توقعات العملاء على ضوء بحوث السوق والبناء عليها، إذ يسهم ذلك في تهيئة وتحسين مستمر في مستوى جودة المنتجات المصدرة وفاعلية تسويقها، وتكسبها ميزة تنافسية؛
- ✓ تحليل البيئة الخارجية للشركة لتحديد الفرص السوقية التي يمكن استغلالها في التصدير والتهديدات التي تتضمنها هذه البيئة، وكذا تحليل البيئة الداخلية لتحليل نقاط القوة ونقاط الضعف؛
- ✓ اعتماد مدخل تقسيم السوق لقطاعات Market segmentation، وذلك بتحديد خصائص وتوقعات كل قطاع مستهدف من العملاء ومخاطبته بالمنتج وأسلوب الترويج الذي يتناسب مع حاجاته وتوقعاته.
- ✓ يقتضي المدخل المعاصر للتخطيط الاستراتيجي التسويقي في مواجهة تحديات العولمة، أن يفكر مدراء الشركات عالميا مع تطويع قراراتهم التسويقية محليا؛
- ✓ الاهتمام بالتغليف الفاعل للسلع، أي التغليف الذي يتناسب وحاجات وتوقعات العملاء المستهدفين، ويلقى قبولا سيكولوجيا وماديا من جانبهم ويحفظ على السلعة خصائصها الأصلية، بالإضافة إلى تبيين كامل وواضح للبيانات الكافية عن المنتج (المكونات، مكان الصنع، تاريخ الإنتاج، تاريخ انتهاء الصلاحية..)

ثالثا:" على مستوى غرفة التجارة والصناعة

يصعب تجاهل وإغفال دور هذه الغرفة في تنمية الصادرات الجزائرية، وفيما يلي أهم مقومات فاعلية هذا الدور: (مصطفى أ.، 2002، الصفحات 151-152)

- ✓ إنشاء لجان أو غرف تجارية مشتركة من رجال الأعمال و أولئك المؤثرين في الدول ذات الأسواق المستهدفة، يهيء تعاونها فرصا مشتركة للمبادلات التجارية، يمكن الإفادة في هذا الصدد من الجهود والاتصالات الدبلوماسية؛
- ✓ إنشاء شركات جزائرية للتساوي وأخرى مشتركة مع شركات أجنبية في الدول المستهدفة أسواقها، تساهم في زيادة فرص وأحجام المبادلات التجارية بين الدول، وذلك من خلال دراسة الأسواق وتهيئة المزيج التسويقي المناسب (منتج، ترويج، وتوزيع) لكل سوق بما يناسب خصائصها وتوقعات العملاء.

الخـــــــلاصة:

من خلال دراستنا لوضعية الصادرات الجزائرية خلال الفترة محل الدراسة توصلنا إلى أن الصادرات خارج قطاع المحروقات مازالت تمثل نسبة ضئيلة حيث لم تتجاوز نسبة 5% من إجمالي الصادرات لسنة 2015، كما أنه عند دراسة هيكل الصادرات نلاحظ أن صادرات المحروقات تهيمن على إجمالي الصادرات، أما بالنسبة للصادرات خارج قطاع المحروقات تبين لنا أن المنتجات مواد الخام هي التي تمثل أكبر نسبة من إجمالي الصادرات خارج المحروقات خلال فترة الدراسة .

لقد قامت السلطات الجزائرية باتخاذ عدة إجراءات في سبيل تنمية وتنويع الصادرات خارج المحروقات بغية تحقيق معدلات نمو مستقرة ومستديمة، من جملة هذه الإجراءات استحداث مؤسسات لترقية الصادرات خارج المحروقات، بالإضافة إلى إجراءات ضريبية وجمركية، وتنظيمية وأيضا إجراءات نقدية ومالية . و لكن رغم هذه الجهود فإنه لم تتحقق النسب المرجوة والمأمولة من تنويع الصادرات خارج المحروقات .

أما فيما يخص دراسة العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات خارج المحروقات تبين لنا أنها علاقة ضعيفة وهذا راجع لهامشيتها وضئلاتها، مما يدل على أنه لا وجود لأثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر وهذا يعني أن إستراتيجية تنمية وتنويع الصادرات خارج المحروقات تحتاج المزيد من التفعيل.كما تعاني الصادرات خارج المحروقات من عدة عقبات جعلت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة حيث تتركز هذه العقبات كارتفاع تكاليف منتجات المصدرة بالإضافة على انخفاض مستويات الجودة وعدم الخبرة في أنشطة التسويق.

الخاتـــــمة

إن الهدف من هذه الدراسة هو إبراز أهمية الدور الذي يلعبه تنويع الصادرات ومدى تأثيره على ترقية الصادرات والنمو الاقتصادي ككل، كما أكد العديد من الاقتصاديين على أن الصادرات تعتبر من أهم محركات النمو الاقتصادي، لهذا السبب عملت العديد من الدول على تحسين قدرتها التصديرية والرفع منها ومحاولة البحث عن أنجح الطرق التي تمكنها من اختراق الأسواق الدولية وهو الشيء الذي أعطى أهمية لدراسة هذا الموضوع.

والجزائر هي الأخرى عملت على تنويع صادراتها بعد أزمة 1986 (انخفاض أسعار النفط) إذ أن اقتصادها يعتبر ريعي بدرجة أولى، هذا التنويع لبناء اقتصاد تصديري صامد أمام خلل يصيب سير التبادل الدولي والذي يعد حافزا للنمو الاقتصادي. إذ هو مصدر يمكننا من تحصيل عملة صعبة وبناء قاعدة صناعية وزراعية، حيث تبنت الجزائر مجموعة من الإجراءات والتحفيزات في شتى المجالات للمنتج والمصدر مدعمة هذه الإجراءات بإنشائها تدعم النشاط التصديري والقطاع الإنتاجي خارج المحروقات. وذلك لأهمية الصادرات خارج المحروقات في تحقيق نمو اقتصادي حقيقي.

أ. اختبار صحة الفرضيات:

لقد جاء اختبار صحة فرضيات الدراسة كالتالي:

- **الفرضية الأولى والتي تنص على أن:** " تذبذب أسعار البترول في السنوات الأخيرة مما أدى إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي."

يتم قبول هذه الفرضية وذلك لأن: تبين في الدراسة أنها تمثل المورد الأساسي الذي يعتمد عليه الاقتصاد الوطني في تحصيل إيراداته، كما أن للتنويع الاقتصادي دور في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة ؛

- **الفرضية الثانية والتي جاءت كما يلي:** " من أهم إجراءات تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات هي الإجراءات الجمركية."

يتم رفض هذه وذلك لأن: تبين في الدراسة أنه يجب استعمال عدة آليات متكاملة منها استحداث المؤسسات والإجراءات التنظيمية والجمركية والجبائية ، والتي يمكن على ضوئها ترقية وتنمية الصادرات خارج، وهذه المعايير تبرز التسهيلات التي تقوم بها الدولة من أجل ترقية الصادرات خارج المحروقات؛

- **الفرضية الثالثة والتي جاءت كما يلي:**" من أهم القطاعات التي يمكن للجزائر أن تحقق بها التنويع الاقتصادي هي قطاع الزراعي ".

يتم رفض هذه الفرضية لأن: من خلال الدراسة تبين أنه للجزائر عدة قطاعات منها (زراعي، صناعي، السياحي) يمكن أن تحقق بها التنويع الاقتصادي من أجل ترقية صادراتها خارج المحروقات بحكم أن لديها ثروات عدة تمتاز بها ونادرة في العالم.

ب. نتائج الدراسة المتوصل إليها:

من خلال ما تم تناوله في الدراسة يمكن استخلاص بعض النتائج وهي كالتالي:

- ❖ اعتماد الجزائر على الصادرات المحروقات مما جعلها عرضة للأزمات المختلفة بالنظر إلى التقلبات الحاصلة في السوق المحروقات، ما دفع القائمين على السياسة الاقتصادية بالتفكير في انتقال إلى التنويع الاقتصادي لترقية الصادرات خارج المحروقات؛
- ❖ إن تغيير هيكل الصادرات الجزائرية مرتبط بتشجيع الإنتاج الوطني المنتج للثروة؛
- ❖ تتسم الصادرات خارج المحروقات بالتركيز السلعي و الإقليمي نتيجة التبعية الاقتصادية لدول الإتحاد الأوروبي بصفة خاصة، ويعود ذلك لأسباب تاريخية وجغرافية واقتصادية؛
- ❖ رغم الآليات التي حاولت الجزائر اتخاذها من قيمة الصادرات خارج المحروقات إلا أن هذه الأخيرة بقيت تراوح مكانها، وذلك لكون جميع الإجراءات ترقيعية، ولم تصل إلى حد التغير من بنية الاقتصاد الجزائري وتحسين من خصائصه الهيكلية، مع بقاء نفس الأعراض المرضية السابقة، الندرة والتبعية؛
- ❖ على الرغم من المجهودات المبذولة من طرف الدولة الجزائرية لتحقيق التنويع الاقتصادي إلا أنها باءت بالفشل حيث أننا وجدنا أن القطاع الفلاحي والصناعي يساهم بنسب ضئيلة في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع القطاع الخدمي وقطاع الأشغال العمومية اللذان يحققان النسبة الأكبر مما يدل على عدم تنوع الاقتصاد الجزائري وعلى ارتباطه الوثيق بقطاع المحروقات مما يستلزم تبني خطة تنموية جديدة تثري القطاع الاقتصادي وتخرجه من التبعية النفطية وهذا ما ينفي الفرضية الأولى؛
- ❖ توجد علاقة بين نمو الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي في الجزائر ولكن بنسبة ضئيلة جدا في مساهمة الصادرات خارج المحروقات؛
- ❖ لم تتمكن الجزائر من تنمية صادراتها خارج المحروقات حيث تمثل نسب ضئيلة مقارنة بالصادرات المحروقات التي بلغت قيمتها 97 % سنة 2011 كما أن عملية التصدير في الجزائر تواجه العديد من المعيقات التي يجب إيجاد حلول لها وتجاوزها؛
- ❖ هناك مشاكل ومعيقات تقف أمام تسويق صادراتنا خارج المحروقات، مضعف الأساليب التقنية والحديثة، ارتفاع تكاليف الإنتاج وما يصاحبه من مشكل الجودة في المنتجات المتوفرة الذي يقلل من تنافسية الصادرات المحلية بالمقارنة بالصادرات العالمية
- ❖ الإطار التحفيزي للصادرات يوفر مناخا مناسبا للمستثمرين، قانون استثمار مناسب ومرن، تنظيمات ملائمة كاستقرار العملات، ضمان الحصول على العقار الصناعي، مع منح التسهيلات اللازمة والكافية للمؤسسات المصدرة ومرافقتها محليا وفي الأسواق الخارجية، حيث يبقى دور مؤسسات المساعدة في تدعيم الصادرات والصناعة في الجانب التوعوي والتحسيسي والمرافقة الإدارية.

ت. اقتراحات الدراسة:

بناءا على نتائج الدراسة المتوصل إليها، يمكن تقديم جملة من اقتراحات مهمة وذات صلة بموضوع الدراسة، وهي كالتالي:

1. ينبغي على الجزائر تنويع اقتصادها خارج المحروقات خاصة قطاع الصناعة والزراعة؛
2. ضرورة الاستفادة من خبرات وتجارب الدول التي نجحت في مجال تنمية الصادرات؛
3. انتهاج إستراتيجية وطنية مثلى لتوفير مناخ استثماري ملائم وفعال لخدمة مجال ترقية وتنمية الصادرات خارج المحروقات؛
4. ضرورة الاهتمام بتوفير شبكة متكاملة من المعلومات المرتبطة بالتصدير حتى يكون المصدر على دراية كافية بتطورات الأسواق العالمية واتجاهات المنافسة بها، وبالتالي التمكن من رسم سياسة تصديرية بناءا على هذه المعلومات.
5. الاهتمام بإستراتيجية المشروعات ذات التوجه للعملية التصديرية، وتوفير الإمكانيات والدعم اللازم لها لما تلعبه من دور هام في تنمية الصادرات خارج المحروقات؛
6. نظرا لأهمية قطاع الصادرات خارج المحروقات فإن السلطات ملزمة باستغلال مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والاتفاق المبرم مع الإتحاد الأوروبي، لانتزاع أكبر قدر ممكن من الفرص لتنمية هذا القطاع لمجابهة المنافسة الأجنبية، وتوفير المناخ الاستثماري لجلب الاستثمار الأجنبي؛
7. يجب على البنوك التجارية على بذل المزيد من الاهتمام بالقيام بوظيفتها فيما يتعلق بتمويل الصادرات، حيث أن لهذا الدور أهمية بالغة بالنسبة للدول النامية التي تهدف إلى تنمية صادراتها خارج المحروقات، بغض النظر عن هيكل الصادرات أو فترات الائتمان الممنوحة للمشترين الأجانب، وذلك لأن المشكلة الأساسية التي تعاني منها البنوك التجارية وهو عدم تطورها الكافي وغير الملائم فيما يتعلق بشكل وحجم التسهيلات الائتمانية المقدمة للمصدرين.

ث. آفاق الدراسة

رغم أهمية الموضوع واتساعه غير أنه يبقى محل النقاش في جوانب أخرى، لهذا يمكن اقتراح بعض المواضيع التي يمكن أن تكون مشاريع لبحوث المستقبلية:

- القطاع الصناعي وإمكانية تنمية التصدير خارج المحروقات بالجزائر؛
- الشروع في وضع ورسم إستراتيجية لتطوير قطاع الصادرات خارج المحروقات؛
- مستقبل القطاع الزراعي ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات.

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	**I**
إهداء	**II**
ملخص	**III**
قائمة الجداول	**V**
قائمة الأشكال	**VII**
قائمة الملاحق	**IX**
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للتنويع الاقتصادي وتنمية الصادرات خارج المحروقات	
المبحث الأول: عموميات حول التنويع الاقتصادي	3
المطلب الأول: ماهية التنويع الاقتصادي	3
المطلب الثاني: مبررات الأساسية ومحددات التنويع الاقتصادي	5
المطلب الثالث: الإمكانيات الاقتصاد الجزائري المحفزة لتحقيق التنويع الاقتصادي	6
المطلب الرابع: إستراتيجية التنويع الاقتصادي	7
المطلب الخامس: قواعد ومؤشرات قياس التنويع الاقتصادي	9
المبحث الثاني: ماهية تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات	12
المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول التصدير	12
المطلب الثاني: أنواع ومؤشرات الصادرات	14
المطلب الثالث: إجراءات تنمية التصدير	18
المطلب الرابع: مخاطر الشبه الكلي على صادرات المحروقات	20
المطلب الخامس: عوامل ترقية الصادرات خارج المحروقات	21
المبحث الثالث: أدوات ومعوقات التنويع الاقتصادي وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات	23
المطلب الأول: تخفيض قيمة العملة وأثره على الصادرات	23
المطلب الثاني: تمويل وتأمين ائتمان الصادرات	28
المطلب الثالث: مقاربة التسويق الدولي كأداة لتنمية وتنويع الصادرات	30
المطلب الرابع: أساليب أخرى لتنمية وتنويع الصادرات	33
المطلب الخامس: معوقات تنمية وتنويع الصادرات	35

العنوان	الصفحة
الفصل الثاني: تقييم دور التنويع الاقتصادي في تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2010-2022)	
المبحث الأول: مفاهيم عامة في التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر	41
المطلب الأول: مساهمة القطاع الفلاحي في تنمية الصادرات في الجزائر	41
المطلب الثاني: مساهمة القطاع الصناعي في تنمية الصادرات في الجزائر	47
المطلب الثالث: مساهمة القطاع السياحي في تنمية الصادرات في الجزائر	50
المبحث الثاني: آليات التنويع وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر	57
المطلب الأول: استحداث مؤسسات جديدة لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات	57
المطلب الثاني: الإجراءات الضريبية والجبائية والتنظيمية	59
المطلب الثالث: الإجراءات النقدية والمالية	61
المطلب الرابع: إجراءات أخرى	62
المبحث الثالث: دراسة تحليلية حول دور التنويع في تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2010-2022)	63
المطلب الأول: واقع التصدير خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2010-2021)	63
المطلب الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات خارج المحروقات	73
المطلب الثالث: معيقات تنمية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات	77
المطلب الرابع: أهم الحلول المستقبلية لتنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر	80
الخاتمة	88
قائمة المحتويات	90
قائمة المراجع	92
الملاحق	100

قائمة المراجع

أ. **الكتب:**

1. إبراهيم العيسوي. (1989). *قياس التبعية في الوطن العربي*. بيروت-لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
2. أمال عبد الرحمان، زيدان قاسم. (2008). *مشاكل الطلب على الصادرات الصناعية المصرية*. مصر: دار الشتات.
3. تومي صالح. (2003). *مبادئ الاقتصاد الكلي*. الجزائر: دار أسامة للطباعة والنشر.
4. جاسم محمد. (2006). *التجارة الدولية*. عمان- الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع.
5. جاسم محمد. (2013). *التجارة الدولية*. دار زهران للنشر والتوزيع.
6. الجيلالي عجة. (2007). *التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية(من إحتكار الدولة إلى إحتكار الخواص)*. الدار الخلدونية للنشر والتوزيع .
7. سعد غالب ياسين. (2002). *الإدارة الدولية*. عمان-الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
8. شريف علي الصوص. (2012). *التجارة الدولية (الأسس والتطبيقات)*. عمان- الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.
9. شعبان رأفت محمد. (2005). *نظم تمويل وضمان إئتمان الصادرات (مع دراسة التجربة المصرية)*. القاهرة: دار النهضة العربية.
10. صفوت عبد السلام. (1997/1996). *محاضرات في التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية*. القاهرة-مصر: دار النهضة العربية.
11. طارق جمعة سيف. (2008). *تأمينات التجارة الخارجية*. الاسكندارية: دار الفكر الجامعي.
12. عادل عبد المهدي. (1980). *الموسوعة الاقتصادية*. بيروت: دار ابن خلدون.
13. عبد الرحمان يسري أحمد. (2001). *الاقتصاديات الدولية*. مصر: الدار الجامعية.
14. عبد الرحمان يسري. (1996). *الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها* . مصر: مطبعة الدار الجامعية.
15. عبد المجيد قدي. (2006). *المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
16. فريد النجار. (2002). *تسويق الصادرات العربية*. القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر.
17. فريد النجار. (2002). *تسويق الصادرات العربية*. القاهرة: دار قباء.
18. كامل بكري. (2005). *الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية والتمويل*. مصر: الدار الجامعية الجديدة.

19. محمد الأمين الأزعر. (2014). *التنويع الاقتصادي (تجارب دولية عربية)*. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

20. محمود حامد عبد الرزاق. (2006). *تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية* . مصر: مكتبة الحرية للنشر والتوزيع.

21. مصطفى رشدي شيحة. (1996). *اقتصاديات النقود والمصارف والمال*. مصر: دار المعرفة الجامعية.

22. مصطفى محمود فؤاد. (1993). *التصدير والاستيراد علميا وعمليا*. القاهرة: دار النهضة العربية.

23. نوري محمد عبيد كصب الجبوري. (2015). *تجربة دول الخليج العربي في التنوع الإقتصادي في ظل وفرة الثروة النفطية*. الإسكندارية: المكتب الجامعي الحديث.

24. هاني حامد الضمور. (2004). *التسويق الدولي*. عمان- الأردن: وائل للنشر والتوزيع.

25. وسام ملاك. (2001). *الظوهرالنقدية على المستوى الدولي*. لبنان: دار المنهل اللبناني.

ب. الرسائل ومذكرات التخرج:

1. إبراهيم بلقلة. (2009/2008). آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي. *مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية* . الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي.

2. بن ساحة مصطفى. (2010/2011). أثر تنمية الصادرات غير نفطية على النمو الاقتصادي. *مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير* . كلية العلو مالاقتصادية والتجارية والتسيير : المركز الجامعي بغرداية.

3. جعيجع نبيلة. (2007). استراتيجية التنويع في المنتجات وأثرها على تنافسية المؤسسة الإنتاجية. *مذكرة ماجستير تخصص استرتيجية* . جامعة محمد بوضياف المسيلة .

4. ريان زير. (2014/2015). أثر ترقية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر). *مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية* . جامعة محمد خيضر بسكرة.

5. سعيدي وصاف. (ماي, 1997). نظام تأمين القرض عند التصدير: دراسة تحليلية لبعض التجارب الدولية مع الإشارة لحالة الجزائر. *رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية* . جامعة الجزائر.

6. شكوري سيدي محمد. (2011-2012). وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي (دراسة حالة الاقتصاد الجزائري). *أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية- تخصص بنوك ومالية* . كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية: جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.

7. صليحة عشي. (2011/2010). الأداء الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب. *أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية* . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة محمد خيضر بسكرة.

8. عباس بهناس. (فيفري, 2005). فعالية السياسة الجبائية في ظل الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر. *مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية* . جامعة البليدة.

9. عبد الغفار غطاس. (بلا تاريخ). أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي (1990-2006). *مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستيرفي علوم التسيير، كليةالعلوم الاقتصادية والتجارية* . جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

10. عبد المجيد حمشة. (2013/2012). دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة . *مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية* . جامعة محمد خيضر بسكرة.

11. عبدي زكريا. (2015/2016). آليات تشجيع الصادرات خارج المحروقات. *مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص تجارة وتسويق* . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: مدرسة العليا للتجارة.

12. عيسى مقليد. (2008/2007). قطاع المحروقات في ظل التحولات الاقتصادية. *مذكة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية* . كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، باتنة: جامعة الحاج لخضر .

13. مصطفى بن ساحة. (2011/2010). أثر تنمية الصادرات غير نفطية على النمو الاقتصادي. *مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير* . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير : المركز الجامعي بغرداية .

14. مقران بهلول. (2011/2010). علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي (1970-2005). *مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص كمي* . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية : جامعة الجزائر .

15. وحيد خير الدين. (2013/2012). أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات (دراسة حالة). *مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي* . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير : جامعة محمد خيضر بسكرة.

16. وصاف سعيدي. (2004/2003). أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية (الحوافز والعوائق). *أطروحة دكتوراه دولة فرع التحليل الاقتصادي* . جامعة الجزائر .

17. وصاف سعيدي. (2005/2004). تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في البلدان النامية (الحوافزوالعوائق). *مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص التحليل الاقتصادي* . جامعة الجزائر.

ت. المجلات:

1. إبراهيم العيسوي. (1989). *قياس التبعية في الوطن العربي*. بيروت-لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
2. أحمد ضيف، و عزوز أحمد. (2018). مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا. *واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة* .
3. إلياس حجاب عز الدين بوحيل. (بلا تاريخ). مجلة آفاق الدراسات الإقتصادية. *البدائل المستعملة لتنويع الصادرات خارج المحروقات والتقليل من التبعية البترولية* (العدد 02).
4. براق محمد، محمد عبيلة. (جوان, 2006). مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا. *دفع الصادرات خارج المحروقات باستخدام المقاربة: التسويق الدولي* (العدد الرابع).
5. بربري محمد أمين، أحمد ضيف، موازين عبد المجيد. (04 جوان, 2018). مجلة التنمية والإستشراق للبحوث والدراسات. *السياحة رهان الجزائر لتنويع الاقتصاد والحد من التبعية لقطاع المحروقات* (العدد 04).
6. بكري طه عطية. (1978). *تمويل الصادرات* . مركز البحوث الإدارية.
7. سكينة بن حمودة. (14 ديسمبر, 2000). الصادرات الجزائرية خارج المحروقات. *مجلة* .
8. سلامة وفاء. (2018). مجلة أداء المؤسسات الجزائرية. *واقع القطاع الصناعي في الجزائر وسبل تطويره* (العدد 13)، صفحة 145.
9. ضيف أحمد، عزوز أحمد. (29 10, 2018). مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا. *واقع التنويع الإقتصادي في الجزائر آلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة* (العدد 19).
10. طوير أمال. (2020). مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة. *أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (1990-2018) ، المجلد 04* (العدد 02)، صفحة 2020.
11. مصطفى بوبكر. (فبراير, 2006). مجلة جسر التنمية. *الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات* (العدد 50).
12. موسى باهي، كمال روابنية. (2016). المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية. *التنوع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط* .
13. ناجي بن حسن. (2008). مجلة الاقتصاد والمجتمع. *حتمية الإنتقال من الإقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد* .
14. وصاف سعيدي. (2002). مجلة الباحث. *تنمية الصادرات النمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات (العدد 01)* . جامعة ورقلة.

ث. الملتقيات والمداخلات:

1. أحمد سيدي مصطفى. (15-16 أكتوبر, 2002). ملتقى التسويق الوطن العربي. *إستراتيجية عربية* . الشارقة-الإمارات العربية المتحدة.

2. عائشة خلوفي وآخرون. (12/11 مارس, 2013). تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة على استراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر. *أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي (2001-2014)* . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة سطيف .

3. فاطمة الزهراء. (25 أفريل, 2016). مداخلة بعنوان: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني واقع تحديات وآفاق. *اليومالدراسي حول دورالمؤسساتالصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية المحلية* . جامعة أكلي محند أولحاج.

4. كتوش عاشور. (17-18 04, 2006). تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. *الملتقى الدولي الأول حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية* . الشلف: جامعة حسيبةبن بوعلي.

5. ليندة بالحارث. (11-12 مارس, 2014). الإجراءات المتبعة من طرف السلطات العمومية لأجل ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر. *ملتقى وطني* .

6. منير قتال. (12/11 مارس, 2014). الهيئات المرافقة دعم الصادرات خارج المحروقات في الجزائر. *الملتقى الوطني حول: ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر* . تندوف : المركز الجامعي.

7. منير نوري، إبراهيم لجلط. (2004). المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وإشكالية التصدير خارج المحروقات. *مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي: المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعيةخارج المحروقات في الدول العربية* . جامعة الشلف .

ج. التقارير:

1. بنك الجزائر. (2022). *النشرة الإحصائية الثلاثية*. الجزائر: بنك الجزائر.

ج. المواقع الإلكترونية:

1. بن يوب فطيمة. (بلا تاريخ). *جامعة 8 ماي 1945 قالمة*. تاريخ الاسترداد 2 مارس, 2023، من نمية الصادرات غير النفطية كبديل للتنويع الاقتصادي: fescg.univ-guelma.dz/sites/default/files/11_0.pdf

2. علي توفيق الصادق. (10, 1999). *صندوق النقد العربي*. تاريخ الاسترداد 01 04, 2023، من سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل: www.amf.org.ae/page.aspx

3. *مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار*. (2004). تاريخ الاسترداد 01 04, 2023، من قطاع الدراسات التنموية، تجارب دولية في مجال تنمية الصادرات: www.idsc.gov.eg

4. *إحصائيات وزارة الصناعة والمناجم*. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 8 05, 2023، من مديرية الصناعة والمناجم: https://dim-msila-.dz.

5. *الديوان الوطني للإحصائيات*. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 03 05, 2023، من احصائيات اقتصادية: https://www.ons.dz

6. *النشرة الإحصائية*. (2021). تاريخ الاسترداد 04 05, 2023، من بنك الجزائر: https://www.bank-of-algeria.dz.

7. *تقرير إحصائيات التجارة الخارجية*. (2020). تاريخ الاسترداد 03 05, 2023، من مديرية العامة الجمارك: https://www.douane.gov.dz.

8. *معرض دولي سيداب تاك*. (02-04 12, 2017). تاريخ الاسترداد 03 05, 2023، من غرفة التجارة والصناعة الزيبان بسكرة: www.sidab.caci.dz.

9. *أجهزة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة*. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 12 05, 2023، من وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني: https://www.industrie.gov.dz/soutien-pme/

10. *إحصائيات التجارة الخارجية*. (جانفي, 2021). تاريخ الاسترداد 06 05, 2023، من المديرية العامة للجمارك : https://www.douane.gov.dz.

11. *إحصائيات السياحة* . (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 02 05, 2023، من وزارة السياحة والصناعة التقليدية.

12. *وزارة التجارة وترقية الصادرات*. (07 06, 2021). تاريخ الاسترداد 2023 05, 03، من إحصائيات التجارة الخارجية/ إحصائيات الصادرات خارج المحروقات: www.commerce.gov.dz.

13. *وزارة الفلاحةوالتنمية الريفية*. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 03 05, 2023، من الإحصائيات الفلاحية: https://www.madr.gov.dz.

14. *Global Food Security Q2022*. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 03 05, 2023، من deep KNOWLEDGE ANALYTICS: https://www.dka.global/food-security-index-q2-2022

الملاحق

الملحق رقم 01: التصنيف العالمي للجزائر في لأمن الغذائي

Rank	Country_name	iso_code	Food Security Index	Overa Score
41	Oman	OMN		6.77
42	Lithuania	LTU		6.76
43	Algeria	DZA		6.76
44	Saudi Arabia	SAU		6.75
45	Malta	MLT		6.74
46	Slovak Republic	SVK		6.72
47	Kuwait	KWT		6.69
48	Slovenia	SVN		6.69
49	Romania	ROU		6.67
50	Bulgaria	BGR		6.60
51	Latvia	LVA		6.59
52	Cyprus	CYP		6.57
53	Seychelles	SYC		6.56

الملحق رقم 02: التصنيف العربي للجزائر في الأمن الغذائي

الملحق رقم 03: التوزيع النوعي لإنتاج القمح لسنة 2016

Direction des Systèmes d'Information, des Statistiques et de la Prospective | SERIE B 2016

Récapitulatif des superficies, des productions, des rendements et les taux d'accroissement 2015/2016

	2015			2016			Taux d'accroissement 2016 /2015		%
	Sup.	Prod.	Rdt	Sup.	Prod.	Rdt			
	ha	qx	qx/ha	ha	qx	qx/ha	Sup.	Prod.	Rdt
Céréales d'hiver	**2 685 154**	**37 554 894**	**14,0**	**2 209 625**	**34 322 742**	**15,5**	**-18**	**-9**	**11**
Blé dur	1 314 014	20 199 390	15,4	1 094 636	19 376 173	17,7	-17	-4	15
Blé tendre	500 708	6 367 916	12,7	351 423	5 024 791	14,3	-30	-21	12
Orge	802 336	10 305 564	12,8	706 678	9 199 064	13,0	-12	-11	1
Avoine	68 096	682 025	10,0	56 761	721 209	12,7	-17	6	27
Triticale	0	0	0	128	1 505	11,8	0	0	0
Céréales d'été	**931**	**54 591**	**58,6**	**1 168**	**126 442**	**108,3**	**25**	**132**	**85**
Maïs	712	27 941	39,3	817	36 865	45,1	15	32	15
Sorgho	219	26 650	121,6	351	89 577	255,2	60	236	110
Cultures industrielles	**32 562**	**13 299 370**	**408,4**	**32 791**	**12 801 798**	**390,4**	**1**	**-4**	**-4**
Tomates	22 815	12 908 297	565,8	21 434	12 354 980	576,4	-6	-4	2
Tabacs	4 508	87 999	19,5	4 760	98 404	20,7	6	12	6
Arachides	2 115	34 097	16,1	3 391	70 923	20,9	60	108	30
Autres	3 125	268 978	86,1	3 206	277 492	86,6	3	3	1
Légumes secs	**85 068**	**873 922**	**10,3**	**77 408**	**773 105**	**10,0**	**-9**	**-12**	**-3**
Fèves-féveroles	39 977	448 074	11,2	35 813	380 485	10,6	-10	-15	-5
Pois secs	11 213	110 503	9,9	8 267	64 484	7,8	-26	-42	-21
Lentilles	6 330	49 454	7,8	8 762	100 713	11,5	38	104	47
Pois chiches	25 497	249 034	9,8	22 961	215 722	9,4	-10	-13	-4
Haricots secs	1 788	14 207	7,9	1 310	8 749	6,7	-27	-38	-16
Gesses et guerfalas	265	2 650	10,0	295	2 953	10,0	11	11	0
Cultures maraîchères	**511 018**	**124 693 277**	**244,0**	**511 174**	**130 826 802**	**255,9**	**0**	**5**	**5**
Pommes de terre	153 313	45 395 769	296,1	156 308	47 596 766	304,5	2	5	3
Tomates	24 065	11 637 658	483,6	22 556	12 805 702	567,7	-6	10	17
Oignons	47 923	14 362 804	299,7	49 896	15 259 866	305,8	4	6	2
Ails	10 022	1 100 067	109,8	9 445	1 036 266	109,7	-6	-6	0
Melons Pastèques	58 120	18 144 348	312,2	59 039	18 776 771	318,0	2	3	2
Carottes	18 649	3 915 631	210,0	18 038	4 205 472	233,2	-3	7	11
Piments	10 590	2 472 574	233,5	10 361	2 590 283	250,0	-2	5	7
Poivrons	12 429	3 099 988	249,4	11 975	3 396 094	283,6	-4	10	14
Concombres	4 515	1 543 390	341,8	4 061	1 384 806	341,0	-10	-10	0
Courgettes	14 558	3 024 485	207,8	12 349	2 710 537	219,5	-15	-10	6
Aubergines	5 586	1 361 278	243,7	6 683	1 268 511	189,8	20	-7	-22
Artichauts	4 674	915 922	196,0	5 174	975 243	188,5	11	6	-4
Choux verts	3 657	782 121	213,9	4 161	1 048 809	252,1	14	34	18
Choux fleurs	7 977	1 630 251	204,4	8 701	2 051 482	235,8	9	26	15
Navets	8 497	1 328 115	156,3	8 409	1 488 096	177,0	-1	12	13
Fèves vertes	30 055	2 495 373	83,0	32 392	2 731 225	84,3	8	9	2
Haricots verts	11 276	795 134	70,5	10 695	790 992	74,0	-5	-1	5
Petits pois	35 448	1 373 015	38,7	32 377	1 267 915	39,2	-9	-8	1
Autres légumes	49 664	9 315 355	187,6	48 553	9 441 966	194,5	-2	1	4

Récapitulatif des superficies, des productions, des rendements et les taux d'accroissement | 8

الملحق رقم 04: التوزيع النوعي لإنتاج القمح لسنة 2017

Direction des Statistiques Agricoles et des Systèmes d'Information | SERIE B 2017

Récapitulatif des superficies, des productions, des rendements et les taux d'accroissement 2016/2017

Produit	2016			2017			Taux d'accroissement %		
	Sup.	Prod.	Rdt	Sup.	Prod.	Rdt	2017 /2016		
	ha	qx	qx/ha	ha	qx	qx/ha	Sup.	Prod.	Rdt
Céréales d'hiver	**2 209 625**	**34 322 742**	**15,5**	**2 371 067**	**34 702 520**	**14,6**	**7**	**1**	**-6**
Blé dur	1 094 636	19 376 173	17,7	1 175 622	19 909 570	16,9	7	3	-4
Blé tendre	351 423	5 024 791	14,3	361 794	4 455 460	12,3	3	-11	-14
Orge	706 678	9 199 064	13,0	773 063	9 696 964	12,5	9	5	-4
Avoine	56 761	721 209	12,7	60 529	640 175	10,6	7	-11	-17
Triticale	128	1 505	11,8	60	350	5,8	0	0	0
Céréales d'été	**1 168**	**126 442**	**108,3**	**2 337**	**76 060**	**32,5**	**100**	**-40**	**-70**
Maïs	817	36 865	45,1	2 025	26 335	13,0	148	-29	-71
Sorgho	351	89 577	255,2	312	49 725	159,4	-11	-44	-38
Cultures industrielles	**32 791**	**12 801 798**	**390,4**	**32 595**	**12 554 567**	**385,2**	**-1**	**-2**	**-1**
Tomates	21 434	12 354 980	576,4	20 216	12 097 326	598,4	-6	-2	4
Tabacs	4 760	98 404	20,7	4 852	102 918	21,2	2	5	3
Arachides	3 391	70 923	20,9	3 666	101 713	27,7	8	43	33
Autres	3 206	277 492	86,6	3 862	252 610	65,4	20	-9	-24
Légumes secs	**77 408**	**773 105**	**10,0**	**100 425**	**1 072 494**	**10,7**	**30**	**39**	**7**
Fèves-féveroles	35 813	380 485	10,6	40 361	468 553	11,6	13	23	9
Pois secs	8 267	64 484	7,8	10 209	99 225	9,7	23	54	25
Lentilles	8 762	100 713	11,5	19 033	191 387	10,1	117	90	-13
Pois chiches	22 961	215 722	9,4	28 571	293 711	10,3	24	36	9
Haricots secs	1 310	8 749	6,7	1 902	14 797	7,8	45	69	16
Gesses et guerfalas	295	2 953	10,0	350	4 820	13,8	19	63	38
Cultures maraîchères	**511 174**	**130 826 802**	**255,9**	**501 869**	**130 202 950**	**259,4**	**-2**	**0**	**1**
Pommes de terre	156 308	47 596 766	304,5	148 822	46 064 024	309,5	-5	-3	2
Tomates	22 556	12 805 702	567,7	23 977	12 862 858	536,5	6	0	-6
Oignons	49 896	15 259 866	305,8	48 301	14 203 096	294,1	-3	-7	-4
Ails	9 445	1 036 266	109,7	9 912	1 234 749	124,6	5	19	14
Melons Pastèques	59 039	18 776 771	318,0	57 343	18 912 738	329,8	-3	1	4
Carottes	18 038	4 205 472	233,2	16 963	4 063 739	239,6	-6	-3	3
Piments	10 361	2 590 283	250,0	9 912	2 712 924	273,7	-4	5	9
Poivrons	11 975	3 396 094	283,6	11 956	3 436 295	287,4	0	1	1
Concombres	4 061	1 384 806	341,0	4 568	1 716 103	375,7	12	24	10
Courgettes	12 349	2 710 537	219,5	13 085	3 078 610	235,3	6	14	7
Aubergines	6 683	1 268 511	189,8	5 506	1 558 780	283,1	-18	23	49
Artichauts	5 174	975 243	188,5	5 532	1 085 597	196,3	7	11	4
Choux verts	4 161	1 048 809	252,1	3 699	919 421	248,6	-11	-12	-1
Choux fleurs	8 701	2 051 482	235,8	7 245	1 750 602	241,6	-17	-15	2
Navets	8 409	1 488 096	177,0	7 486	1 315 838	175,8	-11	-12	-1
Fèves vertes	32 392	2 731 225	84,3	32 456	2 886 198	88,9	0	6	5
Haricots verts	10 695	790 992	74,0	11 434	980 033	85,7	7	24	16
Petits pois	32 377	1 267 915	39,2	34 268	1 314 139	38,3	6	4	-2
Autres légumes	48 553	9 441 966	194,5	49 406	10 107 207	204,6	2	7	5

الملحق رقم05: التوزيع النوعي لإنتاج القمح 2019/2018

Direction des Systèmes d'Information, des Statistiques et de la Prospective | SERIE B 2019

Récapitulatif des superficies, des productions, des rendements et les taux d'accroissement 2019/2018

	2018			2019			Taux d'accroissement %		
	Sup.	Prod.	Rdt	Sup.	Prod.	Rdt	2019 /2018		
	ha	qx	qx/ha	ha	qx	qx/ha	Sup.	Prod.	Rdt
Céréales d'hiver	**3 106 102**	**60 568 040**	**19,5**	**3 185 647**	**56 259 902**	**17,7**	**3**	**-7**	**-9**
Blé dur	1 492 546	31 780 207	21,3	1 579 080	32 087 678	20,3	6	1	-5
Blé tendre	455 856	8 031 984	17,6	395 907	6 681 084	16,9	-13	-17	-4
Orge	1 080 250	19 573 271	18,1	1 133 005	16 477 463	14,5	5	-16	-20
Avoine	77 375	1 180 178	15,3	77 626	1 013 052	13,1	0	-14	-14
Triticale	75	2 400	32,0	30	626	20,9	0	0	0
Céréales d'été	**2 515**	**450 450**	**179,1**	**1 665**	**72 954**	**43,8**	**-34**	**-84**	**-76**
Maïs	2 250	414 235	184,1	1 533	63 683	41,5	-32	-85	-77
Sorgho	265	36 215	136,7	132	9 271	70,2	-50	-74	-49
Cultures industrielles	**36 427**	**15 872 668**	**435,7**	**38 018**	**17 178 179**	**451,8**	**4**	**8**	**4**
Tomates	23 689	15 406 655	650,4	24 804	16 492 150	664,9	5	7	2
Tabacs	5 097	106 859	21,0	4 790	151 646	31,7	-6	42	51
Arachides	4 753	118 861	25,0	4 886	126 022	25,8	3	6	3
Autres	2 888	240 293	83,2	3 539	408 362	115,4	23	70	39
Légumes secs	**111 823**	**1 376 378**	**12,3**	**119 217**	**1 362 293**	**11,4**	**7**	**-1**	**-7**
Fèves-féveroles	40 222	548 780	13,6	41 451	552 729	13,3	3	1	-2
Pois secs	10 383	114 721	11,0	9 952	121 250	12,2	-4	6	10
Lentilles	25 956	296 629	11,4	29 516	265 242	9,0	14	-11	-21
Pois chiches	32 065	382 736	11,9	36 206	403 699	11,2	13	5	-7
Haricots secs	2 843	28 113	9,9	1 912	17 894	9,4	-33	-36	-5
Gesses et guerfalas	355	5 400	15,2	180	1 480	8,2	-49	-73	-46
Cultures maraîchères	**509 341**	**136 570 863**	**268,1**	**533 060**	**146 700 413**	**275,2**	**5**	**7**	**3**
Pommes de terre	149 665	46 533 222	310,9	157 864	50 202 499	318,0	5	8	2
Tomates	22 323	13 097 452	586,7	24 994	14 778 786	591,3	12	13	1
Oignons	47 282	13 996 907	296,0	50 292	16 137 298	320,9	6	15	8
Ails	12 945	2 022 005	156,2	13 403	2 233 113	166,6	4	10	7
Melons Pastèques	60 400	20 957 575	347,0	62 652	22 068 666	352,2	4	5	2
Carottes	17 941	4 318 834	240,7	17 469	4 195 344	240,2	-3	-3	0
Piments	10 686	3 093 299	289,5	10 348	3 082 823	297,9	-3	0	3
Poivrons	11 422	3 417 150	299,2	11 381	3 668 857	322,4	0	7	8
Concombres	4 359	1 936 474	444,2	4 078	1 660 456	407,2	-6	-14	-8
Courgettes	13 528	3 888 751	287,5	14 372	4 201 354	292,3	6	8	2
Aubergines	5 978	1 816 181	303,8	6 027	1 841 457	305,5	1	1	1
Artichauts	5 784	1 246 591	215,5	5 792	1 196 363	206,6	0	-4	-4
Choux verts	4 069	1 074 125	264,0	4 317	1 164 265	269,7	6	8	2
Choux fleurs	8 090	2 076 970	256,7	8 629	2 054 395	238,1	7	-1	-7
Navets	8 171	1 397 446	171,0	8 328	1 499 067	180,0	2	7	5
Fèves vertes	32 645	3 086 891	94,6	33 078	2 984 837	90,2	1	-3	-5
Haricots verts	11 610	931 836	80,3	12 706	950 226	74,8	9	2	-7
Petits pois	35 897	1 862 025	51,9	38 959	2 000 258	51,3	9	7	-1
Autres légumes	46 547	9 817 131	210,9	48 373	10 780 353	222,9	4	10	6

8

الملحق رقم 06: مؤشر الإنتاج الصناعي للمؤسسات العمومية

الجدول 4 : مؤشر الإنتاج الصناعي للمؤسسات العمومية

2021	2020	2019	2018	2017	(%)	
			(100=1989)			
547,3	505,8	520,4	487,9	485,8	6,9	الطاقة و المياه
116,4	112,4	122,4	122,9	127,5	17,8	المحروقات
110,3	106,0	106,6	112,6	116,2	2,7	الصناعات الاستخراجية
33,6	32,3	48,7	41,9	47,6	26,3	الصناعة الميكانيكية و الكهربائية
118,3	130,6	140,0	158,0	117,5	8,8	مواد البناء
43,4	47,2	52,0	54,4	50,2	7,0	الصناعات الكيميائية
61,7	53,6	54,1	51,5	41,2	14,5	الصناعات الغذائية
7,7	8,7	10,0	10,1	14,6	9,2	النسيج
4	4,4	6,8	5,9	5,1	2,2	الجلود و الفرو
13,2	13,6	17,1	20,0	19,1	4,6	الخشب و الورق
12,6	15,1	14,3	9,3	6,0		صناعات مختلفة
105,7	**100,9**	**109,5**	**106,7**	**101,7**	**100,0**	**المؤشر العام**
102,3	97,2	105,4	101,6	94,4		المؤشر العام خارج المحروقات
46,4	46,3	53,5	53,4	51,4		المؤشر العام للمنتوجات المعملية
			(التغير السنوي بالنسبة المئوية)			
8,2	-2,8	6,7	0,4	7,1		الطاقة و المياه
3,6	-8,2	-0,4	-3,6	-0,3		المحروقات
4,1	-0,6	-5,3	-3,1	-9,8		الصناعات الاستخراجية
4,0	-33,7	16,2	-12,0	-6,3		الصناعة الميكانيكية و الكهرباء
-9,4	-6,7	-11,4	34,5	5,6		مواد البناء
-8,1	-9,2	-4,4	8,4	-8,8		الصناعات الكيميائية
15,1	-0,9	5,0	25,0	7,0		الصناعات الغذائية
-11,5	-13,0	-1,0	-30,8	1,2		النسيج
-9,1	-35,3	15,3	15,7	-9,6		الجلود و الفرو
-2,9	-20,5	-14,5	4,7	11,7		الخشب و الورق
-16,6	5,6	53,8	55,0	-19,9		صناعات مختلفة
4,8	**-7,9**	**2,6**	**4,9**	**2,3**		**المؤشر العام**
5,2	-7,8	3,7	7,6	3,3		المؤشر العام خارج المحروقات
0,2	-13,5	0,2	3,9	0,0		المؤشر العام للمنتوجات المعملية

* التغيير في عينة المؤسسات لإنشاء المؤشر المجرى ابتداء من 2007.

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

104

الملحق رقم07: هيكل الصادرات الجزائر

الجدول 18 : تركيبة الواردات و الصادرات حسب فوج المنتجات

	2017	2018	2019	2020	2021
			(بملايين الدولارات الأمريكية)		
الواردات (f.o.b)					
المواد الغذائية	8 069	8 199	7 694	7 723	8 877
الطاقة	1 899	977	1 369	890	513
المواد الأولية	1 456	1 814	1 921	2 199	3 401
المواد نصف المصنعة	10 483	10 468	9 840	7 614	7 313
التجهيزات الفلاحية	585	537	437	198	247
التجهيزات الصناعية	13 368	12 824	10 845	8 697	9 158
السلع الاستهلاكية	8 129	9 312	7 934	5 577	6 498
أخرى	4 086	3 459	3 766	2 523	1 398
المجموع :	**48 076**	**47 589**	**43 806**	**35 421**	**37 405**
الصادرات (f.o.b)					
المواد الغذائية	350	373	408	437	576
الطاقة	33 202	38 897	33 244	20 016	34 058
المواد الأولية	73	93	96	71	182
المواد نصف المصنعة	845	1 626	1 445	1 287	3 490
التجهيزات الفلاحية	0	0	0	0	-
التجهيزات الصناعية	78	90	83	77	171
السلع الاستهلاكية	20	34	36	37	79
المجموع الجزئي :	**34 569**	**41 113**	**35 312**	**21 925**	**38 557**
أخرى	0	2	0	-	1
المجموع :	**34 569**	**41 115**	**35 312**	**21 925**	**38 558**
منها : الصادرات خارج المحروقات	1 367	2 218	2 068	1 909	4 500
			(بالنسبة المئوية)		
كنسبة من مجموع الواردات (دون الواردات دون دفع + تصليحات التجهيزات)					
المواد الغذائية	16,8	17,2	17,6	21,8	23,7
التجهيزات الصناعية	27,8	26,9	24,8	24,6	24,5
السلع الاستهلاكية	16,9	19,6	18,1	15,7	17,4
كنسبة من مجموع الصادرات					
الصادرات خارج المحروقات	4,0	5,4	5,9	8,7	11,7

* بيانات محدثة
** بيانات مؤقتة
المصدر: بنك الجزائر، المديرية العامة للجمارك.

الملحق رقم 08: الإجراءات الجمركية عند التصدير

الملحق رقم 09: الإعفاء من دفع الحقوق الجمركية

الملحق رقم 10: الإعفاء من دفع الحقوق الجمركية

الملحق رقم 11: الأنظمة الجمركية الاقتصادية وترقية الصادرات

الملحق رقم 12: شروط متعلقة بطبيعة المصدر

الملحق رقم 13: مؤشر هيرفيندال هيرشمان للجزائر

الجدول 2.8

مؤشر هيرفيندال هيرشمان (Herfindahl-Hirschmann)

(العدد الإجمالي للمنتجات عند الاستيراد/التصدير مجمعة من 3 أرقام. المؤشرات محسوبة على أساس القيمة بالدولار الأمريكي)

	عند الاستيراد	عند التصدير
سنة 2019	0,4144	0,9384
سنة 2020*	0,3979	0,9129

تحديث جانفي 2021 | 46

الملحق رقم14: أهم المتعاملين الاقتصاديين مع الجزائر

الجدول 1.7

الواردات والصادرات خارج المحروقات من وإلى مناطق الاتفاقيات التفضيلية

(القيمة مليون دولار أمريكي، حصص نسبية، سنة 2020*)

الاتفاقيات التفضيلية	الواردات		نسبة التغير % سنتي 2019 - 2020*	صادرات خارج المحروقات نحو مناطق الاتفاقيات		نسبة التغير %سنتي 2019 - 2020*	عدد التصريحات لدى الجمارك (إنتا)
	القيمة	الحصة النسبية %		القيمة	الحصة النسبية %		
الاتحاد الأوروبي*	6 554,83	84,36%	-10,35%	925,66	67,22%	-25,76%	55 314
مذها : إسبانيا	1 440,22	21,97%	-16,70%	210,48	22,74%	-5,56%	
إيطاليا	1 308,32	19,96%	-14,21%	53,96	5,83%	-51,66%	
فرنسا	1 202,83	18,35%	6,23%	305,70	33,03%	-22,47%	
المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر**	1 200,00	15,44%	-9,61%	309,56	22,48%	-9,87%	9 598
مذها : المملكة العربية السعودية	372,64	31,05%	-7,62%	2,30	0,74%	-33,92%	
مصر	315,77	26,31%	-12,48%	11,10	3,59%	-8,61%	
تونس	130,97	10,91%	-20,86%	83,05	26,83%	-33,15%	
تونس	15,66	0,20%	-37,32%	80,03	5,81%	-35,59%	289
الأردن	-	-	-	61,91	4,50%	45,20%	-
مجموع الاتفاقيات التفضيلية***	7 770,49	100%	-10,32%	1 377,16	100%	-21,63%	65 201

*: إحصاءات الواردات في إطار اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك تلك المحققة في إطار الترتيبات ANDI، ANSEJ و CNAC.

**: المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر.

***: الاتفاقيات التفضيلية.

ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في 27 2020
الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،
السيد(ة): حجيسي فتيحة الصفة: طالب، أستاذ، باحث حوحو حلام
الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم 200514822 والصادرة بتاريخ 2016-10-04
المسجل(ة) بكلية / معهد العلوم الاقتصادية قسم العلوم التجارية
والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).
عنوانها: دور التوزيع الاحتكاري في خصبة الصادرات خارج المحروقات دراسة حالة 2010 الى 2022 في الجزائر

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2023-06-07

توقيع المعني (ة)